جامعة النَّجاح الوطنيَّة
كليَّة الدّراسات العليا

قياس الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية وتوزيعها

إعداد
عمر غسان محمد ندى

إشراف
د. علاء رزية

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل الإسلامي، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس–فلسطين.

2023

قياس الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية وتوزيعها

إِعداد

عمر غسان محمد ندى

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2023/08/24م، وأجيزت:

د. علاء رزية	التوقيع
د. المشرف الرئيسي	
د. فادي ابو دياك	التوقيع
الممتحن الخارجي	
د. أسيد قطاير	التوقيع
الممتحن الداخلي	

الإهداء

أهدي تخرجي هذا وثمرة جهدي وتعبي وفرحتي..

إلى حبيبي الأول، ومالك قلبي الذي لا ينازعه فيه أحد.. إليك يا رسول الله فأنت المعلم ومنبع العلم، إلى حضرتك البهية وهي تُهدى إلى رسائل العلم، لا الرسائل تُهدى إليك!

إلى أصحاب لون الدم وريح المسك.. شهداء فلسطين.

إلى أبي تاج رأسي.. أوسط أبواب الجنة، من تسرني رؤية نعليه باب البيت، وجه الخير وشمس الحياة..

إلى أمي سيدة النساء.. حُلوةُ اللَّبن التي ما خالط لبنها سُكَّرُ المصالح يوماً، فبقي طاهراً على أصله..

إلى زوجتي الغالية، هدية الله وكرمه وفضله، من أثبت الله حبها في القلب فزفتها الملائكة في ليلة بدرية حبيبة وشريكة وزوجة، من خلقها الله من ضلعي فأزهر قرة عين لي ولها (سلمى وآدم)، حبيبا روحي وبضعة مني..

إلى أخي وأخواتي وأزواجهم وأبنائهم، عائلتي الصغيرة عدداً الكبيرة قدراً، مصدر فخري وعزي وسندي..

إلى أصدقاء العمر، من غربلتهم المواقف فأصبحوا آحاداً بعد أن كانوا بالعشرات،

أخوة من غير دم، ورفاق من دون مصالح..

من استشهد منهم فاللّهم أثبت أجره ونوره، ومن حُبس في أسره فاللّهم فرّج كربه وهمّه، والبقية.. فاللّهم أدم ظلّهم!

الشكر والتقدير

الحمد لله ذي الفضل والإنعام، والخير والإحسان، علَّم القرآن، خلق الإنسان، علمه البيان، إليه يرجع الخير كله، علانيَّته وسرّه، الحمد لله القائل في كتابه العزيز: "وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا"

والصلاة والسلام على سيد جحافل المجاهدين، وخير من رَغَّب في العلم وحثَّ عليه، فجاء عنه صلى الله عليه وسلم، قوله: ".. وفضل العالم على العابدِ كفضلِ القمر على سائر الكواكب". فصلَّى الله عليك سيدي رسول الله خيرُ عالمٍ وخيرُ عابدٍ..

ثم الشكر والعرفان إلى ورثة الأنبياء، حاملي لواء المعرفة والعلم والنور، من مهدوا لي الطريق وزرعوا الورود على جنباته، إلى جميع الدكاترة الأفاضل في مرحلة الماجستير وهم: د. جمال الكيلاني، د. علي أبو العز، د. إسلام عبد الجواد، د. أيمن الدباغ.

والدكاترة الكرام المشرفون على مناقشة الأطروحة: د. أسيد فطاير، د. فادي أبو دياك

وأخص بالشكر والتقدير، والثناء الجزيل، إلى من كان معي ومع زملائي منذ ساعات الدراسة الأولى، وظل يرشد ويقوم حتى نهاية الأطروحة ومناقشتها..

الداعم الأول والمصحح الأبرز لكل الأخطاء البحثية، إلى الدكتور الفاضل علاء صبحي رزية

وكذلك أشكر كل من ساعدني وأعانني على إتمام هذه الأطروحة وقدم لي يد العون والخير وزودني بما يلزم لإتمامها.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

قياس الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية وتوزيعها

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: عمر غسان محمد لذى

التوقيع: 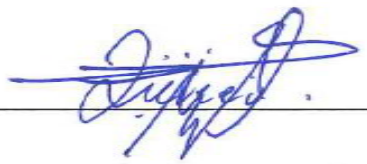

التاريخ: 2023-08-24

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الإقرار ..... ه

فهرس المحتويات ..... و

فهرس الجداول ..... ط

فهرس الأشكال ..... ك

فهرس الملاحق ..... ل

الملخص ..... م

الفصل الأول: سياق الدراسة والإطار النظري 1

1.1 مقدمة الدراسة 1

1.2 مشكلة الدراسة 1

1.3 أسئلة أو فرضيات الدراسة 2

1.5 أهمية الدراسة 3

1.6 أهداف الدراسة 3

1.7 حدود أو محددات الدراسة 4

1.8 الدراسات السابقة 4

1.9 منهجية الدراسة 9

1.11 مفهوم الربح واستحقاقه وآليات احتسابه ومصادره في البنوك الإسلامية الفلسطينية 10

الفصل الثاني: التحليل الوصفي ومنهجية الدراسة 15

2.1 قياس الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية 15

2.1.1 أرباح الخدمات المصرفية 15

2.1.2 الأرباح الاستثمارية في البنوك الإسلامية 23

2.1.3 أرباح صيغ التمويل في البنوك الإسلامية 30

2.1.4 نِسَبُ الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية 38

2.2 توزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية..... 44
2.2.1 مناهج توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية 46
2.2.2 توزيعات الأرباح على المودعين والمساهمين في البنوك الإسلامية الفلسطينية 58
2.2.3 توزيعات الربح غير المشروع 60
2.3 قضايا تتعلق بقياس الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية وتوزيعها، البنك الإسلامي العربي أنموذجاً 61
2.3.1 الإفصاح والشفافية في قياس الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية وتوزيعها..... 61
2.3.2 معايير تحقيق العدالة في توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين..... 66
2.3.3 آثار استهداف الربح على أهداف البنوك الإسلامية الأخرى التنموية والاجتماعية..... 70
2.4 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الفلسطينية مع معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) 76
2.4.1 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية مع معيار المحاسبة المالية رقم (1): العرض والإفصاح العام في القوائم المالية..... 77
2.4.2 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2): المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء 86
2.4.3 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية مع معيار المحاسبة المالية رقم (3): التمويل بالمضاربة 88
2.4.4 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية مع معيار المحاسبة المالية رقم (4): التمويل بالمشاركة. 90
2.4.5 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية مع معيار المحاسبة المالية رقم (27): حسابات الاستثمار92
2.4.6 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية مع معيار المحاسبة المالية رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك..... 93
2.4.7 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية مع معيار المحاسبة المالية رقم (10): الاستصناع والاستصناع الموازي..... 95
2.4.8 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية مع معيار المحاسبة المالية رقم (11): المخصصات والاحتياطات..... 96
الفصل الثالث: أثر إدارة الأصول الانتاجية ومعدلات التضخم والودائع والنقد الاحتياطي والأرباح السنوية على سياسة توزيع الأرباح (التوزيعات النقدية وغير النقدية) في البنوك الإسلامية الفلسطينية 98

3.1 منهجية الدراسة 98
3.1.1 المقدمة 98
3.1.2 متغيرات الدراسة 98
3.1.3 مجتمع الدراسة 102
3.1.4 بيانات الدراسة وطرق جمعها 103
3.1.5 أساليب تحليل البيانات 103
3.2 اختبار الفرضيات وتحليل النتائج 104
3.2.1 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة 104
3.2.2 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة 105
3.2.3 نتائج اختبار VIF (Variance Inflation Factor) 105
3.2.4 نتائج تحليل الانحدار المشترك (على المدى الطويل) 106
3.2.5 نتائج الدراسة الإحصائية 108
3.2.6 توصيات الدراسة الإحصائية 108
الخاتمة 110
التوصيات 111
المراجع العلمية 112
الملاحق 123
Abstract ..... b

فهرس الجداول

جدول (1): نسبة إجمالي إيرادات الخدمات المصرفية إلى إجمالي الإيرادات في البنوك الإسلامية الفلسطينية (2019-2021) 22

جدول (2): نسب صيغة التمويل للبنك الإسلامي الفلسطيني للسنوات المالية (2019-2021) 35

جدول (3): نسب صيغة التمويل للبنك الإسلامي العربي للسنوات المالية (2019-2021) 36

جدول (4): نسب صيغة التمويل لمصرف الصفا للسنوات المالية (2019-2021) 36

جدول (5): نسبة إجمالي إيرادات صيغ التمويل إلى إجمالي إيرادات البنوك الإسلامية الفلسطينية 37

جدول (6): نسبة الربح التشغيلي إلى صافي الإيرادات للبنوك الإسلامية الفلسطينية للسنوات المالية 2019-2021 38

جدول (7): نسبة هامش صافي الربح إلى صافي الإيرادات للبنوك الإسلامية الفلسطينية للسنوات المالية 2019-2021 39

جدول (8): نسبة هامش الربح الإجمالي إلى صافي الإيرادات للبنوك الإسلامية الفلسطينية للسنوات المالية 2019-2021 41

جدول (9): معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الفلسطينية للسنوات المالية 2019-2021 .. 42

جدول (10): معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الفلسطينية للسنوات المالية 2019-2021 44

جدول (11) التوزيعات النقدية وتوزيعات الأسهم للبنك الإسلامي العربي على المساهمين، للسنوات المالية 2019-2021 125

جدول (12) التوزيعات النقدية وتوزيعات الأسهم للبنك الإسلامي الفلسطيني على المساهمين للسنوات المالية 2019-2021 125

جدول (13): توزيعات الأرباح على المودعين والمساهمين في البنك الإسلامي الفلسطيني (2019-2021) 125

جدول (14): توزيعات الأرباح على المودعين والمساهمين في البنك الإسلامي العربي (2019-2021) 126

جدول (15): توزيعات الأرباح على المودعين والمساهمين في مصرف الصفا (2019-2021) ... 126

جدول (16): المكاسب غير الشرعية للبنوك الإسلامية الفلسطينية خلال السنوات المالية (2019-2021) 126

جدول (17): المسؤولية التنموية الاجتماعية للبنوك الإسلامية الفلسطينية للسنوات المالية 2019-2021 127

جدول (18) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة 127

جدول (19): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة..... 127

جدول (20): نتائج اختبار التعددية الخطية (Multicollinearity) لمتغيرات الدراسة المستقلة..... 128

جدول (21): نتائج تحليل الانحدار المشترك 128

فهرس الأشكال

شكل (1): مصادر الأموال في البنوك الإسلامية 50

شكل (2): نسب توزيع الأرباح بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار 64

شكل (3): رسم بياني لحجم إنفاق البنوك الإسلامية الفلسطينية على الجوانب التنموية 75

شكل (4): المجموعة الكاملة للقوائم المالية التي تنشرها المصارف الإسلامية حسب الأيوفي 79

شكل (5): نسب مشاركة الأرباح بين ألبنك وأصحاب الودائع..... 93

شكل (6): نموذج فرضيات الدراسة 102

فهرس الملاحق

ملحق (أ): التحليل الإحصائي 123

ملحق (ب): الجداول 125

قياس الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية وتوزيعها

إعداد

عمر غسان محمد ندى

إشراف

د. علاء رزية

الملخص

قامت الدراسة بهدف معرفة كيفية توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية وقياس تلك الأرباح ضمن الأدوات المالية (كقياس الربح التشغيلي، وهامش صافي الربح، وهامش الربح الإجمالي، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية). كما اهتمت الدراسة بمصادر أموال البنوك الإسلامية وكيفية تحقيق الأرباح، بما يضمن تطبيق ذلك من خلال أسس محاسبية ومرجعية مالية إسلامية متوافقة مع معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

تعتبر عملية توزيع الأرباح من الأمور الحساسة والصعبة التي تواجه إدارات البنوك الإسلامية بسبب طبيعة عقد المضاربة المشتركة الذي يتعهد فيه عدة مستثمرين إلى شخص طبيعي أو معنوي، باستثمار أموالهم، ويطلق له غالبًا الاستثمار بما يراه محققًا للمصلحة، وقد يقيد بنوع خاص من الاستثمار، مع الإذن له صراحة أو ضمنًا بخلط أموالهم بعضها ببعض، أو بماله، أو موافقته أحياناً على سحب أموالهم كليًّا أو جزئيًّا عند الحاجة بشروط معينة. وعقد المضاربة المشتركة قائم على خلط أموال المودعين بالمساهمين وبالتالي ينتج عنه عدم وضوح نسب الأرباح بين أطراف العقد، وأيضاً بسبب الاعتبارات الأخرى كالمصاريف الإدارية والنفقات المترتبة على المشروعات وطبيعة احتسابها. قامت الدراسة بتوضيح أطراف العقد وأصول أموال البنك الإسلامي ومعرفة طبيعة توزيع البنوك الإسلامية لتلك الأرباح من خلال استعراض القوائم المالية السنوية المنشورة، وتحليل الأسباب التي قامت عليها التوزيعات ومن ثم قياسها لمقارنة أداء البنوك الإسلامية الفلسطينية ببعضها؛ وذلك بهدف التوصل إلى

آلية واضحة لاحتساب البنوك للأرباح وكيفية توزيعها، ومعرفة القصور في أداء بعضها وإعطاء الحلول لتلك المشكلات، وبالتالي تقديم خدمة متطورة للصيرفة الإسلامية الفلسطينية مما ينعكس إيجاباً على جمهور المتعاملين وكسب ثقته، وهذا يساعد في تطور البنوك الإسلامية وزيادة التنافسية مع المؤسسات المالية الأخرى. ولتحقيق أهداف الدراسة عمد الباحث إلى استخدام المنهاج الوصفي الاستقرائي والتحليلي، حيث توصلت الدراسة إلى عدة توصيات هامة للبنوك الإسلامية الفلسطينية، أهمها أن تقوم إدارات تلك البنوك بتطبيق فعال وشامل لجميع بنود القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية (أيوفي) كمعايير الإفصاح والشفافية، والمضاربة، والمشاركة، والمرابحة، وغيرها؛ لتقليل المشكلات المتعلقة بعملية احتساب وتوزيع الأرباح. كما أوصت الدراسة بتشكيل لجان وتدريب أفراد ينحصر عملهم في دراسة الودائع الاستثمارية وضبطها بحيث يتم تصنيفها وتحديد نسب مشاركة كل وديعة وبالتالي الوصول إلى احتساب صحيح ودقيق للربح المتحقق وتوزيع عادل للنسب بين المضارب ورب المال.

الكلمات المفتاحية: توزيع الأرباح؛ المعايير الشرعية؛ الأصول الإنتاجية؛ التضخم؛ النقد الاحتياطي؛ اختبار الانحدار المشترك VIF.

الفصل الأول

سياق الدراسة والإطار النظري

1.1 مقدمة الدراسة

اعتنى البحث بموضوع هام يتعلق بأرباح البنوك الإسلامية الفلسطينية، من خلال قياس وتحليل الأرباح وآليات توزيعها، والتطرق لبعض القضايا الهامّة ذات الصلة بموضوع البحث.

تتجلى قيمة البحث كونه محاولة لتناول قضية هامة وعصرية تخص البنوك الإسلامية الفلسطينية؛ فقياس الأرباح وتوزيعاتها في المؤسسات المصرفية بشكل عام والإسلامية بشكل خاص، يعاني من قلة عدد الدراسات والأبحاث التي اهتمت بالموضوع، حسب اطلاع الباحث.

فتظهر أهمية الدراسة من أهمية وجود البنوك الإسلامية، واستمرار تفاعل المستثمرين معها والتي ترتبط بشكل أساسي بتقويم ممارساتها وتطوير سياساتها وقراراتها المصرفية، والتي تنسجم مع خصوصيتها المصرفية كونها تحت إطار اقتصادي إسلامي.

1.2 مشكلة الدراسة

نظراً للاختلاف الجوهري والواضح بين البنوك التجارية التقليدية والبنوك الإسلامية، من حيث المبادئ والأهداف ومصادر الأموال، وما ينبثق عن المؤسستين من البرامج والأساليب وصيغ التمويل والاستثمار لتحقيق الربح؛ فإنه يترتب على ذلك العديد من الآثار الشرعية والمحاسبية والاقتصادية، وخاصة آليات توزيع وقياس الأرباح بين المساهمين والمستثمرين والمودعين، كونها موضوع البحث والدراسة. ومن أهم تلك الآثار:

- اختلاف قياس الأرباح والإيرادات الناتجة عن الخدمات المصرفية والاستثمارات بين البنوك الإسلامية والتجارية.

- قياس أرباح صيغ التمويل الإسلامية المختلفة يتطلب وجود قواعد شرعية محددة لضبطه.
- قياس النسب المالية وتوزيعاتها.
- توضيح الاختلاف في توزيعات الأرباح بين المودعين والمساهمين والمستثمرين.

فما هي أسس قياس الأرباح وتوزيعاتها؟ وإلى أي مدى تتوافر عدالة التوزيع في ظل معايير الأيوفي؟

1.3 أسئلة أو فرضيات الدراسة

تثار من مشكلة الدراسة عدة تساؤلات فرعية، أهمها:

1. ما هو الربح؟ وما مبررات استحقاقه المعتبرة شرعاً؟ وما هي مصادره؟ ومتى يتحقق الإيراد في الخدمات المصرفية والاستثمارات وصيغ التمويل الإسلامية؟
2. كيف يمكن للإفصاح والشفافية أن تلعبُ دوراً هامّاً باعتراف البنوك بتحقيق الأرباح؟
3. كيف توزع الأرباح المحققة بين المودعين والمستثمرين والمساهمين؟ وما هي آليات معالجة عوائد أصحاب الحسابات الاستثمارية؟
4. هل توجد ضوابط فقهية ومعايير محاسبية تحكم قياس وتوزيع الأرباح بين المستثمرين؟
5. ما هي محددات توزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية؟

1.4 مصطلحات الدراسة

- الربح لغة واصطلاحاً.
- الخدمات المصرفية.
- الأرباح الاستثمارية.
- صيغ التمويل.
- الربح التشغيلي.

- الربح الإجمالي.
- الربح الصافي.
- معدل العائد على الأصول.
- معدل العائد على حقوق الملكية.
- توزيعات الأرباح.
- المعايير الشرعية.
- VIF.
- معدل النقد الاحتياطي

1.5 أهمية الدراسة

هذه الدراسة هي محاولة حديثة وجديدة على مستوى البنوك الإسلامية الفلسطينية، تتناول قضية هامة تخص توزيعات الأرباح على المودعين والمساهمين والمستثمرين. وحيث أن مشكلة توزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية تعتبر من القضايا التي لا زالت محلاً للدراسات والأبحاث والمناقشات خاصة في السنوات الأخيرة القريبة، وفي ظل عدم اكتمال التصوّر الواضح والصحيح لذلك؛ بسبب قلة الأبحاث التي تطرقت له، تنبع أهمية هذه الدراسة ومدى الحاجة لها سواء لمجالس إدارات البنوك الإسلامية الفلسطينية أو المساهمين والمودعين أو المستثمرين الجدد.

1.6 أهداف الدراسة

تتجلى أهداف الدراسة بما يلي:

1. تصور آلية توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية بالشكل الصحيح.
2. محاولة سد الفجوة العلمية التي تعاني منها الدراسات الاقتصادية الإسلامية في مجال توزيعات الأرباح وقياسها.

3. توضيح الطريقة الصحيحة والملائمة لتوزيع الأرباح وفق المعايير الشرعية للمحاسبة الدولية (الأيوفي).
4. تقديم الحلول لبعض المشكلات التي تتعلق بتوزيع الأرباح.

1.7 حدود أو محددات الدراسة

الحدود الزمانية: تتمثل بالمدة الزمانية المحصورة بين 2019/1/1 وحتى تاريخ 2021/12/31، نظراً لوجود جائحة كورونا في هذه الفترة الزمنية.

مجتمع وعينة الدراسة: يركز البحث على البنوك الإسلامية الفلسطينية المرخصة في سلطة النقد الفلسطينية، وعددها ثلاثة بنوك (البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي، ومصرف الصفا).

1.8 الدراسات السابقة

تميزت الدراسة التي قدمها الباحث عن غيرها من الدراسات السابقة بعدة أمور: أهمها اعتناؤها بالبنوك الإسلامية الفلسطينية والتي لم تتطرق أي دراسة حديثة لدراسة توزيعات الأرباح وقياسها، واشتمالها على مقارنة عدة معايير شرعية صادرة عن الأيوفي بالإفصاحات الواردة في التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية على عكس العديد من الدراسات التي كانت تدرس معيار شرعي واحد.

كما تميزت الدراسة بإدخال العنصر المحاسبي المالي من خلال قياس النسب المالية للبنوك الإسلامية الفلسطينية. ومن أهم الدراسات ذات العلاقة بالبحث:

1. دراسة (شبانة، 2016)

هدفت الدراسة إلى تحليل طرق قياس الأرباح في المصارف الإسلامية في قطاع غزة وأسس وقواعد وسياسات توزيعها والمشاكل التي تتعرض لها. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة ومنها أن

عمليات احتساب الأرباح وتوزيعها في المصارف الإسلامية تواجه مشاكل عديدة، حيث لا توجد آلية موحدة لاحتساب الأرباح وتوزيعها في المصارف الإسلامية، كما أنه لا توجد مواعيد محددة لعملية توزيع أرباح الودائع الاستثمارية على المودعين وعلى المساهمين.

وقد خلصت الدراسة إلى وضع الخطوط العريضة نحو توحيد السياسات التي تسير عليها البنوك في عملية احتساب وتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية، كما أوصت الدراسة إلى تشكيل لجان لدراسة الودائع الاستثمارية وعمل تصنيفات لها بحيث تراعي أصناف الودائع ونسبة مشاركة كل وديعة في احتساب الربح ونسبة المضاربة بين البنك والمودع.

2. دراسة (Mujaddidi ،2017)

اهتمت الدراسة بكيفية احتساب الأرباح وفق عقد المضاربة وذلك بالتطبيق على ثلاثة بنوك إسلامية في باكستان، فبين الباحث من خلال هذه الدراسة كيفية اقتسام الأرباح بين المضارب ورب المال (البنك والمودعين)، وأن طرق التوزيع تختلف من بنك إلى آخر؛ بسبب اختلاف الأوزان الترجيحية، وحسب طرق توزيع الأرباح بين المودعين والملاك، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت هناك عدالة في توزيع الأرباح من خلال استعمال تلك الطريقة والمتمثلة في احتساب الأرباح على أساس المردود اليومي ومن خلط الأموال، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية تبرير توزيع الأرباح على أساس يومي (من وجهة نظر العدالة في التوزيع) بحيث تعتبر أفضل طريقة لتوزيع الأرباح والخسائر حتى وإن تم خلط الأموال.

3. دراسة (أبو رمان، 2017)

اهتمت الدراسة ببيان أثر ممارسات إدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، حيث تضمنت عينة الدراسة جميع البنوك الأردنية وعددها 16 بنكاً،

تتقسم إلى 13 بنكاً تجارياً و3 بنوك إسلامية واحتوت الدراسة على 112 مشاهدة خلال فترة سبعة سنوات 2009-2015.

وأظهرت النتائج وجود أثر سلبي لممارسة إدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح، فالبنوك ذات المستحقات الاختيارية المنخفضة "كمقياس لمدى إدارة الأرباح" توزع أرباحاً نقديةً على المساهمين، كما أظهرت النتائج أثراً إيجابياً لحجم البنك وربحية البنك على سياسة توزيع الأرباح.

4. دراسة (Ali H. N. Bni lam.2018)

استهدف البحث قياس نوع واتجاه العلاقة بين حقوق المساهمين وعائدات الخدمات المصرفية لعينة من المصارف الإسلامية العراقية والتي تم اختيارها بأسلوب العينة العنقودية. والمصرفان المختاران هما: البنك الإسلامي العراقي للاستثمار والتنمية، ومصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية. بعد الانتهاء من عملية التحليل الكمي لبيانات البنكين تم قبول الفرضية الصفرية. وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين إجمالي حقوق المساهمين وإيرادات الخدمات المصرفية. كما توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن القطاع المصرفي العراقي يعاني من اختلالات في هيكل التمويل، حيث فرض البنك المركزي العراقي على البنوك زيادة رؤوس أموالها بشكل مستمر بشكل لا يعكس تطورها الطبيعي، بالإضافة إلى عدم قيام البنك بحجز الأرباح خلال الفترة قيد التحقيق ولأسباب غير معروفة. وواجه ذلك توصية بضرورة قيام البنك المركزي العراقي بتحديد نسب الزيادة في رؤوس أموال المصارف العراقية بناء على نتائج عملها والامتناع عن اتباع النهج الحالي المتمثل في فرض زيادة عشوائية ومحددة سابقا على جميع البنوك.

5. دراسة (Abu Tawelah. 2018)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار علاقة سياسة توزيع الأرباح بالربحية في المجال التجاري للمؤسسات المصرفية في فلسطين والأردن، كمقارنة بين دولتين. وبناءً عليه، شملت الدراسة عينة من تسعة بنوك

تجارية أردنية، والبنك التجاري الفلسطيني (بنك فلسطين) وذلك خلال الفترة 2013–2017. وقد تم الحصول على البيانات من خلال التقارير المالية للبنوك التجارية ومن مركز إيداع الأوراق المالية، لقياس المتغير المستقل (سياسة توزيع الأرباح) باستخدام الأبعاد التالية (نسبة توزيع الأرباح DPR، توزيعات الأرباح لكل سهم DPS، عائد الأرباح DY) والمتغير التابع (الربحية) المقاس باستخدام الأبعاد اللاحقة (العائد على الأصول ROA، العائد على حقوق الملكية ROE). وللوصول إلى النتائج تم تطبيق الطريقة الوصفية التحليلية عن طريق إجراء الاختبارات التالية (Panel data analysis and Multiple linear regression)

خلصت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها، وجود تباينات في أنماط سياسة التوزيعات، تليها البنوك التجارية الأردنية وبنك فلسطين. كما أظهرت النتائج علاقة إيجابية بين توزيعات الأرباح لكل سهم (DPS) والعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

وأن هناك علاقة سلبية بين نسبة توزيع الأرباح (DPR) وعائد توزيعات الأرباح (DY) مع العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). بالإضافة إلى ذلك، هناك فروق في تأثير النتائج بين بنك فلسطين وكل أردني بنك فردي حيث تظهر هذه الفروق في الجدولين (4.9) و(4.17).

6. دراسة (Tastaftiyan Risfandy, 2019)

تبحث هذه الدراسة فيما إذا كانت ممارسة إدارة البيانات الشخصية في البنوك الإسلامية تتأثر بقوتها السوقية. باستخدام عينة من البنوك الإسلامية في الفترة من 2009 إلى 2013 من إندونيسيا، الدولة الإسلامية الأكثر اكتظاظاً بالسكان التي تتبنى سوق الخدمات المصرفية المزدوجة. وجد الباحث أن البنك الذي يتمتع بكفاءة سوقية عالية هو أقل مشاركة في إدارة البيانات الشخصية. وهذا يعني أنه عندما تكون البنوك الإسلامية قادرة على تحديد سعر مرتفع لمنتجاتها المصرفية في السوق التنافسي، فإنها تصل

بالفعل إلى مكانة معينة في السوق. في هذه الحالة، يلاحظ أن البنوك الإسلامية تـدير أرباحهـا ولكـن بكثافة أقل.

كما قدم الباحث دليلًا تجريبيًا على أن العوامل الأخرى مثل هيكل الحوكمة وحصة البنوك الإسلامية في السوق هي أيضًا مهمة بالنسبة لإدارة توزيع الأرباح.

7. دراسة (Al-Sharif. 2020)

تهدف هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح (توزيعات الأرباح النقدية، توزيعـات الأسهم، والأرباح المحتجزة)، والتقلب في سعر سهم البنوك الإسلامية.

تستخدم هذه الدراسة بيانات من البنك الإسلامي الأردني وبنك الصـفوة خـلال الفتـرة 2009–2018، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين سياسة توزيع الأرباح والتقلب في سعر السهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن سياسة توزيع الأرباح للبنوك الإسلامية من حيث صلتها بالتقلب في سعر السهم لها علاقة إيجابية بالأرباح المحتجزة.

قدم هذا البحث حوالي 70٪ من المتغيرات المستقلة التي تشرح تقلبات الأسهم، وهذه المتغيرات هي في الغالب متغيرات وسيطة. وبناءً على هذه النتائج، يجب فحص سياسات توزيع الأرباح بعناية قبل اتخـاذ قرارات الاستثمار حول توزيع الأرباح.

8. دراسة (نعيمة، 2021)

تناولت الدراسة اختلاف توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية الجزائرية عنهـا فـي البنـوك التقليديـة التجارية الجزائرية، حيث يكمن الاختلاف في طرق توظيف الاستثمارات.

وخلصت الدراسة إلى أن الوديعة الاستثمارية يمكن تكييفها عملياً على أساس عقـد المضـاربة. وقـد اهتمت الدراسة بتوضيح طرق توزيع الأرباح في البنوك التجاريـة القائمـة علـى أصـل المحـافظ

الاستثمارية (مختلطة أم غير مختلطة)، وأن احتساب الأرباح قائم على طريقة النمر وطريقة التقويم الدوري.

1.9 منهجية الدراسة

قامت الدراسة على المزج بين الأسس النظرية الاقتصادية والممارسات العملية التي تتبعها البنوك الإسلامية الفلسطينية؛ لذلك يتم استخدام المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي: الذي سيتم استخدامه في مسح وتجميع وتحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بإشكالية موضوع الدراسة، من خلال الاستعانة بالدراسات والبيانات المقدمة من سلطة النقد الفلسطينية، والمراجع ذات العلاقة، وتدعيمها بوسائل الإيضاح المختلفة.
- المنهج الاستقرائي: الذي سيُستخدم لمعالجة المشكلات المتعلقة بقياس وتوزيعات الأرباح، من خلال عرض قياس توزيعات أرباح الخدمات والاستثمارات والصيغ، ومن ثم تحليل النسب المالية وصياغة الإطار العام لمحاسبة الأرباح في البنوك الإسلامية من منظور فقهي إسلامي.

1.10 طرق جمع بيانات الدراسة

متضمنة أداة أو أدوات الدراسة الأولية

- البيانات والتقارير الصادرة عن إدارات البنوك الإسلامية الفلسطينية.
- البيانات والتقارير الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.
- التقارير المالية المنشورة في بورصة فلسطين.
- الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

1.11 مفهوم الربح واستحقاقه وآليات احتسابه ومصادره في البنوك الإسلامية الفلسطينية

إن تحقيق الربح يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى إدارات البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام إلى تحقيقها، ولذلك اهتمت الدراسات الإدارية والمالية والاقتصادية والمحاسبية بتسليط الضوء عليها ودراستها ومعرفة كل الجوانب التي تخصها.

وتأتي تلك الأهمية من كون الربح هو الأصل والأساس الذي يمكن من خلاله القيام بالمشروعات الاقتصادية والإنشائية والاستثمارية وهو سبب استمرارها وبقائها. فتقوم فكرة الربح على القواعد الشرعية (الغنم بالغرم) و(الخراج بالضمان) (المظاهري، 2015). فسبب إجازة الربح هو تحمل المخاطرة وعليه يمكن تقسيم الأرباح بين المتعاملين وقيام العدالة بينهم.

يتأثر الربح بشكل عام بعنصرين أساسيين: المصاريف والإيرادات، فكلما زادت الإيرادات وقلت المصاريف كان الربح كبيراً، وعلى العكس تماماً كلما قلت الإيرادات وزادت المصاريف، لهذا يعتبر الربح هو أداة قياس كفاءة المؤسسة وكفاءة الإدارة في تحقيق الأهداف التي رسمتها.

يمكن تفسير معنى الربح على أنه: الزيادة في القدرة الاقتصادية (Tuovila، 2022). وهذا المعنى يشير إلى المفهوم من الأرباح الاقتصادية التي طورها فيشر (الكلاسيكية الاقتصادية)، حيث كشف فيشر أن الربح الاقتصادي هو سلسلة من الأحداث التي تتعلق بظروف مختلفة، منها: الرضا الداخلي للربح، والربح الحقيقي، ومال الربح. (Puspitaningtyas, Toha, & Prakoso, 2018-2019).

في حين يختلف الربح عن العائد في ثلاثة جوانب وهي:

1. الربح هو الدخل المتبقي، في حين أن العائد هو إجمالي الإيرادات.
2. قد تكون الأرباح سلبية، في حين أن العوائد، مثل الأجور والفائدة دائماً تكون إيجابية.
3. الأرباح لها تقلبات أكبر من العوائد. (الضرب، 2017).

الربح في الاصطلاح الفقهي

تأتي معاني الربح عند الفقهاء بعبارات متقاربة من حيث المضمون، وهي في مجملها تتركز حول الزيادة الحاصلة على رأس المال بعد الاتجار فيه. فهم في ذلك يفرقون بين العائد الحاصل من التجارة ويسمونه ربحاً، وبين العائد الحاصل من العمل ويسمونه أجراً، ومن العائد الحاصل مما أخرجت الأرض فيسمونه ريعاً. وبشكل مبسط، فإن الربح هو الزيادة الحاصلة من الدورة الاستثمارية لأي رأس مالٍ. (غربي، 2013).

جاء في "المجموع للنووي" تعريفه للربح: بأنه قصر ما يملك على ملا يملك. (النووي، 2002). إن النووي في تعريفه السابق قصر الربح على ما لا يملك وهو ناتج التجارة، وهو بذلك يقرر ما قد كان سابقاً من أن الأصل في الربح هو ما كان بسبب الاتجار من بيع سلع وشراؤها دون المرور بمراحل أخرى كالتصنيع والتدوير وغيرها.

الربح في الاصطلاح الاقتصادي

الربح الاقتصادي (Economic profit): هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف الصريحة بالإضافة إلى تكاليف الفرصة البديلة. (Bruderl, 2005).

غالبًا ما يتم تحليل الربح الاقتصادي بالاقتران مع الربح المحاسبي، فالربح المحاسبي هو الربح الذي تظهره الشركة في قائمة الدخل، ويُعرف أيضًا باسم "الدخل الصافي"، ويقيس الربح تدفقات الأموال الفعلية مقابل تدفقات الأموال الخارجة وهو جزء من التقارير المالية المطلوبة وشفافية الشركة. (Tuovila، 2022).

أما من الناحية الاقتصادية، فغالباً ما يتم الجمع بين الأرباح الاقتصادية باقترانها مع الأرباح العادية، فالربح العادي يشتمل على كل ما هو ضروري ليشمل جميع المصاريف والتكاليف الضمنية والصريحة للشركة أو المؤسسة أو المستثمرين. ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

الربح الاقتصادي= الإيرادات – التكاليف الصريحة – تكاليف الفرصة البديلة. (قارش، 2013).

وتلعب في هذا الحالة الفرصة البديلة دورها الأساسي في مرحلة الاستثمار، فإذا لم يحقق الاستثمار الحد الأدنى من الربح العادي، فإن المدير أو المالك للاستثمار يضطر لسحب استثماره وأمواله واستخدامها لتحقيق "الفرصة البديلة" في مكان آخر وبميزات أخرى. (Jayathilaka, 2020).

استحقاق الربح

يتحقق الربح في الفقه الإسلامي بعدة أمور، فقد يكون بسبب المال الذي يقدمه صاحبه في مشروع أو استثمار، أو بالعمل الذي قد لا يلزم عندها وجود المال كالمضارب الذي يعمل بمال غيره، أو بالضمان الذي يعني تحمل المخاطرة ومسؤولية التلف أو الخسارة. (إسماعيل، 2014).

1. تحقق الربح بالمال: يستحق صاحب المال الربح على ماله، لما بذله وقدمه، فقد يقدمه في المرابحة فيأخذ الربح على ماله وعمله معاً، وقد يقدمه مضاربة فيأخذ الربح مع المضارب بصفته رب مال، وقد يقدمه مشاركة سواء قدم مالاً وعملاً أم مالاً لوحده. (عيد، 2017).
2. تحقق الربح بالعمل: إن العمل وأخذ الأجرة عليه محل اتفاق بين الفقهاء من غير خلاف، فالمضارب يأخذ الربح على تقبله للمال وعمله به، وفي الشركة يأخذ العامل الربح بعمله إما نسبة محددة (مشاعةً) أو بحسب حصة الشريك إن كان يقدم المال والعمل معاً. (شبانة م.، 2016)
3. تحقق الربح بالضمان: وهو ما أشار إليه حديث النبي صلى الله عليه وسلم "الخراج بالضمان" (ابن ماجه)، بمعنى: ضمان المخاطرة يكون سبباً لتحقق الربح إذا كان يتبعه عمل ومال. (المظاهري، 2015).

ومن أشكال الخراج بالضمان: شركة الوجوه وشركة الأعمال، وهما تبعاً للعمل وليسا العمل بذاته، فشركة الأعمال قائمة على استقبال الزبائن والاتفاق معهم وتخليص الصفقات، في حين تكون شركة الوجوه قائمة على سمعة التاجر وقيمته المعنوية في السوق. (شروقي، 2018).

آليات احتساب الربح

هنالك عدة عوامل تحكم عملية توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية إما بسبب الأحكام والقواعد الفقهية الشرعية، أو بسبب الأسس والمبادئ المصرفية المالية، فالربح بشكل عام يتأثر بعدة أمور، أهمها معدلات النمو للأنشطة الاستثمارية تبعاً لطبيعة أحوال السوق والظروف الاقتصادية السائدة، والفترة الزمنية للمشروع وحجم المال المستثمر فيه، ونسب توزيع الأرباح الناتجة عن المشروع، وغيرها.

وبما أن جزء من أرباح البنك الإسلامي تكون على شكل مضاربة وعمله فيها كمضارب، فإن البنك يقوم بجمع أموال المودعين كلها في حساب واحد ويقوم بعد ذلك بتوظيفها في الاستثمارات، دون النظر في طبيعة توظيف كل وديعة في أي مجال استثماري كانت؛ وذلك لأن النظم المحاسبية لن تستطيع تحديد توجه كل وديعة إلى أي استثمار كان، فالمال مختلط أصلاً والاستثمارات كثيرة. (نعيمة، 2021).

إن من أهم الأمور التي يجب على البنك الإسلامي أن يعيرها اهتمامه، هو تقرير حصص أرباح كل طرف من الأطراف، كتحديد نسبته كمضارب من الأرباح ونسبة المساهمين والمودعين، بشكل مسبق وأثناء انعقاد العقد. بغض النظر عن طبيعة تلك النسبة فلا يوجد أصل شرعي يوجب حداً ونسبةً معينةً للربح (السويطي، 2015).

كما يجب أن يُنظر في حجم الوديعة والزمن الذي سوف تشغله في الاستثمار، ووجوب العدالة المطلقة بين أموال البنك الخاصة وأموال المودعين، مع التأكيد على أن تشمل الوديعة كل الأرصدة المتاحة للمشروع الاستثماري، وليس ما تم توظيفه. بالإضافة إلى المساواة في الاعتبارات والتفاصيل القانونية والمصرفية بين جميع الأموال التي تستحق الربح، ومنها على سبيل المثال تلك الأموال التي يُجبر البنك على تعطيلها عن النشاط الاستثماري بتعليمات من سلطة النقد، ووضعها ضمن الأموال المحتجزة لمواجهة مخاطر السحب. بحيث تكون تلك الأموال كمثلها من الأموال التي تم توظيفها بشكل مباشر في النشاط الاستثماري (سمحان، 2013).

وأخيراً، تحديد وترتيب قوائم مفصلة بالنفقات والعمليات المختلفة التي تتعلق بالأنشطة والعمليات التمويلية والاستثمارية الخاصة بطرفي العقد، البنك مع المودعين. (شاهين، 2005).

مصادر الربح

لمعرفة مصادر أرباح البنوك الإسلامية ينبغي ابتداءً معرفة مصادر الموارد المالية في تلك البنوك، حيث تنحصر تلك الموارد بين مصدرين رئيسين:

1. حقوق الملكية: وهو رأس مال البنك الذي قام عليه، سواء كان رأس مال أو احتياطات أو أرباح محتجزة، وتسجل حقوق الملكية كمبلغ خاص بكل مالك بصفة خاصة فيه، ولكن تحت مسمى حقوق ملكية الشركاء.
2. مصادر خارجية وعلى رأسها ودائع العملاء بكافة أنواعها، وتعتبر المورد الأكبر والأضخم في البنوك الإسلامية وغيرها. (Hussain, Shahmoradi, & Turk, 2015).

بعد حصول البنوك الإسلامية على الموارد المالية المختلفة، تستثمر هذه الأموال في أنشطة استثمارية مختلفة سواء كانت **مباشرة**، كقيام البنك بإنشاء شركات أو مصانع للقيام بأنشطة تجارية أو صناعية أو زراعية. أو **غير مباشرة**، وهي تلك التي يشارك فيها البنك الإسلامي المساهمين والمودعين بصفته مضارباً، مع فئة ثالثة تطلب من البنك التمويل للقيام بمشروعاتها الخاصة.

فإما أن يقدم البنك والعميل المال والعمل معاً فيكون الاستثمار على شكل مشاركة. وإما أن يقدم أحدهما المال والآخر العمل فيكون الاستثمار على شكل مضاربة وهو غير مطبق عملياً، وإما أن يكون بيع عادي لصالح البنك بشرائه سلعة ما للعميل فيكون الاستثمار على شكل مرابحة. وغيرها من الصيغ التمويلية الإسلامية التي تعتبر أنشطة استثمارية ضمن قواعد وأصول الشريعة الإسلامية. (Sutrisno & Widarjono, 2022).

الفصل الثاني

التحليل الوصفي ومنهجية الدراسة

2.1 قياس الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية

يعتبر التعرف على الأمور المتعلقة بقياس الأرباح في البنوك الإسلامية وتوزيعها بين المساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية، وأسس تحقق الأرباح والاعتراف بها في صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية، وإجراءات قياس الأرباح وتوزيعها في البنوك الإسلامية الفلسطينية، من أهم الأهداف التي اهتمت فيها الدراسة؛ وذلك وصولاً إلى أسلوب مقترح لقياس الأرباح في البنوك الإسلامية وتوزيعها بين البنك (المساهمين) وأصحاب الحسابات الاستثمارية.

2.1.1 أرباح الخدمات المصرفية

أولاً: مفهوم الخدمات المصرفية وأنواعها

تشكل الخدمات المصرفية البنكية حلقة الوصل بين البنك والعملاء، فمن خلالها يتم تسهيل عمليات الشراء والبيع وعمليات الدفع، ومن جهة أخرى فهي الوسيلة المثلى لاستخدام واستبدال النقود والحفاظ عليها، ويعتبر التقدم في الخدمات المصرفية كالتسهيلات المصرفية ومنح الائتمان، وادخار الأموال وحفظها، وما يتبع ذلك من تقنيات هامة لتوفير تلك الاحتياجات، من أهم مقومات التطور في المنحنى الاقتصادي بشكل عام.

ولا غنىً للمؤسسات والأفراد عن تلك الخدمات، فالمؤسسات تحتاج إلى القروض لتمويل أنشطتها، والأفراد يحتاجونها لتمويل متطلباتهم الأساسية والكمالية، وليس غير المصارف ومؤسسات الإقراض من يقوم بتلك الوظيفة.

فالخدمة المصرفية (Banking Services): هي التعاملات المالية والخدمات البنكية التي تقدمها البنوك لصالح المؤسسات والشركات والقطاعات الحكومية والخاصة الكبيرة، أو للأفراد. وتكون إما على شكل

ائتمانات، أو فتح حسابات، أو خدمات حوالات بنكية، أو خدمات الرسائل القصيرة، والبنك الناطق، وغيرها. (Kagan, 2020).

أهم الخدمات المصرفية التي تقدم في البنوك الإسلامية

1. خطابات الضمان: وتندرج تحت عقدي الوكالة والكفالة.
2. الاعتمادات المستندية: وتندرج تحت عقد الوكالة إن كانت مغطاة بشكل كامل، وضمن عقدي المشاركة والمرابحة إن كانت بغطاء جزئي أو بدون غطاء.
3. السحب على المكشوف: ويندرج ضمن القرض الحسن.
4. تأجير الخزائن: ويندرج هذا العقد ضمن عقد الإجارة.
5. التحصيلات: وتندرج ضمن عقدي الوكالة أو الجعالة. (عبد العزيز، 2020).

ومن الخدمات المصرفية الإلكترونية المتبعة في البنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء:

1. خدمة بطاقات الائتمان: وهي البديل عن استعمال النقود وحملها، وهي بذلك تصدرت الميزة الأمنية للتعامل، عدا عن توفيرها الجهد اللازم لحمل الأموال الكثيرة، وسهولة استخدامها، وكونها مقبولة دولياً من كافة القطاعات. وتتعدد أنواعها بتعدد استخداماتها، ومنها:

أ. Credit Card، وهي نوع من التسهيلات الائتمانية، تقدمها البنوك التي تسمح للعملاء باقتراض الأموال ضمن حد ائتماني معتمد مسبقاً. وتمكن العملاء من إجراء معاملات الشراء على السلع والخدمات من خلالها. (Tuovila، 2022).

ب. Prepaid Card، وهي البديل عن حمل النقود، بحيث يقوم صاحبها بشحن البطاقة بمبلغ معين واستهلاكها في عمليات الدفع أو الشراء، فهي بطاقة مسبقة الدفع دون اقتراض. (Christiano, 2022).

ت. ATM، وهي بطاقة الصراف الآلي، وتسمح لحاملها السحب والإيداع من حسابه، والحصول على خدمة تحويل الأموال بين الحسابات المختلفة، بالإضافة إلى إمكانية تسديد الفواتير ودفع المشتريات، وبإمكان صاحب البطاقة استخدامها حتى على أجهزة الصراف التابعة للمصارف الأخرى. (Kenton, 2023).

ث. بطاقة وورلد، التي تتيح شراء البضائع والسلع وإجارة الخدمات مع إمكانية التقسيط أو الدفع النقدي وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. (الريثي، 2023).

ج. بطاقة بلاتينوم، التي تتيح شراء البضائع والسلع وإجارة الخدمات مع إمكانية التقسيط أو الدفع النقدي وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. (الريثي، 2023).

ح. بطاقة التيسير، هي بطاقة من ابتكار البنك الإسلامي الفلسطيني، بحيث توفر مجموعة من المزايا والخصومات، وتمكن من القيام بعمليات الشراء من خلال نقاط البيع أو مواقع التجارة الإلكترونية على أن يقوم البنك بتسديد قيمة المدفوعات على حساب بطاقة العميل، ويقوم العميل بتسديد المبالغ المستحقة عليه على شكل أقساط شهرية وذلك مقابل استيفاء رسوم اشتراك سنوية يتم تحصيلها بشكل شهري. (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

خ. بطاقة الخصم، هي بطاقة تُمَكِن صاحبها من القيام بعمليات الشراء والسحب والايداع النقدي عبر جميع الصرافات ونقاط البيع، حيث يتم خصم قيمة السحب النقدي والمشتريات من حساب العميل البنكي مباشرة، وتمنح لأصحاب الحسابات الجارية وحسابات التوفير، كما تتيح البطاقة للعميل التسجيل بخدمة اسلامي اونلاين واسلامي موبايل بشكل ذاتي ومجاني ودون الرجوع للفرع. (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021)

2. خدمة الرسائل القصيرة: تتنوع الرسائل التي ترسلها البنوك إلى عملائها بتنوع الحركة البنكية، فيتم إرسال رسائل كشف حساب، ورسائل السحب والإيداع، ورسائل صرف الشيك، وعند وجود شيكات راجعة، وعند تقديم العميل الطلب لإصدار دفتر شيكات، والتذكير بتسديد أقساط مستحقة، وغيرها من الرسائل) وهي بذلك تقدم خدمة مميزة للعملاء، وتلعب دوراً في تسهيل وتجاوز العديد

من المشكلات الناتجة عن تخلف أو نسيان العميل، وأيضاً تقوم بمهمة ضبط الحركات للعملاء دون الحاجة إلى الذهاب لفروع البنك، وبذلك تخفف من الضغط العملي الواقع على الفروع وأيضاً أرشفة العمليات لدى البنك والعميل على حد سواء. (نعيمة، 2021).

3. خدمة الشبكة العنكبوتية (الإنترنت): بحيث يتوجه العميل بطلب للبنك للحصول على رقم مستخدم، يمكنه من الوصول إلى بياناته والتحكم بها من خلال المتصفح الإلكتروني وإجرائه للعديد من المعاملات الهامة وهو بيته، كالاستفسار عن أرصدته، وقيامه بتحويل المبالغ المالية إلى حسابات مختلفة، وتسديده للفواتير، ويمكنه أيضاً طلب دفتر شيكات والاستعلام عن المبالغ المستحقة للقروض وعن تواريخ الاستحقاق، وغيرها من العمليات الهامة. (رضوان، 2020).

الحاجة إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية

تتمثل الحاجة إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظل التطور السريع والثورة الاقتصادية الرهيبة التي ألقت بظلالها على كافة مكونات الحياة البشرية، لتطال بذلك النقل والخدمات والسياحة والبيع والشراء والتعليم والصحة، فلعبت تلك الخدمات الدور الهام في توفير الوقت والجهد، بالإضافة إلى السرعة في الحصول على الخدمات البنكية والحوالات اللازمة.

ومن أهم فوائد الخدمات المصرفية الإلكترونية:

1. سهولة التعامل مع تلك الخدمات، دون الحاجة إلى زيارة فروع المصارف وإهدار الوقت في الانتظار للقيام بعمليات بسيطة كدفع الفواتير أو الاستعلام عن الرصيد وتحويل الأموال.
2. إمكانية استخدام تلك الخدمات من أي مكان في العالم وفي أي وقت.
3. الأمان في استخدام الخدمات وخاصة الحديثة منها.
4. خفض التكاليف على العميل وعلى المصرف نفسه، من خلال تقليل الوقت اللازم لإجراء معاملات العميل. (عبيد، 2021).

ثانياً: إيرادات الخدمات المصرفية

من حق المصارف ومؤسسات الإقراض المالية أخذ العمولة على ما تقوم به من خدمات؛ فليس من المنطقي أن تقدم الخدمات وتستهلك الوقت والجهد دون أن تأخذ أجراً وعمولة مادية على ذلك، فالبنوك في المقام الأول شركات استثمارية هدفها الربح سواء حصلت عليه استثمارياً أو عن طريق الخدمات البنكية.

فمن ناحية الخدمات تستحق المؤسسات المالية –الإسلامية وبنوك المشاركة– أخذ العائد على عدة أشكال: إما عمولات أو أجور أو جعالات، وأما من ناحية الاستثمار فتأخذ بنوك المشاركة العائد (الفائدة الربوية) على ما تمنحه من قروض وتسهيلات ائتمانية. وأما الإسلامية مقابل عقود تمويل إسلامية ويسمى العائد ربحاً. (اخوان، 2017).

وبالتالي، تتشابه العمولات مع الفائدة الربوية في كون كل منهما تكلفة على رأس المال، وأنهما محددتان مسبقاً، وفي كونهما ديناً في ذمة العميل (المستفيد). وتختلفان، في كون العمولة تُؤخذ مقابل خدمة فعلية بعكس الفائدة الربوية فهي مقابل الانتفاع بالنقود (مبادلة نقدٍ بنقدٍ)، وأن العمولة محددة مسبقاً بمقدار مقطوع، بينما الفائدة الربوية نسبية (في أغلب الأحيان تكون غير ثابتة) على أساس مقدار المبلغ، وأخيراً في كون العمولة متجددة ومتكررة بتكرار الخدمة، بينما الفائدة الربوية فمتكررة مع الزمن على نفس الخدمة. فالمعيار يقتضي التفريق بين العمولة التي تكون بسبب الجهد والعمل، وبين الفائدة الربوية التي تكون بسبب استخدام النقود. (بني لام، 2018).

ثالثاً: أسباب تحقق إيرادات الخدمات المصرفية

إن الخدمة المصرفية –في البنوك الإسلامية بشكل خاص– والممنوحة للعملاء، ليست نتيجة استثمار أو تمويل لرأس المال، بل هي حصيلة جهود وخدمات مبذولة من قطاع الموظفين والإداريين والعاملين في المؤسسة المالية، فهي عمل مستقل بذاته، ترتفع عوائده بارتفاع الجهد المقدم، ونوعية وجودة الخدمة

ومدى تطورها ومواكبتها للتطور التكنولوجي الحاصل، وبما يلائم احتياجات العملاء والمتعاملين مع المؤسسة المالية.

فيزداد الطلب على الخدمات المميزة ذات الجودة العالية، ليؤثر على رؤية العملاء وتفضيلهم لبنك على حساب آخر، طلباً للراحة والحصول على الخدمة المميزة، وبالتالي يبرز نجاح البنك ونجاح إدارته لترتبط فيما بعد للوصول إلى تحقيق سمعة جيدة للبنك، والحصول على اسم تجاري مميز في السوق مما يعود بالفائدة على استقطاب عملاء جدد وبالتالي الوصول إلى منح ائتمانات وتمويلات جديدة مما يعود بالنفع على البنك وإدارته وأرباح المساهمين لاحقاً.

ومن ناحية أخرى، فإن دور العنصر البشري المميز داخل البنك الإسلامي، وخبرته الواسعة له الأثر الطيب على تحقيق إيرادات مميزة من تلك الخدمات، فوجود موظفين أكفاء في أقسام مختلفة، كدراسة الجدوى وإعداد التقارير والقوائم المالية، وتحليل الميزانيات، يجعل العملاء يميلون ميلاً واضحاً لتفضيل مؤسسة وبنك على آخر، وبازدياد أعداد العملاء تزداد الخدمات المصرفية المقدمة وبالتالي ازدياد العوائد من تلك الخدمات. (عبد الله و مدلول، 2021).

رابعاً: الجهات المستحقة لربح إيرادات الخدمات المصرفية

إن الفئة المستحقة لصافي إيرادات الخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك الإسلامية، قد تكون إما فئة المساهمين فقط أو إشراك فئة المستثمرين فيها، وتختلف التوجهات على النحو التالي:

1. الاتجاه الأول: إيراد الخدمات المصرفية خاص بالمساهمين وحدهم دون المستثمرين.

وقال به العديد من الاقتصاديين، أمثال: محمد عبد الحليم عمر في كتابه: (الأسس الشرعية والمحاسبية لتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية، 2002)، وحسين سعيفان في كتابه: (صيغ التمويل الإسلامي، 2006)، وعلي شاهين في كتابه: (مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، 2013).

واحتجوا بأن المساهمين هم أصحاب المؤسسة، وأن جميع عناصر الإنتاج بما فيها البناء والقوى العاملة تعمل تحت إدارة حسابات المساهمين، وعليه فإن جميع مخرجات الأنشطة الناتجة عن البناء والقوى العاملة تكون لهم وحدهم دون المستثمرين.

2. الاتجاه الثاني: الحق في استحقاق المستثمرين لإيراد الخدمات المصرفية بالشراكة مع المساهمين. وقال به اقتصاديون آخرون، تزعم رأيهم الدكتور غسان قلعاوي في كتابه: (المصارف الإسلامية ضرورة عصرية لماذا؟ وكيف؟، 1998). واتجه رأيهم بأن المستثمرين شركاء في الربح مع المؤسسة والمساهمين، واختصاص المساهمين دون المستثمرين هو مخالف لمبدأ الشراكة.
3. ترجيح الباحث: بالنظر إلى مجموع الإيرادات التي تجنيها المصارف الإسلامية من الخدمات المقدمة للعملاء، يتضح وجود إيراد يشترك فيه المساهمون مع المستثمرين، كإيراد مبادلة صرف العملات الأجنبية، وبما أن مبدأ الشراكة قائم على ادماج أموال المستثمرين مع المساهمين، فإن الربح المتولد عن عملية صرف العملات تكون من حق الشريك الآخر: المستثمرين. في حين يكون إيراد الخدمات الأخرى من حق أصحاب المؤسسة: المساهمون.

أما في حالة إفصاح المؤسسة المالية عن عدم إشراك حسابات المستثمرين في إيرادات الخدمات المصرفية، فيكون الربح لأصحاب حسابات المساهمين كونهم أصحاب المؤسسة، ويكون ربح أصحاب حسابات المستثمرين بمقدار ما اشتركوا فيه بحساباتهم. (غربي، 2013).

خامساً: نظرة على واقع إيرادات الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتجارية الفلسطينية

تختلف طرق جباية إيرادات البنوك والمؤسسات المالية من الخدمات المصرفية، فبعضها يقوم بدور مقدم الخدمة، وآخر يقوم بدور الوكيل في بعض المعاملات، وأخير يقدم الخدمة ضمن عمولة مقطوعة محددة مسبقاً. (الضرب، 2017).

إيرادات الخدمات المصرفية للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية الفلسطينية، ونسبتها إلى إجمالي إيرادات السنة المالية.

تم اختيار البنكين التجاريين (الوطني والقدس)؛ بسبب حجم أصولهم وإيراداتهم وأرباحهم المتقاربة مع البنوك الإسلامية الفلسطينية.

جدول (1)

نسبة إجمالي إيرادات الخدمات المصرفية إلى إجمالي الإيرادات في البنوك الإسلامية الفلسطينية (2019-2021)

البنك	الفترة	إجمالي الإيرادات	إجمالي إيرادات الخدمات المصرفية	نسبة إجمالي إيرادات الخدمات المصرفية / إجمالي الإيرادات
مصرف الصفا	2019	$4,594,902	$161,623	%3.5
	2020	$5,245,157	$165,991	%3.1
	2021	$10,364,803	$454,342	%4.3
البنك الإسلامي الفلسطيني	2019	$58,121,705	$10,242,565	%17.6
	2020	$56,381,206	$8,907,451	%15.7
	2021	$64,553,233	$9,929,160	%15
البنك الإسلامي العربي	2019	$45,888,583	$4,545,810	%9.9
	2020	$46,926,705	$4,742,458	%10
	2021	$59,252,876	$6,357,113	%10.7
البنك الوطني	2019	$97,296,784	%17,752,727	%18
	2020	$94,491,540	$15,988,674	%16.9
	2021	$86,694,023	$11,848,325	%13
بنك القدس	2019	$66,186,757	$9,387,761	%14
	2020	$65,043,784	$8.937,869	%13
	2021	$72,855,670	$8,526,933	%11.7

المصدر: (بورصة فلسطين، 2021)

- يظهر من الجدول السابق رقم (1)، انخفاض معدل الإيرادات الناتجة من الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية الفلسطينية، حيث لا تتجاوز في أفضل حالاتها 17.6% (معدل العائد للبنك الإسلامي الفلسطيني خلال العام 2019)، مما يعطي مؤشراً على أن إيرادات الخدمات المصرفية ليست مصدراً أساسياً من مصادر ربح البنوك الإسلامية الفلسطينية والبنوك التجارية.
- من ناحية أخرى، فإن نسبة إيرادات الخدمات المصرفية بشكل عام منخفضة بالمقارنة مع إجمالي الإيرادات، وأن الحصة الكبرى من الإيرادات تكون ضمن النشاط التمويلي والاستثماري.
- بالمقارنة مع بعض البنوك التجارية الفلسطينية (كالبنك الوطني، وبنك القدس)، يتضح أن نسبة إيرادات البنوك التجارية متقاربة نسبياً مقارنة مع نسبة إيرادات البنوك الإسلامية وأنها ضمن النطاق العام للإيرادات السنوية، حيث أن الحد الأدنى بلغ 11.7% في السنة المالية 2021 لبنك القدس، فيما بلغ الحد الأعلى لدى البنك الوطني 18% من ربحية الخدمات المصرفية من إجمالي الإيرادات عند العام 2019.
- ارتفاع نسبة إجمالي إيرادات الخدمات المصرفية للبنك الإسلامي الفلسطيني مقارنة مع مصرف الصفا؛ وذلك لارتفاع إجمالي الإيرادات. مع تفاوت بسيط بينه وبين البنك الإسلامي العربي. فيظهر الفرق في ارتفاع النسبة وانخفاضها تبعاً لحجم إيرادات البنك.

2.1.2 الأرباح الاستثمارية في البنوك الإسلامية

أولاً: مفهوم الأرباح الاستثمارية وأنواعها

تختلف توزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية؛ وذلك لطبيعة الاستثمار الحاصل، وطبيعة العقد والغاية المرجوة، وتختلف أيضاً طرق احتساب نصيب الوديعة بحسب اختلاف المحافظ الاستثمارية. (نعيمة، 2021).

والودائع الاستثمارية هي التي يودعها أصحابها في البنوك الإسلامية مع إعطائهم الحق للبنك الإسلامي في استثمارها والعمل بها في نشاطات مختلفة سواء كانت مقيدة أم مطلقة، وسواء قام البنك بتشغيلها

لوحدها أو قيامه بخلطها مع أمواله الخاصة، على أن يكون الربح لكل من ساهم في تلك النشاطات. وبالتالي، وبما أن البنك الإسلامي أصل معاملته مستقاة من الشرع الإسلامي والقواعد المالية الشرعية؛ فإن قاعدة الغنم بالغرم هي ما يتم من خلالها توزيع الأرباح بين المساهمين جميعاً وعليها يتم اعلى تقسيم العوائد. (سمحان، 2013).

إن الودائع المصرفية وبمجرد دخولها إلى الحسابات الاستثمارية في البنك الإسلامي ومن ثم توظيفها في نشاطات استثمارية، فإنها تخضع لعقد المضاربة المطلقة؛ حتى تكتسب صفة الاستثمار، وعليه يجب أن تمتاز بعنصرين هامين، الأول: الزمن، بمعنى بقاء الوديعة مدة من الزمن يقوم البنك الإسلامي بالاتفاق المسبق مع المودع حسب مقتضيات الاستثمار والعمل. والآخر: حجم الوديعة ومقدارها، بمعنى أن تكون ضمن مبلغ معين لا يقل عنه، وذلك لاعتبارات حجم النشاط الاستثماري ومقدار الربح المتحقق. (الزيدانيين، سعادة، و الشاعر، 2017).

ثانياً: أسباب تحقق الربح في العمليات الاستثمارية

يتحقق الربح في نشاطات البنوك الإسلامية تبعاً لقيام البنك بالأنشطة الاستثمارية المخطط لها -كالعمل والضمان والتمويل والخدمات- من قبل إدارة البنك، وتبعاً لمصدر تمويل تلك الأنشطة. وفق التالي:

1. استثمارات مصدرها أموال أصحاب حقوق الملكية فقط.
2. حسابات الاستثمار المشتركة، من أموال أصحاب حقوق الملكية بالإضافة إلى أموال حسابات الاستثمار المطلقة.
3. حسابات الاستثمار المقيدة، فهي حسابات خاصة لا يقوم البنك بخلطها بماله، ويستثمرها في نشاطات بوضعها المالي الخاص دون أي مورد آخر يدخل عليها. فهي بخلاف حسابات الاستثمار المطلقة التي يقوم البنك بخلطها بماله دون قيود أو شروط. (شاهين، مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، 2005).

ثالثاً: الجهات المستحقة لربح العمليات الاستثمارية

يتحدد استحقاق الربح بمعرفة مصدر تمويل الأموال، من خلال التالي:

1. الإيرادات الذاتية للبنك: وهي الإيرادات الناتجة عن استثمار البنك لأمواله الخاصة، وبالتالي يستفرد البنك بالربح دون إشراك غيره.
2. الاستثمارات المشتركة: وهي الإيرادات الحاصلة من إشراك البنك للأموال مع أصحاب حسابات الاستثمار، فتخضع لعملية توزيع الأرباح حسب الاتفاق المسبق، وبنسبة شائعة وليست قيمة محددة.
3. الاستثمارات المقيدة: يتحقق الربح للبنك وأصحاب حسابات الاستثمار، ولكن يقوم البنك باقتطاع حصة له قبل التوزيع بصفته مضارباً، وتعتبر بدلاً عن عمله الإداري في النشاط الاستثماري. (غربي، 2013).

رابعاً: توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية حسب طبيعة المحافظ الاستثمارية

المحفظة الاستثمارية أو المحفظة المالية: هي أداة مركبة من مجموعة من الأوراق المالية والأدوات الاستثمارية الأخرى. أو هي مجموعة من الأصول التي يمتلكها المستثمر وقد تكون هذه الأدوات أصول حقيقية أو مالية بهدف الحصول على عائد أكبر بأقل درجة مخاطرة. (الحسيني، 2019).

يتأثر البنك الإسلامي كغيره من البنوك التقليدية بعدة عوامل تؤثر في توزيعه للأرباح، ومنها: طبيعة المحافظ الاستثمارية، والطريقة التي يتعامل فيها البنك الإسلامي مع أصوله المالية، ونسبة الربح الذي سوف سيتقاسمه البنك مع أصحاب الحسابات الاستثمارية. وعليه فإن المحافظ الاستثمارية بشكل عام تتشكل إما من أموال البنك الخاصة، أو من أموال مختلطة بين أموال البنك وأموال المضاربة، ولهذا تختلف طرق ونسب توزيع الأرباح، حسب طريقة خلط الأموال. (السويطي، 2015).

فيما يتوزع الربح بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار الأخرى حسب طبيعة المحفظة الاستثمارية، على النحو التالي:

أ. فصل أموال البنك الإسلامي عن أموال المضاربة

وفي هذه الحالة يتحمل أصحاب الحسابات الاستثمارية المخاطرة المتحققة من النشاط الاستثماري دون البنك الإسلامي، ويأخذون الربح لوحدهم، ويكون للبنك حصته كمضارب فقط.

ومثاله: في نهاية السنة المالية 2021، حقق البنك الإسلامي (س) إيرادات عدة وكانت كالتالي:

1. إيرادات استثماره لأمواله الخاصة بمقدار: 20 مليون دولار.
2. إيرادات أموال المضاربة بمقدار: 50 مليون دولار. (حصة البنك المضارب 50%).
3. إيرادات الخدمات المصرفية بمقدار: 10 مليون دولار.
4. مصروفات البنك الإدارية بمقدار: 5 مليون دولار.

بناءً على ما سبق:

1. يكون صافي الربح التشغيلي للبنك = (إجمالي الربح التشغيلي – المصروفات الإدارية)
   إجمالي الربح التشغيلي = إيرادات البنك من أمواله الخاصة + إيرادات البنك من الخدمات المصرفية + حصته كمضارب.

   صافي الربح التشغيلي للبنك = (20 + 10 + 25) – 5 = 50 مليون دولار.

2. تكون حصة أصحاب الحسابات الاستثمارية = إجمالي إيراد أموال المضاربة – حصة البنك المضارب = 50 – 25 = 25 مليون دولار.

ب. خلط أموال البنك الإسلامي مع أموال المضاربة

وفي هذه الحالة يتم جمع أموال المساهمين والمستثمرين في حساب واحد واعتباره كيان واحد، ويتحمل البنك مع أصحاب الحساب جميع المصروفات ويكون له كما لهم من الإيرادات. ويتم توزيع الأرباح بين الأطراف بحسب مساهمة كل طرف في رأس مال المضاربة.

وعلى الرغم من أن إيرادات الخدمات المصرفية هي من حق البنك الإسلامي، إلا أنه وفي هذه الحالة يكون للطرفين الحق في إيراد هذه الخدمات؛ فكما أنهما اشتركا في مصاريف هذه الخدمة فهما أيضاً شركاءُ في الربح، تبعاً لقاعدة (الغنم بالغرم).

ومثاله: في نهاية السنة المالية 2021، جاءت بيانات البنك الإسلامي (س) والذي يعمل وفق المحفظة المختلطة كالتالي:

1. رأس مال البنك مع الاحتياطي، بمقدار: 90 مليون دولار.
2. رصيد حسابات الاستثمار، بمقدار: 550 مليون دولار.
3. إيرادات الخدمات المصرفية، بمقدار: 5 مليون دولار.
4. إيرادات الاستثمارات المشتركة، بمقدار: 55 مليون دولار.
5. المصروفات، بمقدار: 4 مليون دولار.
6. احتياطي إجباري: 10%.

بناءً على ما سبق:

أ- صافي الربح القابل للتوزيع بين الطرفين = صافي الربح التشغيلي – الاحتياطي الإجباري

صافي الربح التشغيلي = الإيرادات – المصروفات

= (5+55 – 4) – 10%*55 = 50.5 مليون دولار.

حصة البنك: (90 ÷ (90+550)) * 50.5 = 7.1015 مليون دولار.

حصة أصحاب الحسابات الاستثمارية: (550 ÷ (90+550)) * 50.5 = 43.398 مليون دولار

خامساً: التكييف الشرعي للحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية

سبق الحديث بأن حسابات الاستثمار هي عبارة عن حسابات يديرها البنك بعد قيام المودعين والمتعاملين بدفع الأموال فيها، ليقوم البنك باستثمارها على أساس عقد المضاربة المشتركة. وأن حسابات الاستثمار منها ما هو مقيد بعدم إدخال أي أموال خارجة عليه واستثمار أموال الحساب لوحده، ومنها ما هو مطلق فيمكن للبنك التصرف فيه دون قيود أو شروط فيقوم عادة بإشراك أموال أصحاب حقوق الملكية فيه، ليقوم باستثمارهم جميعاً كحساب واحد. (باكير، 2019).

تختلف حسابات الاستثمار التي يضعها أصحابها في البنوك الإسلامية على اعتبار أنها رأس مال للمضاربة، ويكون لها نصيب في الربح حصيلة الاستثمار الذي قام به البنك، عن الحسابات الجارية التي يضعها صاحبها كوديعة لدى البنك فتكيف شرعاً على أنها قرض للمصرف من أصحابها. وبالتالي فلا يستحق صاحبها أي ربح أو إيرادات نتيجة استثمار أموال تلك الحسابات، ويكون البنك في هذه الحالة ضامناً للمال المودع لديه. وبما أن الحسابات الاستثمارية تعامل معاملة مال المضاربة فيسري عليها تلك الحسابات أحكام المضاربة وشروطها وضوابطها. فمن حيث أطراف المضاربة، هنالك المضاربة المفردة، والتي تتكون من رب مال واحد ومضارب واحد. والمضاربة المركبة، والتي تتكون من أرباب مال متعددين مقابل مضارب واحد. وهو النوع الشائع لدى البنوك الإسلامية الحالية. (حنفي، 2019).

كما تنقسم المضاربة إلى مضاربة محددة بزمن وأخرى مستمرة. أما المحددة بزمن: فيتم توزيع الأرباح ضمن سقف زمني محدد يتم فيه تصفية المشروع وإرجاع أموال أرباب العمل. وأما المستمرة: فلا يتم فيها إنهاء المشروع وتؤخذ نسبة معينة من الأرباح بفترة دورية. والمضاربة تختلف من حيث ملكية

رأس المال المستثمر، فمنها مضاربة مخلوطة يقدم الطرفين المال ويختص أحدهما بالعمل دون غيره، والأخرى غير مخلوطة لا يقدم الطرفان المال، فيقدم أحدهما المال، والآخر العمل. هنا يبرز مبدأ المبارأة، ويقدم موضوع التنضيض المحاسبي وليس الفعلي؛ لصعوبة حساب الأرباح لكل وديعة. (فيشوش، 2020).

أما من حيث تصرفات المضارب: فعندما يفوض رب المال القرار للمضارب أن يعمل حسب ما يراه مناسباً فعندها تسمى مضاربة مطلقة، أي أن رب المال لم يفرض حدوداً على المضارب، وأما إذا قيده بشرط أو قيد أو جانب معين فعندها تسمى مضاربة مقيدة، ومنها حسابات الاستثمار المقيد. (باكير، 2019).

شروط المضاربة

1. يشترط في مال المضاربة أن يكون من النقود، (على خلاف في بعض الجزيئات عند بعض المذاهب).
2. يشترط تسليم المال للمضارب (فعلياً أو حكمياً) وإطلاق يده فيه.
3. يتحقق التسليم بتمكين المضارب من التصرف في المال ولو كان من غير حيازة، وبه قال الحنابلة.
4. أن يكون رأس المال معلوماً.
5. أن يكون رأس المال حاضراً لا ديناً.
6. أن يتم الاتفاق على نسبة الأرباح.
7. أن يكون الربح جزءاً مشاعاً كالربح والثلث. (الشمري، 2022).

2.1.3 أرباح صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

تتنوع صيغ التمويل الإسلامي التي أجازتها الشريعة الإسلامية الغراء، كالمضاربة والمشاركة والمرابحة والاستصناع وعقود السلم وغيرها، وجميعها يتضمن مخاطرة الربح، لا العائد المضمون كما في القرض الربوي.

وتعد من أهم مصادر التمويل للنشاطات والاستثمارات والتي تؤدي الوظيفة الاستثمارية والتمويلية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي، حيث يقبل البنك الإسلامي الأموال من المودعين كمضارب لها، ويستثمرها ضمن تلك الصيغ، على أن يقتسم الأرباح بنسب شائعة بناءً على الاتفاق بينه وبين أصحاب تلك الودائع. (Kenton, 2023).

يحتفظ البنك الإسلامي الودائع التي يتلقها ضمن حسابات خاصة تسمى حسابات الاستثمار؛ ليتم التفريق بينها وبين الحسابات الأخرى كالجارية أو تحت الطلب. وتقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة.

يقسم البنك الإسلامي الحساب الاستثماري إلى:

1. الحساب الاستثماري المطلق أو المشترك، الذي يكون للبنك الإسلامي الحق في التصرف في تلك الأموال ضمن المشاريع التي يراها مناسبة، ودون أي تقييد من أصحاب تلك الأموال على البنك باستخدامها بمشاريع خاصة ومحددة دون غيرها. وعليه فإن تلك الأموال تكون على شكل رأسمال للمضاربة رغم كونها في الأصل ودائع. ويكون البنك الإسلامي هو المضارب. (نعيمة، 2021).
2. الحساب الاستثماري المقيد أو المخصص، وهو على عكس النوع الأول، فيشترط صاحب تلك الوديعة على البنك الإسلامي أن يدخل في نشاطات استثمارية محددة دون غيرها، أي بما يراها صاحب المال (صاحب الوديعة)، وليس البنك المضارب. (الطالب، 2019).

3. حساب التوفير: الذي يلبي احتياجات العملاء ورغباتهم ويتمتع ببساطته من حيث آلية فتح الحساب ومتطلباته، مما يجعل عملية الادخار سهلة وتجربة ممتعة من حيث استخدام الخدمات الالكترونية للتحكم بالحساب من خلال الإنترنت البنكي والتطبيق البنكي، بالإضافة إلى أن حساب التوفير يكون خاضع لشروط أحكام الشريعة الإسلامية. (البنك الإسلامي العربي، 2021)
4. حساب الشمول المالي: يتم من خلاله الاستفادة من الخدمات المصرفية الأساسية والوصول إلى المنتجات والخدمات المالية دون أجور أو حد أدنى للحساب. من مزايا هذا الحساب: توفير خدمات السحب والإيداع النقدي. وتوفير خدمة إيداع تحصيل الشيكات. وإصدار واستقبال الحوالات داخلياً وخارجياً. وإصدار بطاقة صراف آلي دون أي عمولات. والاستفادة من خدمات الإنترنت البنكي والرسائل القصيرة مجاناً. (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021)

أولاً: التعريف بصيغ التمويل في البنوك الإسلامية

1. التمويل بالمشاركة

يقوم البنك الإسلامي والعميل بالاتفاق فيما بينهما على تقديم المال اللازم للقيام بتمويل مشروع معين، ويتفقا فيما بينهما على توزيع الأرباح، وإذا لم يتفقا فيتم توزيع الأرباح واحتساب الخسارة، حسب نسبة مساهمة كل منهما في رأس المال. ويكون توزيع الربح كالتالي:

- حصة مقابل الإدارة والإشراف تكون لصالح الشريك.
- الربح يكون بعد خصم مصاريف الإدارة وتكون حسب المتفق عليه، أو حسب نسبة المساهمة.
- الخسارة توزع حسب المساهمة في رأس مال المشاركة. ويخسر الشريك جهده المبذول إلّا النسبة المشار إليها سابقاً.

أنواع المشاركة

1. المشاركة الثابتة: يقوم البنك الإسلامي بتمويل المشروع بشكل جزئي، أي يصبح شريكاً في ملكية هذا المشروع، وهو بنوعيه:
   أ. مشاركة ثابتة مستمرة: تختص بالمشاريع المستمرة والشركات القائمة.
   ب. المشاركة الثابتة المنتهية: تخص بمشاريع مؤقتة ومنتهية خلال فترة زمنية محدودة.
2. المشاركة المتناقصة: وفيها يحل الشريك محل البنك الإسلامي في ملكية الأصول بشكل تدريجي أو دفعة واحدة حسب ما اتفقوا عليه. (السبئي، 2021).

2. التمويل بالمضاربة

وتقوم فكرة المضاربة على أساس تقديم البنك الإسلامي للمال، للمضارب وهو العميل الذي يقدم جهده أو خبرته أو حرفته، على ربح يتفقان عليه عند انعقاد العقد بينهما. وفي حالة خسارة المشروع فإن البنك صاحب المال يخسر ماله، في حين يخسر المضارب جهده ووقته وعمله. إلا إذا ثبت خلاف ذلك من تقصير أو تعدٍ أو إهمالٍ من المضارب.

أنواع المضاربة

1. مضاربة مطلقة: لا يشترط فيها البنك الإسلامي صاحب المال أي شروط، أو قيود في العمل.
2. مضاربة مقيدة: يشترط فيها البنك الإسلامي صاحب رأس المال شروط وقيود معينة، وفي العموم هذه الحالة هي المعمول بها في المصارف الاسلامية. (قندوز، 2022).

ولا شك أن المضاربة من أهم أساليب وصيغ التمويل في المصارف الإسلامية؛ لأنها أحد العقود الإسلامية الخالصة، وأنها تعتمد على تقديم مال من طرف وعمل من طرف آخر؛ فهي قائمة على الإنتاج ودفع عجلة الاقتصاد قُدُمًا، وهذا ما يميزها عن كثير من صيغ التمويل الأخرى كالمرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرهما. (العربي، 2014).

3. بيع المرابحة للآمر بالشراء

وهو من أكثر الأساليب التمويلية شيوعاً لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية، وتقوم فكرته على طلب يتقدم به العميل للبنك الإسلامي لشراء سلعة ما كسيارة أو بيت وغيرها، ويقوم البنك بتوقيع العميل على تعهد بالشراء، بحيث يتسنى للبنك شرائها. ويشترط أن تدخل السلعة في ملكية البنك ليصح بيعها لصالح العميل ضمن ربح معلوم متفق عليه مسبقاً. (الشمري، 2022).

ميزاتها

- سهولة إجراءاتها وشروطها وسلاسة التطبيق والتنفيذ.
- تلبي احتياجات العملاء من السلع التي يريدونها.
- تُستخدم المرابحة من قِبل البنوك والمؤسسات الإسلاميّة في العقود والخدمات المختلفة مثل إصدار خطابات الاعتماد التي يُستفاد فيها من الجدارة الائتمانيّة لهذه المؤسسات الماليّة الإسلاميّة. (أبو حفيظة، هارون، أحمد، و حرز الله، 2015).

4. عقود السلم والاستصناع

بيع السلم: هو عقد لبيع آجل بعاجل أي بيع سلعة مع تقديم ثمنها وتأخير استلامها. (مصرف الصفا، 2021).

ويمكن أن يطبق في البنوك الإسلامية لتمويل النشاط التجاري والصناعي كذلك، بحيث تدعم المنتجين الزراعيين، والصناعيين، والمقاولين أو التجار من خلال مدهم بالأموال اللازمة لشراء المواد الخام مثلاً حتى إذا ما أصبحت السلعة جاهزة استلمها البنك الإسلامي، وباعها مقابل هامش ربح.

بيع الاستصناع: يتم تقديم تمويل من البنك الإسلامي لصالح عميل، ويشترط فيه توضيح كافة تفاصيل السلعة، كبيان جنسه ونوعه ومقداره والأوصاف الكلية له، وأيضاً يتوجب تعيين الثمن والأجل كشروط أساسية لصحة عقد الاستصناع.

التطبيق المصرفي لأسلوب الاستصناع:

1. يتعاقد البنك الإسلامي بصفته وسيط صناعة مع المستصنع على سلعة تحتاج إلى تصنيع.
2. يتم تحديد الثمن.
3. يتم تحديد الأجل.
4. الاستصناع الموازي: وهو أن يقوم البنك الإسلامي المستصنع بالتعاقد مع صانع ثاني متخصص لاستصناع سلعة بنفس مواصفات السلعة المتعاقد عليها مع العميل الأول مع عدم الربط بين العقدين.

أهم ميزاته

- تمويل الأجور.
- موصوفة بالذمة بخلاف المرابحة.
- تمويل بناء وتشطيب الشقق والمساكن بطرق سهلة.
- يوفر احتياجات المصانع لإنتاج السلع التي تحتاج إلى رأس مال كبير. (ندا، 2019).

5. الإجارة المنتهية بالتمليك

وهو من أساليب التمويل المباشرة في البنوك الإسلامية، بحيث يقوم البنك الإسلامي بتأجير أصل مملوك له لشخص ما للانتفاع به مقابل ايجار محدد يدفع على أقساط محددة. وقد يكون البنك الإسلامي غير مالك للأصل، فيقوم بشراء الأصل بناء على طلب العميل الذي سيقوم باستئجاره خلال فترة محددة. (قارش، 2013).

وبما أنها إجارة منتهية بالتمليك: فإن العميل يتملكها في نهاية العقد بموجب عقد بيع أو هبة، ويكون العميل مسؤولاً عن نفقات الصيانة العادية. أمّا النفقات التي تتوقف عليها منفعة الأصل فيتحملها البنك الإسلامي. (المصري، 2001).

أهم ميزاته

- سهولة تملك المساكن والشقق للأفراد.
- توفير المعدات والآليات الثقيلة للشركات الكبيرة.
- فترات سداد طويلة تتناسب مع دخل الافراد والتدفقات النقدية للشركات. (العنزي، 2017).

6. التورق

منتج التورق هو شراء سلعة بثمن آجل مساومة أو مرابحة ثم بيعها إلى غير من اشتريت منه للحصول على النقد بثمن حال، ويتيح هذا المنتج لعملاء المصارف الاسلامية الحصول على النقد لتغطية احتياجاتهم والتزاماتهم بما يتوافق مع أحكام وضوابط المعايير الشرعية والتي لا يمكن تلبيتها من خلال صيغ التمويل الإسلامية الأخرى، مثل سداد الديون القائمة على العملاء المقبلين على المصارف الإسلامية من قبل المصارف الأخرى، وسداد التزامات المقاولين، وحاجات العلاج والتعليم. (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

كما اشترطت سلطة النقد عدم تجاوز تمويل التورق حد 10% من إجمالي الإيرادات. (سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

جدول (2)

نسب صيغة التمويل للبنك الإسلامي الفلسطيني للسنوات المالية (2019-2021)

	2019	2020	2021
التمويل بالمضاربة	$1,762,417	$1,496,525	$1,374,165
المرابحة للآمر بالشراء	$43,809,988	$44,002,924	$47,260,884
السلم والاستصناع	$1,640,798	$2,051,505	$2,346,709
الإجارة المنتهية بالتمليك	$253,540	$272,044	$ 583,649
التورق	----	$469,518	$2,465,144

المصدر: (بورصة فلسطين، 2021)

جدول (3)

نسب صيغة التمويل للبنك الإسلامي العربي للسنوات المالية (2019-2021)

	2019	2020	2021
التمويل بالمضاربة	$1,065,045	$1,254,195	$680,072
المرابحة للآمر بالشراء	$38,307,065	$38,827,133	$42,945,859
السلم والاستصناع	$897,349	$1,087,590	$ 1,727,337
الإجارة المنتهية بالتمليك	$2,460,205	$3,292,921	$ 3,659,321
التورق	----	$2,250,949	$8,316,210

المصدر: (بورصة فلسطين، 2021)

جدول (4)

نسب صيغة التمويل لمصرف الصفا للسنوات المالية (2019-2021)

	2019	2020	2021
التمويل بالمضاربة	----	----	-----
المرابحة للآمر بالشراء	$4,849,457	$4,629,912	$7,205,605
السلم والاستصناع	$196,030	$225,728	$ 231,813
الإجارة المنتهية بالتمليك	$868,660	$1,241,410	$ 2,085,463
التورق	$120,800	$980,221	$2,283,235

المصدر: (بورصة فلسطين، 2021)

ثانياً: مقارنة إجمالي إيرادات البنوك الإسلامية الفلسطينية مع إجمالي إيرادات صيغ التمويل الإسلامي للفترة المالية 2021

جدول (5)

نسبة إجمالي إيرادات صيغ التمويل إلى إجمالي إيرادات البنوك الإسلامية الفلسطينية

البنك	السنة المالية	إيرادات البنك	إيرادات صيغ التمويل	نسبة التغير%
الإسلامي الفلسطيني	2019	$56,051,158	$49,918,185	%89
	2020	$63,301,917	$48,989,167	%77
	2021	$72,188,695	$54,942,566	%76
الإسلامي العربي	2019	$54,102,152	$45,214,442	%84.6
	2020	$58,760,405	$49,298,803	%83
	2021	$71,858,854	$59,521,517	%82.8
مصرف الصفا	2019	$6,708,683	$6,207,758	%92.5
	2020	$8,289,277	$7,245,262	%87
	2021	$ 13,829,410	$12,096,337	%87

المصدر: (بورصة فلسطين، 2021)

- يُلاحظ من الجدول السابق رقم (5)، التقارب العام في نسبة التغير؛ بسبب حجم تداول إجمالي صيغ التمويل مع إجمالي إيرادات البنوك الإسلامية.
- يظهر ارتفاع الإيرادات في العام 2021 لجميع البنوك؛ وذلك لوجود أزمة كورونا في السنة المالية 2020. وخروج الأزمة الاقتصادية من مأزقها وتمتع البنوك والحركة الاقتصادية بشكل عام للنشاط والاستقرار المالي.

2.1.4 نِسَبُ الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية

أولاً: تحليل هامش الربح التشغيلي

هامش الربح التشغيلي (Operating Margin) يشير هامش التشغيل إلى مقدار الهامش المتبقي بعد خصم كل المصاريف المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالأعمال. وتكمن أهمية حساب هامش الربح التشغيلي في قياس مقدار الربح الذي تحققه الشركة أو المؤسسة بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات. (POTTERS, 2023).

معادلة هامش الربح التشغيلي: الربح التشغيلي / صافي الإيرادات. (Manglik, 2016).
Operating Margin: Operating Income / Net sales

جدول (6)

نسبة الربح التشغيلي إلى صافي الإيرادات للبنوك الإسلامية الفلسطينية للسنوات المالية 2019-2021

البنك	السنوات المالية	نسبة هامش الربح التشغيلي %
الإسلامي العربي (AIB)	2019	%28
	2020	%25
	2021	%26.5
مصرف الصفا (SB)	2019	%-58
	2020	%-55
	2021	%-02
الإسلامي الفلسطيني (ISBK)	2019	%22
	2020	%18.6
	2021	%25.8

المصدر: (بورصة فلسطين، 2021)

يظهر من الجدول رقم (6) السابق، أن هامش ربح التشغيلي لدى البنك الإسلامي العربي في العام 2021 قد بلغ 31% بمعنى أن كل دولار تم تشغيله قد حقق 31 سنتاً، وهو إجمالي الربح التشغيلي بعد طرح المصروفات العمومية والبيعية والسوقية، وعليه:

فإن الربح التشغيلي للبنك الإسلامي العربي أعلى من البنك الإسلامي الفلسطيني (29%). في حين لم يحقق مصرف الصفا أي ربح تشغيلي، وبلغت خسارته التشغيلية (03-%).

ثانياً: تحليل هامش صافي الربح

صافي الربح أو ما يطلق عليه صافي الدخل (Net Profit Margin)، وهو مقياس الربح الفعلي الذي تحصل عليه المؤسسة أو الفرد بعد طرح جميع المصاريف بما فيها الضرائب، وبمعنى آخر هو ما تبقى من مال بعد دفع كل النفقات الخاصة بالمشروع. (POTTERS, 2023).

ومن خلال التوضيح السابق تظهر معادلة هامش الربح الصافي= صافي الربح / صافي الإيرادات. (Tuovila، 2022).

Net Profit Margin = Net Profit / Net Revenues

جدول (7)

نسبة هامش صافي الربح إلى صافي الإيرادات للبنوك الإسلامية الفلسطينية للسنوات المالية 2019-2021

البنك	السنوات المالية	نسبة هامش الربح الصافي %
الإسلامي العربي (AIB)	2019	%18
	2020	%13
	2021	%18.5
مصرف الصفا (SB)	2019	%-58
	2020	%-55
	2021	%-02
الإسلامي الفلسطيني (ISBK)	2019	%26
	2020	%16.7
	2021	%21

المصدر: (بورصة فلسطين، 2021)

لم يُدرج مصرف الصفا صافي الربح / الخسارة المتحقق للعام 2021 في تقريره السنوي المالي للعام 2021.

- من خلال الجدول رقم (7)، يظهر التقارب في نسبة هامش الربح الصافي لدى البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي، وبفارق بسيط لصالح البنك الإسلامي الفلسطيني 23% إلى 22%. ويرجع ذلك إلى التفاوت البسيط بين صافي أرباح وصافي إيرادات كل منهما.
- يظهر العجز الشديد لدى مصرف الصفا بنسبة لم يفصح عنها المصرف في تقريره المالي السنوي، فمن خلال الرجوع إلى القوائم المالية التي تم نشرها نجد عجز في إجمالي الربح للعام 2020 بقيمة ($4,623,095)، وعلى الرغم من تقليله للفجوة في إجمالي الربح بين العامين 2020-2021، إلا أنه لم يرقى إلى تحقيق صافي وإجمالي أرباح لتحديد نسبة هامش الربح الصافي لديه.

ثالثاً: تحليل هامش الربح الإجمالي

يعد هامش إجمالي الربح (Gross Profit Margin) من أهم الأدوات المالية التي تحدد ربحية منشأة أو شركة ما، حيث أنها توضح درجة كفاءة الإدارة وربحية المشروع. وبالتالي فإن نسبة إجمالي الربح كلما كانت عالية تكون جيدة للإدارة وتوضح بشكل عام الربح المباشر الذي تم تحقيقه. (Manglik, 2016).

ولحساب هامش الربح الإجمالي، يتم قسمة إجمالي الربح (Gross Profit) على الإيرادات، مع العلم أن إجمالي الربح هو عبارة عن صافي الإيرادات مطروح منه تكلفة البضاعة.

معادلة هامش إجمالي الربح = إجمالي الربح / صافي الإيرادات. (POTTERS, 2023).

Gross Profit Margin = Gross Profit / Net Revenues

جدول (8)

نسبة هامش الربح الإجمالي إلى صافي الإيرادات للبنوك الإسلامية الفلسطينية للسنوات المالية 2019-2021

البنك	السنوات المالية	نسبة هامش الربح الإجمالي %
الإسلامي العربي (AIB)	2019	%16.6
	2020	%13.6
	2021	%16.2
مصرف الصفا (SB)	2019	%-58
	2020	%-55
	2021	%-04
الإسلامي الفلسطيني (ISBK)	2019	%25.9
	2020	%17.6
	2021	%18.9

المصدر: (بورصة فلسطين، 2021)

يظهر من الجدول رقم (8)، أن البنك الإسلامي العربي قد حقق في العام 2021 إجمالي ربحاً صافياً أعلى من مصرف الصفا بنسبة 19% إلى 05-%، وبنسب متفاوتة مع البنك الإسلامي الفلسطيني بفارق 2% فقط. ويُعزى سبب الفارق في إجمالي الربح إلى مجمل الربح والإيرادات بشكل عام، فنجد أن البنك الإسلامي العربي والإسلامي الفلسطيني قد تخطى إجمالي أرباحهم 11 و 13 مليون دولاراً على التوالي، بينما ظهرت الخسارة وعدم تحقيق الأرباح لدى مصرف الصفا.

رابعاً: تحليل معدل العائد على الأصول

ويسمى أيضا العائد على إجمالي الأصول Return On Assets (ROA)، ويشير إلى علاقة ربح الشركة بإجمالي أصولها، وبما أن الأصول تساوي الخصوم فإن معدل العائد على الأصول مهم جداً للمؤسسات بحيث يعبر عن العائد الذي تم تحقيقه من خلال عمل الطرفين سوياً طرف الأصول وطرف

الالتزامات من خلال استثمارهما في العمل وعملية الإنتاج. وكلما ارتفعت نسبة هذا المعـــدل دل ذلـــك بشكل عام على كفاءة إدارة واستثمار الشركة لأصولها.

معادلة العائد على الأصول = صافي الربح / متوسط إجمالي الأصول. (Kagan, 2020).

Return On Assets (ROA) = Net Income / Average Total Assets

جدول (9)

معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الفلسطينية للسنوات المالية 2019-2021

البنك	السنوات المالية	نسبة العائد على الأصول %
الإسلامي العربي (AIB)	2019	%0.77
	2020	%0.57
	2021	%0.71
مصرف الصفا (SB)	2019	%-1.67
	2020	%-1.4
	2021	%-0.2
الإسلامي الفلسطيني (ISBK)	2019	%1.20
	2020	%0.79
	2021	%0.86

المصدر: (بورصة فلسطين، 2021)

يتضح من الجدول رقم (9)، قدرة البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي على تحقيق أرباح من الأصول المستثمرة فيها بشكل ملحوظ، وبنسب متفاوتة فيما بينهما. بخلاف مصرف الصفا الذي لـــم يحقق أرباحاً للسنة المالية 2021، وكانت لديه خسارة بقيمة: ($619,626) مما جعل نسبة معدل العائد على الأصل سالبة.

جاء النسبة بين البنك الإسلامي الفلسطيني بفارق 15% مع البنك الإسلامي العربـــي، وعليـــه يتضـــح للمستثمرين كم حقق كل دولار تم استثماره في الأصول، ويرجع هذا التفاوت إلى نسبة صـــافي الـــربح

فكلما ارتفع صافي الربح أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول والعكس في حـــال انخفاضـــه. بينما لو انخفض متوسط إجمالي الأصول فإن معدل العائد على الأصول سيرتفع.

على فرض بلوغ صافي (ربح) مصرف الصفا إلى مليون دولار مثلاً، فإن العائد على الأصول سيكون 25%.

خامساً: تحليل معدل العائد على حقوق الملكية

حقوق الملكية (Equity) أو حقوق الملاك، وهو كفة الميزان الأخرى لمعدل العائد على الأصول، فهـــو يوضح العائد من الأرباح بالنسبة لحقوق الملكية، فكما هو معروف فإن الميزانية العمومية تتكـــون مـــن شقين شق الأصول والآخر الالتزامات وحقوق الملكية.

توضح هذه النسبة أرباح الملاك المتولدة من استثماراتهم في الشركة، وبالتالي يمكـــنهم المقارنـــة بـــين الشركات والمجالات التي يمكنهم الدخول فيها، وكذلك توجيه استثماراتهم داخل الشركة نفسها خاصة في شركات الأسهم، فيقوم بعض المستثمرين بحساب نسبة العائد على الملكية بعد طرح توزيعـــات الأســـهم الممتازة ليعرف مدى جدوى العائد على حقوق الملكية ومدى فعالية استثماره.

فهي إذن توضح معدل العائد الذي يحققه الملاك في الشركة، ويتم حسابها بأخذ متوسط حقوق الملكيـــة كما فعلنا مع متوسط العائد على الأصول.

معدل العائد على حقوق الملكية: صافي الربح / متوسط حقوق الملكية. (Munir, 2016).

Return On Equity = Net Income / Average Equity

جدول (10)

معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الفلسطينية للسنوات المالية 2019-2021

البنك	السنوات المالية	نسبة العائد على حقوق الملكية %
الإسلامي العربي (AIB)	2019	%7.98
	2020	%6.77
	2021	%9.31
مصرف الصفا (SB)	2019	%-6.3
	2020	%-7.9
	2021	%-1.1
الإسلامي الفلسطيني (ISBK)	2019	%13.16
	2020	%9.46
	2021	%10.45

المصدر: (بورصة فلسطين، 2021)

يتضح من خلال الجدول رقم (10)، أن نسبة الأرباح المحققة لأصحاب حقوق الملكية في البنك الإسلامي الفلسطيني هي الأعلى 10.45%، أي أن كل 100 دولار أمريكي من حقوق الملكية يحقق ربحاً قدره 10.45 دولاراً.

وتمنح هذه النسبة طريقاً آمناً ومرضٍ للمستثمر، وسهولةً في اتخاذ القرار الاستثماري التنافسي بين البنوك، فكلما ازدادت هذه النسبة في بنك ما كلما أعطت انطباعاً إيجابياً عن البنك وربحيته وبالتالي ازدياد أرباح المستثمر.

2.2 توزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية

إن البنك أو المؤسسة الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية تسعى إلى الحصول على الأرباح من خلال الأدوات والصيغ المتاحة لها حسب مبادئها ونظامها العام، وهذه الأرباح تتشكل من خلال الاستثمارات المتنوعة على شكل مرابحات ومضاربات ومشاركات وغيرها، فتقوم البنوك باستقبال

الأموال من خلال حسابات التوفير والودائع بأنواعها المختلفة وتخلطها مع ما تملكه من أمواله التي أسس فيها البنك ومن ثم توزيعها بما يتم الاتفاق عليه على أساس الشراكة.

وبعد خلط هذه الأموال واستثمارها يتم الحصول على الأرباح، فالمال المختلط بينه وبين المودعين يقوم على أساس عقد المضاربة، ومال المستثمرين يقوم على عقود صيغ التمويل المختلفة، ونتيجة لهذا الخلط ولذلك الربح الحاصل تظهر لدى البنك قضية احتساب الربح وقياسه وتوزيعه بين الأطراف المختلفة في العمليات الاستثمارية، فينقسم الربح بين المودعين والمستثمرين والمصرف نفسه.

ولتجنب حدوث أي غلط أو خلاف أو نزاع، تقوم إدارات البنوك الإسلامية بوضع خطة مسبقة لآلية احتساب الأرباح الناجمة عن العمليات الاستثمارية، وبالسياق نفسه يلزم على البنك وإدارته تنظيم العمليات المالية بحصر جميع الإيرادات من الخدمات المصرفية والاستثمارية، وحصر الإيرادات الأخرى وعوائدها، وذلك بعد بيان جميع النفقات والمصروفات والاهتلاكات والمخصصات الحاصلة، ليصل البنك إلى تحديد صافي الربح واحتساب وتوزيع الأرباح بينه وبين الأطراف الأخرى.

ينقسم الربح الصافي الحاصل بين البنك والمودعين والمساهمين على ضربين، فالربح الناجم عن العمليات الخدماتية التي قام بها البنك واستثمارات أموال الحسابات الجارية تكون من حق البنك والمساهمين دون المودعين، بخلاف العمليات الحاصلة من العمليات الاستثمارية فتقوم على أساس الشراكة بين البنك والمودعين فتوزع بينهما بحسب الاتفاق أو بنسبة مساهمة كل منهما. (غربي، 2013).

يتضح مما سبق أن الربح الحاصل لا بد له من آلية وضوابط واضحة تحدده وتنظم عمله، فتبرز أهمية عنوان البحث في قياس واحتساب توزيع الأرباح، مما يعطي الحق لصاحبه (العميل) أولاً، ويدعم باتجاه أساس عمل البنك الإسلامي القائم على العدالة في التوزيع، ويضمن استمرارية هذه المؤسسات الإسلامية ضمن ضوابط إسلامية واضحة ومعايير وأسس الصيرفة والاقتصاد الإسلامي.

2.2.1 مناهج توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية

تأتي مرحلة توزيع الأرباح بعد قياسها، ولذلك فإن البنوك الإسلامية يتوجب عليها الوقوف علـــى إتمـــام تلك المرحلة على الوجه الشرعي الصحيح والوارد في فقه المعاملات المالية الإسلامية.

ولترتيب الحديث عن توزيع الأرباح، سيتم تقسيم الكلام بين أرباح البنك مع المـــودعين وأرباحـــه مـــع المساهمين على قسمين منفصلين، الأول: مصدر الأموال في البنـــك وعلاقتهـــا بتوزيعـــات الأربـــاح. والثاني: مناهج عملية توزيعات الأرباح.

أولاً: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

للأموال دورها الرئيس في تقديم الدعم المناسب لصيغ التمويل الشرعية داخل البنك الإســـلامي، وهـــذه الأموال هي إحدى مالين: إما أموال مساهمين أو أموال مودعين. ولتجنب اختلاط المالين مع بعضـــهما، ومن ثم ضياع الحقوق المالية وتوزيعات الأرباح بين أموال المساهمين والمودعين، ومراعاةً لصـــعوبة الفصل بين المالين بعد تحقق العملية البنكية سواءً الخدمية أو المصرفية، ومما ينتج عنه لاحقاً من ابتعاد المصرف عن اتباع الأسس الصحيحة والواضحة في توزيع الأرباح، فإن مناقشة أصول أموال البنـــوك الإسلامية وتحقق الأرباح في كل عملية بنكية أصبح من الأهمية بمكان للحفاظ على سير العملية البنكية الإسلامية وعدالة توزيع الأرباح فيها. (فيشوش، 2020).

1. مصادر الأموال الداخلية للبنك (أموال ملاك البنك الأصليين)

أ. رأس المال: وهو الخاص بالمساهمين أصحاب حقوق الملكية (Stockholders' Equity)، ويســـمى رأس المال المدفوع بحيث يقوم المساهمون بدفعه للمساهمة في إنشاء البنك. فيغني ابتداءً عن قيـــام البنك بالحصول على قروض خارجية لإنشاء البنك، وهو أساس الموجودات الثابتة للبنك مـــن أبنيـــة ومعدات وأثاث وغيرها، بالإضافة إلى كونه خط دفاع وأمان لحماية أموال المودعين عنـــد طلبهـــا فتوفر السيولة الكافية للبنك من ناحية والأمن والثقة للمودعين من ناحية أخرى. (شبير، 2017).

لذلك فإن البنك المركزي في أي دولة (ويمثلها في فلسطين: سلطة النقد) يقوم باشتراط احتياطي نقدي لكل بنك، يمثل نسبة معينة من رأس المال إلى الودائع وعادة ما تكون 10% أو 15%، حسب ما تقرره لجنة بازل وتلزم به سلطة النقد والبنوك، وكلما كانت النسبة أكبر كلما زادت ثقة المودعين في البنك والمؤسسة المالية وأعطت انطباعاً إيجابياً عن توفر السيولة بشكل فعال. (الحسيني، 2019).

ب. الاحتياطات. وهي نسبة مئوية يفرضها البنك المركزي بشكل إجباري وقانوني على البنوك كل عام من صافي الأرباح، تكون هذه النسبة عادة 10%، ويبقى المصرف يقتطع هذه النسبة حتى تعادل النسبة القيمة الإسمية لأسهم المصرف. (قندوز، 2022).

وتبرز أهمية الاحتياطات في دعم ميزانية البنك عند حصول طارئ معين، فالبنك يمكنه سداد ما عليه من مستحقات للدائنين عند تعثر البنك مثلاً. ومن ناحية أخرى فإن الاحتياطات لها دورها المهم في دعم قوة القيمة الحقيقة للسهم مقارنة بقيمته الإسمية، فوجود تلك الاحتياطات يدعم باتجاه رفع قيمة السهم وبالتالي رفع قيمته السوقية. وأيضاً فإن البنك يمكنه الاستعانة بتلك الأرباح ليحقق التوازن بين أرباح سنة ما مع السنة التي قبلها في حال كان هنالك قصور وتدنٍ في الأرباح عن السنة الماضية. (الأحمد و السرطاوي، 2018).

وبناءً على قرار سلطة النقد الفلسطينية رقم (2010/67)، فإن البنوك يتعين عليها الاحتفاظ لدى سلطة النقد باحتياطي إلزامي نقدي بنسبة 9% من كافة ودائع العملاء. (سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

ج. الأرباح المحتجزة. وهي أرباح مقتطعة ومحتجزة يتم احتجازها لدعم المركز المالي وتقويته، بالتالي فإنها تزيد من رأس مال المصرف. والبنك الإسلامي كغيره من البنوك التجارية يتوجب عليه الاحتفاظ بتلك الأرباح لضمان مواجهة الحالات الطارئة التي قد يتعرض لها البنك، وإن كانت

مقتطعة من أموال المودعين، فهو بالأصل مضارباً بتلك الأموال ويحق له الاحتفاظ بجزء من تلك الأرباح لحماية أموال المودعين من أية أخطار أو حتى تلبية للسحوبات المالية التي يقوم بها المودعون. (نور ع.، 2003).

2. مصادر الأموال الخارجية للبنك

وهي غير أموال المساهمين المالكين للبنك، وتعتمد البنوك عليها بشكل رئيس في تمويل المشروعات وخاصة الاستثمارية منها.

أ. الودائع تحت الطلب (الجارية).

ومن اسمها يتبين أن صاحبها يضعها في الأصل لغرض حفظها وطلبها عند حاجته لها، فليس الهدف منها الاستثمار، وإلا كيف تكون تحت الطلب. والأصل في هذه الوديعة أنها عقد أمانة (وديعة)، بالتالي فإن استثمار البنك لهذه الوديعة يعتبر تعدٍ منه، ووجب عليه رد قيمتها حال خسارتها. أما إذا كانت بمثابة عقد قرض فللبنك الحق في استخدامها مع ضمان رد قيمتها عند مطالبة صاحبها بها. (فيشوش، 2020).

وعليه فإن البنك الإسلامي إذا قام باستثمار هذه الودائع وحقق أرباحاً وعوائد، فيكون له الحق في تلك العوائد دون المودعين، بشرط ضمان رد أموال المودعين عند طلبها حتى لو خسر البنك تلك الأموال أثناء استثماره لها. (شاهين، 2005).

ب. الودائع الاستثمارية. وهي أساس استثمارات البنوك. وتكون على صنفين:

الأول: حسابات التوفير

وتتميز بكثرة أعداد المودعين فيها، لأنها لا تشترط مبالغ كبيرة داخلها، بل تقبل المبالغ الصغيرة بكل أريحية، ويعتمد البنك بناءً عليه على كثر الحسابات وقلة المبالغ في تجميع مبالغ كبيرة من مجموعها، وبالتالي استثمارهم جميعاً كحساب واحد كبير. (عبد الله و مدلول، 2021).

وعادة ما يقوم البنك الإسلامي باستثمار تلك الحسابات في الاستثمار المشترك القائم على أساس المضاربة المطلقة التي سنذكر تفصيلها فيما بعد.

من ناحية أخرى فإن البنك الإسلامي –كغيره من البنوك التجارية– يبقى متخوفاً من السحب المستمر والمسموح لأصحاب تلك الحسابات في أي وقت يريدون، فيقوم البنك بخفض إشراك تلك الحسابات في المشاركة في الأرباح، خوفاً من انعدام سيولتها بشكل مفاجئ نتيجة السحب الجماعي لكل أصحاب الحسابات، وهو ما يعرف في الاقتصاد بهلع البنوك "Banking Panic". (Munir, 2016).

الثاني: الودائع لأجل. وهي من أهم الموارد التي يستثمرها البنك في تمويل مشروعاته، وهي نوعان:

1. الودائع الاستثمارية المقيدة

هي التي يقيد أصحابها البنك بعمل ونشاط خاص، كأن يتم الاستثمار ضمن نشاط دون آخر، أو ألا يتم خلط أموالهم بأموال أخرى، أو أن يشترط أصحابها ربحاً معيناً، أو غير ذلك من الشروط المقيدة. وبما أن التقييد قد حصل من قبل أصحاب الحسابات، فإن البنك يأخذ حصته من الأرباح كوكيل عن الأعمال وليس كمضارب، فهو التوصيف الأدق لذلك العقد. (حنفي، 2019).

ويأخذ صاحب الحساب حصته من الربح المتحقق ويأخذ البنك حصته من الأتعاب بنسبة من قيمة الوديعة أو بمبلغ محدد سلفاً، بخلاف الحسابات الاستثمارية التي يتحقق ربح البنك فيها بنسبة شائعة فهو مضارب فيها. أما في حالة الخسارة فإن صاحب الوديعة يتحمل الخسارة المالية الحاصلة، وللبنك الحق في الحصول على أتعابه بمقتضى عقد الوكالة. (الحاج أحمد، 2018).

وفي حال سماح أصحاب الحسابات الاستثمارية بخلط أموالهم مع أموال البنك، فإن البنك يكون شريكاً في المال والعمل. فبالعمل: يحصل على نسبة مقابل عمله بناءً على المال المختلط، وعلى مبدأ عقد

الوكالة. وبالمال: يقتسم البنك الربح بينه وبيه أصحاب الودائع المقيدة حسب نسب استثمار كل منهما. (شبانة، 2016).

2. الودائع الاستثمارية المطلقة

وهي الحسابات التي يطلق أصحابها العنان للبنك دون تقييده بشروط، سواء كان ذلك على شكل استثمارات، أو خلط للأموال، أو الشروع في نشاطات معينة أو بكيفية معينة يراها البنك مناسبة بصفته مضارباً بتلك الأموال. هذا النوع من الودائع يقوم البنك فيه بدورين رئيسين، أحدهما: ممثلاً عن المساهمين والآخر: عن المودعين، وعليه فإن البنك يتحتم عليه ضبط الأرباح ضمن العدالة في التوزيع، وضمان الإفصاح الذي يقوم عليه توضيح دور كل حساب في النشاط الاستثماري الذي حقق عائداً معيناً. (الريثي، 2023).

شكل (1)

مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

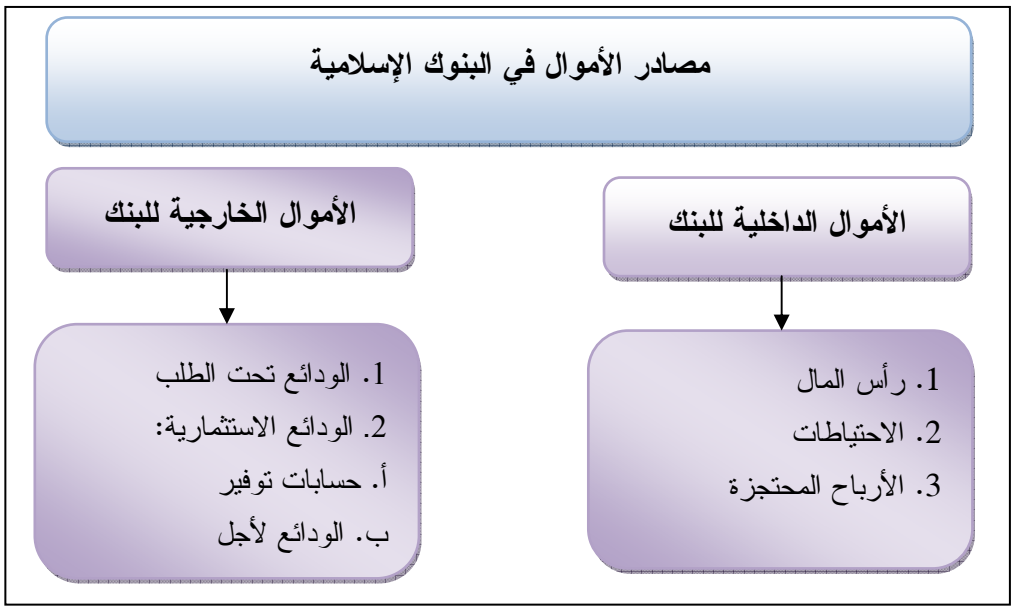

المصدر: إعداد الباحث.

ثانياً: توزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية كمؤسسات مالية إسلامية يحكمها نظام خاص ومحكم يخضع لمبادئ وشروط وأحكام الصيرفة والاقتصاد الإسلامي القائم على أصول الفقه الشرعي الحنيف. وعليه فإنه منوط بالبنوك الإسلامية أن تلتزم بالأسس الشرعية من أول خطوة لإنشاء البنوك مروراً بمرحلة صياغة العقود والالتزام بشروطها وأحكامها، ومن ثم إلى مرحلة توزيع الأرباح وانضباطها وحتى آخر المراحل الاستثمارية والخدماتية التي تقدمها. (اللوزي، 2013).

فتوزيع الأرباح وقياسها وضبطها عدا عن كونه مشروط بأحكام الشريعة الإسلامية، فإنه يتأثر أيضاً بعوامل أخرى تحكم مساره، ومن ذلك حجم الأرباح وطبيعة الاستثمارات وحجم رأس المال العامل والمدد الزمنية للمال المستثمر، بالإضافة إلى الظروف الأخرى المحيطة بمعدلات التضخم والنمو ومستويات الأرباح العامة والأوضاع الاقتصادية السائدة. (عبد الله و مدلول، 2021).

وبما أن البنك الإسلامي يقوم بجمع حسابات المودعين كلها في سلة واحدة بهدف استثمارها كمضارب، فإنه من الصعوبة بمكان أن يقوم بحساب ربح كل وديعة منفصلة عن الأخرى مهما استخدم من أنظمة وأدوات محاسبية متقدمة، فالأمر يحتاج إلى سياسات كبيرة ووقت وجهد كبير قد يعجز البنك عن توفيره خاصة مع الجهد المبذول، وحجم الاستثمارات الكبيرة لديه. (نعيمة، 2021).

وبناءً على ما سبق، يتوجب النظر في مناهج توزيع الأرباح والمشاكل التي قد تعتري تلك التوزيعات وأهم الحلول المقترحة لتلافيها.

نسب توزيع الأرباح

تختلف علاقة البنك الإسلامي بالمودعين وحساباتهم وتوزيعات أرباحهم عن المساهمين، فلكل واحد منهما حسابه الاستثماري الخاص والذي يلزمه تكييف فقهي اقتصادي مختلف عن غيره، فاختلاف الصيغ التعاقدية تتنوع بين المضاربة والمشاركة والوكالة، مما يحدد نتائج توظيف تلك الأموال بين ربح

وخسارة، بخلاف البنوك التجارية التقليدية غير الإسلامية، التي تضمن أصل المبلـــغ وتقـــوم بتشـــغيله وإعطاء صاحبه نسبته والربح (الفوائد الربوية) دون النظر في الخسارة.

وبما أن مصادر الأموال في البنك الإسلامي تختلف بحسب منشأها وطـــرق الحصـــول عليهـــا، فـــإن توزيعات أرباح تلك الأموال تختلف بين فئتين، المساهمين والمودعين. (نعيمة، 2021).

توزيع الأرباح على المساهمين

تتنوع توزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية لتأخذ عدة أشكال، منها توزيعات نقدية ومنهـــا توزيعـــات أسهم. ولتوضيح تلك الأشكال، سيتم عرض بعض التوزيعات الخاصة بالبنوك الإسلامية الفلسطينية.

أ. توزيعات البنك الإسلامي العربي.

- يلاحظ من خلال الجدول رقم (11) في الملحق (ب)، أن البنك الإسلامي العربـــي ارتفـــع معـــدل توزيع الأرباح النقدية بين العام 2021 عنه في العام 2020، من نسبة 3.67% وحتى 4.9%، مما يظهر ارتفاعاً ملحوظاً في أرباح البنك والذي انعكس في الربح الموزع على المساهمين.
- بالرجوع إلى التقارير المالية للأعوام (2019–2021)، نجد أن أرباح البنك الإسلامي العربي بعـــد حساب الضريبة كانت على النحو التالي:
  - (2019) : 9,010,282 $
  - (2020) : 8,014,336 $
  - (2021) : 11,689,174 $
- يلاحظ أن توزيع الأرباح النقدية في العام 2020 انخفض إلى 2.89% عن العام 2019 الذي بلـــغ 4.71%، وذلك بسبب انخفاض ربحية البنك من 9,010,282$ في العام 2019 إلى 8,014,336 $ في العام 2020.

- تتأكد تلك العلاقة الطردية بين ربحية البنك وتوزيعاته مع نسبة وتوزيعات الأسهم أيضاً، فكلما انخفضت ربحية البنك كما في العام 2020 انخفض معها توزيع الأسهم إلى 3.67%، مقارنة مع العام 2021 الذي ارتفعت فيه ربحية البنك وبالتالي ارتفاع نسبة الأسهم إلى 4.9%.

ب. توزيعات البنك الإسلامي الفلسطيني.

- يلاحظ من الجدول رقم (12) في الملحق (ب)، أن البنك الإسلامي الفلسطيني يميل إلى توزيع أرباح نقدية بشكل أقل من توزيع أرباح الأسهم. حيث أنه لم يقم بتوزيع أرباحٍ للعامين 2019،2020.
- يلاحظ وجود علاقة طردية بين ربحية البنك ونسبة التوزيعات النقدية على المساهمين، فقد بلغت ربحية البنك بعد احتساب الضريبة للعامين (2021، 2019) على النحو التالي:
  - (2021): 13,685,189 $
  - (2019): 14,524,068 $

وبالتالي فإن نسبة التوزيعات النقدية تأثرت بتأثر الربحية من 5.88% في العام 2021 إلى 3.5% في العام 2019.

- بالنظر إلى العامين (2021،2020) فإن نسبة توزيع الأسهم كانت متطابقة تماماً عند 5مليون سهم بمعدل دولار واحد لكل سهم.
- تتأكد العلاقة الطردية بين ربحية البنك والأرباح الموزعة على المساهمين. فبعد الرجوع إلى القوائم المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني نجد أن ربحية البنك بعد احتساب الضريبة للعامين (2019,2018) كانت على النحو التالي:
  - (2019): 14,524,068 $
  - (2018): 15,131,604 $

وهذا ما يفسر اختلاف نسبة توزيع الأسهم بين العامين (3.9% – 4.05%)، على الرغم من تطابق توزيعات الأسهم عند 3مليون سهم بما يعادل دولار واحد لكل سهم.

ج. لم يُظهر مصرف الصفا أي توزيعات للأرباح على المساهمين خلال السنوات الثلاثة 2019–2020–2021. فمثلاً عند العام 2021 تظهر خسارة بقيمة 3,714,925$، وخسارة بقيمة 2,283,520$ مع نهاية السنة المالية 2020. (مصرف الصفا، 2021).

2. مشاكل التوزيعات وحلولها

تعتبر مشكلة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية من أعظم وأكبر المشكلات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، ولا زالت تعتبر الهاجس الأكبر لدى إدارات المصارف الإسلامية خاصة لما تمثله من حاجة إلى مقارنة تلك التوزيعات بالأسس والأصول التي تقررها لجان الرقابة الشرعية بشكل خاص ونظام المصرفية المالية الإسلامية بشكل عام، ويرجع ذلك إلى اعتماد معظم المصارف الإسلامية نظام التوزيع التقليدي المحاسبي في توزيعاتها. (حفصي، 2016).

ومن ناحية أخرى، فإن ضعف الفكر المحاسبي الإسلامي الحالي وحداثته مقارنة مع المحاسبة المالية للبنوك التجارية، وعدم تقديمه للحلول الشاملة والمتكاملة لقياس وتوزيع الأرباح، يمثل المشكلة الكبرى التي يسعى المتخصصون لتطوير أدوات وأفكار جديدة وتقديم الحلول لها، ويتطلب منهم ربط تلك المشكلة بمدى الاستجابة للتغيرات والتطورات في أصل العمل المصرفي سواء من الناحية الاقتصادية أو المصرفية أو التقنية. (فيشوش، 2020).

إن مدى فهم طبيعة العلاقة التي تحكم العقود الشرعية (كالمضاربة والمشاركة، وغيرها..) مع إدارة المصارف والمساهمين والمودعين المستثمرين، يستدعي معرفة طبيعة المصروفات التي يجب أن تُستثنى عند تطبيق قاعدة الربح والتي في أبسط صورها تكون على شكل:

الربح = الإيرادات – المصاريف. (Gujarati, 2003).

وليتميز البنك الإسلامي عن غيره، لا بد من معرفة تفاصيل التكاليف وما يخصم منها من مصاريف وبالتالي تحديد صافي الأرباح لكل طرف من أطراف المعادلة، في حين يكون الربح الذي يحصل عليه المستثمرون هو نتيجة وحاصل العائد الناتج من استخدام أموالهم المستثمرة.

أولاً: مشاكل توزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية

تختلف المصارف الإسلامية في توزيع الأرباح التي حصلت عليها سواء كانت من المشاريع الاستثمارية الممولة من مالها الخاص أو المشتركة فيه مع المودعين، أو من الخدمات البنكية التي تحصل عليها.

إن البنك الإسلامي مثله مثل البنوك التجارية مضطر جبراً طبقاً لقانون سلطة النقد/ المادة رقم 51 من قانون رقم (2) (سلطة النقد الفلسطينية، قانون رقم (2) لسنة 1997م، 2022)، أن يضع جزءاً من أموال حسابات الادخار والحساب الخاضع للإشعار والودائع لأجل على شكل احتياطي نقدي لمواجهة مخاطر سحب الأموال المفاجئ والذي قد يبرز عنه ظاهرة اقتصادية تعرف بهلع البنوك Bank Panic. (Christiano, 2022).

وعليه فإن الاحتياطي النقدي المفروض على البنوك والذي لا يمكن للبنك الإسلامي أن يستثمره هو من قبيل المال المتروك والذي لا يستحق الربح لأنها أموال لم تشارك في الاستثمار.

من المصارف الإسلامية من يخلي مسؤوليته من جميع النفقات الإدارية، ويحملها على عاتق المضارب، وعليه يقوم المصرف بإنشاء قيد إيرادات خاص بالاستثمار مطروحاً منه نفقات الاستثمار دون إضافة أي نفقات إدارية، وبالتالي يكون حساب الاستثمار خالياً من أي تبعات ونفقات محاسبية وإدارية خاصة بالمصرف، ويتحملها المضارب بالكامل. (عبد الله و مدلول، 2021).

على العكس من ذلك، فإن بعض المصارف الإسلامية يشارك في تحمل النفقات الإدارية والمحاسبية عدا نفقات مجلس الإدارة– على اعتبار أن تلك المصروفات من الأعمال التي يقتضيها الاستثمار. (قارش، 2013).

وجود فروقات وتباينات كبيرة بين نسب الأرباح التي يحصل عليها المودعون مقارنة مع التي يحصل عليها المساهمون، مما اضطرت الكثير من المصارف الإسلامية إلى التقليل منه عن طريق إعطاء المودعين نسب معينة من حصص المساهمين؛ لتقليل الفجوة وتعزيز ثقة المودعين بتلك المصارف. (فيشوش، 2020).

اختلاف البنوك الإسلامية فيما بينها على اعتبار مدة الاستثمار حسب طبيعة الوديعة، فبعضها اعتبر معدل الاستثمار للوديعة ذات الأجل القصير أقل من الوديعة ذات الأجل الطويل. (عبيد، 2021).

أيضاً اختلفت البنوك الإسلامية في توزيع الأرباح على أساس حق التصرف في الوديعة ذاتها، بين وديعة توفيرية ووديعة الإشعار المسبق، فالأخيرة لها معدل استثمار أكبر من الأولى. (الريثي، 2023).

تعامل البنك الإسلامي مع الودائع الجارية على أنها قرض، وبالتالي قيامه باستثمارها لصالح المساهمين بصفتهم ضامنين لها. وبالتالي حرمان أصحاب الودائع الجارية من الأرباح الحاصلة واقتصارها على المساهمين. (شبانة، 2016).

ثانياً: الحلول المقترحة

الفصل بين أموال المساهمين باعتبارها أموال طويلة الأجل وأموال المودعين باعتبارها قصيرة ومتوسطة الأجل، بحيث يقوم البنك باستثمار أموال المساهمين لمشاريع طويلة الأجل، وأن يقتصر استثمار أموال الحسابات قصيرة ومتوسطة الأجل على المشاريع قصيرة ومتوسطة الأجل.

والسبب في ذلك: أن المشروعات طويلة الأجل لا تحقق عائداً سريعاً، وتحتاج إلى فترات زمنية طويلة، فتتعارض مع المدد القصيرة والمتوسطة لحسابات المودعين الذين قد يطالبوا أموالهم قبل انتهاء مدة المشروع الاستثماري. (شروقي، 2018).

تحديد حجم نسبة الاحتياطي النقدي المستقطع من قبل سلطة النقد، وتجميد الربح على تلك النسبة لكونها معطلة عن الاستثمار. (سمحان، 2013).

وضع حلول للمصاريف الإدارية، وذلك من خلال وضع شرط مقيد في عقد المضاربة يوضح من خلاله كيفية معالجة النفقات والمصروفات الإدارية بين طرفي العقد، وبالتالي اعتباره عقد إذعان لا يمكن مناقشة بنوده فيما بعد، ليكون فيما بعد هو المرجع لأي خلاف قد يحصل.

مع العلم أن الأصل الذي ينص عليه عقد المضاربة، أن تكون المصاريف الإدارية والمصروفات التشغيلية خارجة عن حسابات المضاربة. (الحسناوي، 2018).

وضع ضابط مهم لمعدلات الاستثمار بين الحسابات المختلفة سواءً القائمة على المدة الزمنية أو تلك التي تكون حسب حق التصرف فيها.

وبما أن الأمر يحتاج إلى الإفصاح من البنك الإسلامي ذاته، إلا أن الواقع العملي يوضح أن بعض المصارف لا تطبق معدلات الاستثمار بمعيار موضوعي محدد. وللخروج من هذه الأزمة يتوجب على البنوك الإسلامية ذكر طبيعة الوديعة في عقد المضاربة وتفريقها عن القرض المضمون، وعليه التعبير عنه في حسابات وميزانيات البنك. (شروقي، 2018)

تخيير أصحاب الحسابات الجارية بين تشغيل أموالهم مضاربة مع البنك أو أن يتم وضعها على أساس القرض.

والعدل أن يكون استثمار تلك الأموال لصالح أصحابها، فالمساهمون في تلك الحالة يجمعون بين استثمار أموالهم الخاصة، وبين أموال غيرهم من أصحاب الحسابات الجارية واعتبار أنفسهم مقترضين لها. (أبو حفيظة، هارون، أحمد، و حرز الله، 2015).

أما أصحاب الحسابات الجارية فلو تم تخييرهم بين أن تبقى تلك الأموال حبيسة نفسها، أو أن يتم استثمارها ضمن مشروعات تقوم عليها البنوك الإسلامية ضمن دراساتها المجدية وذات الجدوى الاقتصادية الناجحة، ولو كان ذلك ضمن نسب أرباح قليلة لهم، ونسب أرباح عالية للبنك بصفته مضارباً، فالربح القليل أفضل من عدمه.

2.2.2 توزيعات الأرباح على المودعين والمساهمين في البنوك الإسلامية الفلسطينية

أولاً: توزيعات أرباح البنك الإسلامي الفلسطيني

يعقد البنك الإسلامي الفلسطيني اجتماع الهيئة العامة العادي وغير العادي للسنة المالية السابقة، في مقر الإدارة العامة في رام الله وعبر تقنية الاتصال المرئي في مقر الإدارة في غزة، وذلك بحضور رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، والمدير العام والإدارة التنفيذية ورئيس وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وممثلين عن مراقب الشركات وسلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال ومدقق الحسابات الخارجي والمستشار القانوني بالإضافة للحضور من مساهمي البنك.

وتقرر الهيئة العامة خلال اجتماعها العادي توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح النقدية وغير النقدية للسنة المالية السابقة، وتناقش الهيئة العامة قرار مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية، وتستمع إلى تقرير مدققي حسابات الشركة، وتصادق على البيانات المالية وتقرها، وتستمع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية وتناقش الخطط المستقبلية للبنك. (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

يلاحظ من الجدول رقم (13) في الملحق (ب)، قدرة البنك الإسلامي الفلسطيني على توزيع أرباح نقدية وغير نقدية، ويعزو ذلك إلى تحقيق البنك لأرباح سنوية ثابتة وكبيرة، مما يجعل البنك قادراً على مشاركة المساهمين الأرباح وتوزيعها بشكل دوري.

ثانياً: توزيعات أرباح البنك الإسلامي العربي

يعقد البنك الإسلامي العربي اجتماع الهيئة العامة في مدينة رام الله وعبر تقنية الفيديو كونفرنس مع قطاع غزة، بحضور عدد من الدوائر ذات العلاقة كهيئة الرقابة الشرعية والإدارة العامة وسلطة النقد وشركة أرنست يونغ للتدقيق المحاسبي وعدد من الدوائر الداخلية للبنك؛ يتم فيه مناقشة العديد من القضايا التي تخص مخرجات السنة المالية والأرباح والتطورات، وتصادق على توزيع الأرباح والمكافآت. (البنك الإسلامي العربي، 2021).

يلاحظ من الجدول رقم (14) في الملحق (ب)، قدرة البنك الإسلامي العربي أيضاً، على الوفاء بالتزاماته لصالح المساهمين، ويرجع ذلك كما هو مشار إلى أرباح البنك المتحققة والتي تجعله قادراً على توزيع الأرباح على الشركاء.

البنك الإسلامي العربي يعطي حساب الودائع النصيب الأكبر من الربح بعكس البنك الإسلامي الفلسطيني.

ثالثاً: توزيعات مصرف الصفا

فيما يلي توضيح لتوزيعات الأرباح التي تمت خلال السنوات المالية 2019-2021، بين البنك والمودعين من جهة، وبين البنك والمساهمين من جهة أخرى.

يلاحظ من الجدول رقم (15) في الملحق (ب)، انخفاض الأرباح السنوية الموزعة لدى مصرف الصفا مقارنة مع البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي، وذلك لوجود خسارة متحققة لدى البنك، وأيضاً لحداثة المصرف، ووجد الكثير من الأرباح غير المحصلة الناتجة عن الاستثمارات طويلة الأجل.

2.2.3 توزيعات الربح غير المشروع

تعتبر مخاطر السمعة لدى البنوك الإسلامية أحد أهم التحديات التي تواجهها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة مع الصيرفة التقليدية، مما يضيف إلى معادلة الربحية عاملاً قوياً في كسب ثقة العملاء، وخوفاً متجدداً من شرعية المعاملات والصيغ الشرعية.

وعليه تبرز أهمية وجود هيئة رقابة شرعية قوية داخل المصرف الإسلامي، تحافظ على سمعة البنك وبنفس الوقت إيجاد حلول وأفكار من الصيغ التمويلية الإسلامية لتضفي ربحية معقولة على العملية المصرفية.

إن من أهم أدوار الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، منع المعاملات غير الشرعية والثغرات المصرفية المحرمة وإيقافها، وإيجاد الحلول الشرعية التي تتفق مع روح الشريعة الإسلامية، دون موارية أو لي لأعناق النصوص.

وفي حال اضطرار المصرف الإسلامي، بسبب معاملات دولية ليس له سلطة عليها، أو لعدم قدرته على تغيير الأنظمة المصرفية، فإن المصرف يتولد عنده كسب خبيث، يحرم عليه الانتفاع به، ويجب عليه أن يصرفه بالطرق الشرعية الصحيحة. (المصري، 2001).

يقصد بالربح الخبيث أو المكاسب غير الشرعية هي كل الأرباح الناتجة عن الأنشطة التي تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والتي يكون للرقابة الشرعية في داخل المصرف الدور الكبير في الإفصاح عنها وتبيانها وتجنيبها من أرباح البنك الصافية، بل لا بد من التصرف ضمن طرق خاصة وفي قنوات معينة ومحددة دون إشراكها في ربح البنك الإسلامي. (عبد الرزاق، 2012).

يجب على المصرف إعداد سياسة معتمدة من هيئة الرقابة الشرعية تقوم بدورها في تخفيض حجم المكاسب غير الشرعية، كتسجيلها تحت بند حساب خاص. وأيضاً سياسة تحديد أوجه صرف تلك

المكاسب، والتخلص من رصيد تلك المكاسب خلال العام في أوجه البر والنفع العام والخير، والحذر من توجيهها بما يخدم منافع البنك الذاتية. (عبد الرزاق، 2012).

يظهر من الجدول رقم (16) في الملحق (ب) الارتفاع الكبير للبنك الإسلامي العربي في الرصيد المكاسب غير الشرعية للعام 2021؛ ويرجع ذلك لحجم الفوائد البنكية الكبيرة التي حصل عليها البنك والتي بلغت 307,971$، على خلاف الأعوام السابقة 2019،2020 والتي بلغت على التوالي 48,229$، 29,293$.

2.3 قضايا تتعلق بقياس الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية وتوزيعها، البنك الإسلامي العربي أنموذجاً

2.3.1 الإفصاح والشفافية في قياس الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية وتوزيعها

الإفصاح هو التوضيح، فهو يحدد الأسس والمبادئ التي تقوم عليها المؤسسة عن إعداد البيانات والتقارير الختامية. وهو التصور الواضح للقوائم المالية المحاسبية في البنوك الإسلامية، والذي من خلاله يتم ضبط وتر أداء البنوك. (نور و بركة، 2019).

وعليه فإن الإفصاح هو عصب حياة البنك الإسلامي، إذ أن المودعين فيه يتقاسمون البنك الأرباح والخسائر ضمن سياسات الإفصاح المعلن عنها مسبقاً، وهو بمثابة الدستور والمرجع لأخذ حقوقهم ومعرفة أرباحهم، بخلاف البنوك التجارية التي تعطي مودعيها نسباً ربويةً ثابتةً ومعروفةً، فنظرهم يرتكز على ما يتم نشره في القوائم المالية.

ولتحقيق الشفافية، وهي المرحلة التالية بعد الإفصاح وترتكز عليه، فيجب على الشركة أو المؤسسة أن توضح وبشكل منافٍ للتضليل عن كل المعلومات التي ينبغي توفرها، وذلك لضمان الرقابة على الإفصاحات وبالتالي تحقيق الشفافية في أمرين، الأول: ضمان وجود إفصاحات واضحة، والثاني: ضمان مراقبتها.

أولاً: معيار المحاسبة المالية رقم (1): العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

"في إطار المساعي لتوحيد التقارير المالية للمصارف، ونظراً لاختلاف الأسس التي تتبعها المصارف في توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار واختلاف درجة الإفصاح عن هذه الأسس بين المصارف، صدر هذا المعيار، والذي يهدف إلى وضع القواعد التي تحكم عملية الإفصاح عن المعلومات الضرورية المتعلقة بتوزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار، والتي تمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرار التعامل مع هذا البنك أو ذاك، كما تمكن المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار من اتخاذ القرارات المناسبة بشأن أموالهم". (الأيوفي، 2022).

نطاق المعيار

"ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواطنها أو أحجامها. وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار، فيجب الإفصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية." (الأيوفي، 2022).

ثانياً: أهم إفصاحات المعيار

1. الإفصاحات عن السياسات المحاسبية: كالإيرادات ومخصصات الديون المعدومة والمرجوة.
2. الإفصاح عن المكاسب المخالفة للشريعة.
3. الإفصاح عن مصادر حسابات الاستثمار المطلقة.
4. الإفصاح عن توزيع حسابات الاستثمار المطلقة.

5. الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف.
6. الإفصاح عن التغييرات المحاسبية.
7. الإفصاح عن طرق توزيع الربح أو الخسارة بين أصحاب حسابات الاستثمار. (الأيوفي، 2022).

ثالثاً: دراسة ميزانية البنك الإسلامي العربي مع ذكر الأرباح والخسائر وبيان الإفصاحات

من الإفصاحات الهامة التي ذكرها التقرير المالي السنوي للبنك الإسلامي العربي للسنوات المالية 2019-2021:

- "تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف.
- يتم تحقق إيرادات الأرباح باستخدام طريقة العائد الفعلي باستثناء عوائد وعمولات التمويلات الائتمانية المتعثرة.
- يتم التحقق من إيرادات التمويلات والاستثمارات وفقاً لمبدأ الاستحقاق وباستخدام طريقة العائد الفعلي، يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقييم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح توزيعات الأسهم من الشركات المستثمر بها عند نشوء حق لاستلامها.
- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق." (البنك الإسلامي العربي، 2021).

نتائج تحليل ومقارنة ميزانية البنك الإسلامي العربي بالمعيار المحاسبي رقم 1 الصادر عن أيوفي: العرض والإفصاح العام في القوائم المالية

1. تم إعداد القوائم المالية تزامناً مع وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة بقراراتها، وذلك تحت مظلة المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (البنك الإسلامي العربي، 2021).
2. جاء في التقرير المالي للسنة المالية 2021 الصادر عن البنك الإسلامي العربي أن البنك قد قام بتوزيع الأرباح بين أصحاب الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة كالتالي:

شكل (2)

نسب توزيع الأرباح بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار

	نسبة مشاركة الودائع في الأرباح	حصة البنك كمضارب	حصة أصحاب حسابات التمويل المشترك
	%	%	%
ودائع التوفير والتأمينات النقدية	50	95	5
ودائع لأجل تستحق خلال شهر	50	95	5
ودائع لأجل تستحق خلال فترة تقل عن 3 أشهر	50	95	5
ودائع لأجل تستحق خلال فترة تزيد عن 3 أشهر	65	95	5
ودائع لأجل تستحق خلال فترة تقل عن سنة	85	95	5

المصدر: (البنك الإسلامي العربي، 2021)

3. المصروفات الإدارية العامة يجب أن تخصم من حصة البنك كمضارب، ولكنه تم خصم المصروفات الإدارية والعمومية للسنة المالية 2021 والتي بلغت: 12,655,132 دولار أمريكي، من صافي الإيرادات التشغيلية والتي بلغت: 59,252,876 دولار أمريكي. (البنك الإسلامي العربي، 2021).
4. بالنظر إلى التقارير المالية للسنوات 2019–2021، يتبين أن البنك الإسلامي العربي لم يشر إلى نسبة احتسابه للأرباح والخسائر، ولم يشر أيضاً إلى نسبة مشاركة البنك في تمويل الاستثمارات، خلافاً لشروط الإفصاح الواردة في المعيار. (البنك الإسلامي العربي، 2021).
5. نلاحظ أن البنك الإسلامي العربي لم يقم بتحديد الأوعية الاستثمارية وتفصيل نسب أرباح وخسائر كل وعاء على حدةٍ. فالأنشطة التمويلية للسنة المالية 2021 قد بلغت: 59,521,517$، وتم طرح عائد أصحاب الاستثمارات المطلقة التي بلغت: 12,605,978$، مما جعل عائد البنك: 46,915,539$ بصفته مضارباً ورب المال. (البنك الإسلامي العربي، 2021). وهذه مخالفة صريحة وخطيرة وغريبة في نفس الوقت، فعدا عن كونه لم يلتزم بتنفيذ شروط الإفصاح الواردة

في المعيار المحاسبي، قد خالف –علاوة على ذلك– أساسيات قواعد توزيع الأرباح وتحديده في الاقتصاد والفقه الإسلامي. (البنك الإسلامي العربي، 2021).

6. لم يفصح التقرير المالي عن أي إفصاح أو بيان حول حسابات الاستثمار المقيد. (البنك الإسلامي العربي، 2021).

مما سبق، يظهر اعتناء البنك الإسلامي العربي واهتمامه بتطبيق معيار العرض والإفصاح بشكل عام، دون بعض البنود.

جاء ذلك مطابقاً للدراسة التي قام بها الدكتور محمد سليمان عبد الرحمن (عبد الرحمن، 2017)، في بحثه بعنوان " أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الفلسطينية".

مخرجات الدراسة

- ليس من العدل معاملة حسابات التمويل المشترك معاملة واحدة في التوزيع.
- عند النقطة السابقة رقم (5)، تبين أن من يملك أكثر من مليار دولاراً (البنك الإسلامي الفلسطيني) ربحه فقط 12,605,978$. وأن من يملك أكثر من 10 مليون دولاراً (البنك الإسلامي العربي) ربحه أكثر من 46,915,539$.

  وهذه مفارقة عجيبة توجب على البنك الإسلامي الفلسطيني مراجعة أسس توزيع الأرباح لديه.
- أوصى الباحث بضرورة الالتزام بشكل جدي من قبل البنوك الإسلامية بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام للمحاسبة الإسلامية عند العرض والإفصاح لبنود القوائم المالية.

2.3.2 معايير تحقيق العدالة في توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين

يقوم البنك الاسلامي على أساس علاقة مالية ذات قطبين: الأول يتعلق بالمساهمين والآخر بالمستثمرين، يكون توجه المساهمين بالبنك متعلقاً بأمور إدارية أكثر من المستثمرين، فلهم الحق في اختيار مجلس الإدارة كما أنهم يعتنون ببيع الاسهم والاحتفاظ بها وجني الأرباح من خلال التداول بها.

أما المستثمرون فلهم قرارات غير إدارية تتعلق بالجانب الاستثماري؛ فعلاقتهم في بنك ما أو غيره قائمة على من يحقق أهدافهم بصورة أفضل. فالحديث عن معايير تحقيق العدالة في توزيع الارباح بين المستثمرين والمساهمين يستدعي تمييز واضح لعلاقة كل منهما بالبنك، فقد يتساوى الاثنان في مقدار الربح باعتبارهما قدما مالاً للبنك على أساس حصة في الربح، فيتحملا مع البنك التكاليف والمصاريف.

إن المساهمين والمستثمرين رغم اشتراكهم في الأرباح إلّا أن لهم ذمماً مالية مختلفة، فعلاقة المستثمر بحساب الاستثمار ليست كعلاقة المساهم بالسهم؛ لأن الأوراق المالية عموماً تتأثر بالعرض والطلب وقوى السوق على عكس حسابات الاستثمار التي ترتبط بالربح والخسارة. (المصري، 2001).

أولاً: أهم الفروقات المالية بين المساهمين والمستثمرين

1. يكمن حق أصحاب الحسابات الاستثمارية في الأرباح الموزعة عليهم من حساباتهم الاستثمارية.
2. المساهمون لهم الحق في الأرباح غير الموزعة والأموال الاحتياطية. والحق أن تذهب هذه الأموال إلى وجوه البر، حالة التصفية. وليست من حق المساهمين؛ لأن اقتطاع الأموال ليس من حسابات المساهمين وإنما من المودعين.
3. توزع الأرباح على المساهمين بحسب مساهمتهم مع الأخذ بعين الاعتبار رأس مالهم المدفوع مسبقاً مع إضافة أي أموال ومبالغ ضمن الاحتياطات المتراكمة والأرباح غير الموزعة.
4. توزع الأرباح على المساهمين بحسب مبلغ كل مساهم ومدة الاستثمار.

5. يتحمل المستثمرون الخسارة الناجمة عن عملية الاستثمار الحاصلة، ولا يضمنون الديون الناتجة عن الاستثمارات.

6. المساهمون يشتركون مع البنك في الديون الحاصلة باعتبارهم شركاء. (غربي، 2013).

ثانياً: النظريات المفسرة لسياسة توزيع الأرباح

تعددت النظريات التي اعتنت بآلية توزيع الأرباح في البنوك التجارية والإسلامية على حد سواء، فبين نظريات تعتني بمكانة البنك ومدى استقراره فتحتجز الأرباح وتعيد استثمارها في مشاريع جديدة دون الحاجة إلى توزيع الأرباح مباشرة، ذلك لأن المساهمين أنفسهم يسعون إلى المزيد من الأرباح وتعظيمها إلى حد كبير، وهو ما يعرف بنظرية الفائض.

وبين نظريات غير واقعية ولا يمكن تطبيقها على أرض الواقع كنظرية عدم ملاءمة التوزيعات، والتي تنص على أن قيمة الشركة تتحدد فقط بالأرباح التي حققتها الشركة دون النظر إلى الأرباح المحتجزة التي يتم إعادة استثمارها. (الحسناوي، 2018).

ومنها ما تعتبر أن السوق المالي كفؤ –كنظرية الوكالة– وأنه لا وجود لتضارب المصالح بين إدارات البنوك والمساهمين. بالتالي لا يقم البنك بتوزيع الأرباح على المساهمين، وقد ينحو الأمر إلى زاوية أسوء من ذلك كاستخدام الإدارة الأرباح في مشاريع غير ربحية لا تعود بالنفع على المساهمين أو استخدمها في مصالحهم الشخصية ومشاريع تخدمهم. (بن زاير و بن زاير، 2017).

وبتعدد النظريات السابقة الذكر، وتعدد سلبياتها، يرى الباحث أهمية الحديث عن نظريتين هما الأكثر واقعية وفعالية:

1. نظرية ملاءمة التوزيعات Dividend Preference (نظرية العصفور في اليد) Bird-in-the-Hand) Theory). يعتقد أصحاب هذه النظرية (Myron Gordon & John Lintner)، أن زيادة

التوزيعات تؤثر على انخفاض مخاطر السهم، وأن عائد التوزيعات يتمتع باستقرار وثبات أكثر من عائد السهم الذي يحمل مخاطر.

بمعنى آخر: (عصفور أملكه في اليد له قيمة أفضل من اثنين على الشجرة)، وحيث أن المساهمين لديهم تكلفة وكالة بنفس تكلفة العائد على حقوق الملكية فسيفضلون الأخيرة بكل تأكيد، لأن التوزيعات بكل بساطة تقلل من التكلفة العالية للوكالة ومخاطرها أقل. (الكحلوت، 2014).

2. نظرية التمييز الضريبي Tax Effect Theory

تنسب هذه النظرية إلى (M. J.BRENNAN) و (K. Ramaswamy& R. Litzenberger)، حيث تقوم على مبدأ احتجاز الأرباح وإعادة استثمارها بسبب معدل الضريبة المرتفع على التوزيعات النقدية الحالية، اعتقاداً منهم أن معدل الضريبة على الأرباح الرأسمالية يكون أقل من المفروضة على التوزيعات النقدية الفورية، ومنه بموجب هذا التفكير فإن المؤسسة ستؤثر على قيمة أسهمها كلما رفعت من احتجاز الأرباح المحققة وقللت من التوزيعات النقدية. (شبانة، 2016).

ثالثاً: سياسات توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية بين المساهمين والمستثمرين

1. الاشتراك الكامل

يقوم على أساس مشاركة المساهمين والمستثمرين المصاريف والإيرادات الناتجة عن العمليات الاستثمارية والخدمات المصرفية، وضمان الحسابات الجارية ضماناً مشتركاً واقتسام عوائدها.

إشكالات هذه السياسة

- يأخذ البنك في هذه الحالة الربح مرتين، مرة كمضارب ومرة على المصاريف. وهذا لا يجوز؛ كون البنك قد قام بإشراك المساهمين والمستثمرين بجميع المصاريف فلا يحق له أخذ الأجرة على المضاربة. (الأيوفي، 2022).

- وجود ضرر حاصل على أموال المستثمرين لعدم استثمار كل أموالهم، بينما يستثمر البنك جميع أمواله.
- وجود ضرر آخر حاصل على المستثمرين كون البنك يخصم نسبة الاهتلاك للأصول الثابتة مع أن المستثمرين لا يشاركون في ملكيتها. (غربي، 2013).

2. الاشتراك الناقص

يقوم على أساس إعطاء الأولوية لأموال المستثمرين، ولا يشارك البنك بأمواله الذاتية إلى بالقدر الذي يزيد فيه حجم العمليات الاستثمارية عن أرصدة الحسابات الاستثمارية. (غربي، 2013).

مزايا هذه السياسة

- فصل حصة البنك عن حصة المستثمرين، ويأخذ حصته من أرباح المستثمرين كمضارب.
- الأرباح الناتجة عن بيع العملات الأجنبية أو حصة الحسابات الجارية تكون للبنك دون المستثمرين.
- تحديد أرباح العمليات الاستثمارية، ويخصم 10% كاحتياطي لمخاطر الاستثمار.
- الحساب الاستثماري يُحرمُ من الأرباح إذا نقص عن الحد الأدنى للرصيد أو سحبت قيمته قبل انتهاء المدة.

إشكالات هذه السياسة

- إشراك المساهمين والمستثمرين في تكوين نسبة الاحتياطي 10%، لأن البنك قام باقتطاع النسبة من الربح الكلي.
- البنك لا يستحق الربح إلا بالقدر الذي ساهم به بالاستثمار. (موساوي، 2013).

3. قيام البنك بضمان الحسابات الجارية

وما في حكمها وبالتالي يستحق ربحها، وتشارك الحسابات الاستثمارية في الإيرادات الكلية للاستثمارين المحلي والأجنبي وإيرادات الصرف الأجنبي مع حقوق الملكية.

إشكالات هذه السياسة

- الأصل أن فروق بيع العملات الأجنبية هي من حق المساهمين دون المستثمرين؛ كونها تُدرج في قائمة الدخل الشامل وأيضا قائمة التغير في حقوق المساهمين ولا يتم ادراجها في قائمة الدخل.
- قيام البنك بإشراك جميع موارده المتاحة سواء شاركت في العمليات الاستثمارية أم لا.
- قيام البنك بالفصل بين نشاطه الخدماتي ونشاطه الاستثماري، فلا تستخدم أموال المستثمرين في النشاطات الخدماتية ولا يتحملون مصاريفها. (عيد، 2017).

2.3.3 آثار استهداف الربح على أهداف البنوك الإسلامية الأخرى التنموية والاجتماعية

تتعاظم فكرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع لدى البنك الإسلامي عن غيره من الأفراد والمؤسسات الأخرى، بالرغم من كونها مسؤولية جماعية ويتشارك في تحملها كل مكونات المجتمع، وخاصة في المجتمعات الإسلامية التي تتركز فيها معاني التعاطف والتعاضد والإحسان وإغاثة الملهوف وإطعام الفقير وسد دين المكروب والمحتاج. (موساوي، 2013).

وكون البنك الإسلامي أحد ركائز الاقتصاد الأساسية، هو أيضاً بنك اجتماعي ويتحتم عليه دور أخلاقي للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً، فينشط دوره للحد من مظاهر اجتماعية خطيرة من خلال دوره الاقتصادي كمكافحة الفقر ورفع مستوى التعليم وتوجيه الأموال نحو الصحة وغيرها من المجالات التي تعود بالنفع على الأفراد والمجتمعات بشكل عام. (شاهين، 2005).

لقد حثت الشريعة الإسلامية على الاهتمام بالإنسان والمجتمعات في كثير من المناسبات، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا قامت القيامة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها" (مسند أحمد، 1969). ويظهر

من الحديث الشريف الحث الشديد على العمل ونفع الناس والمجتمع على الرغم من كون الوقت المذكور في الحديث وقت فائت، وهو وقت ليس بعده من نفع؛ لأن القيامة قد تقوم وليس للناس ولا للفرد حاجة من تلك الفسيلة، ولكنه معنىً ضمنيٌ يوضح أهمية العمل والقيام بالدور المنوط في كل الأوقات وعلى أية حال. (الربابعة، 2012).

إن الشريعة الإسلامية حثت أيضاً على استعمال المال وتشغيله، ونهت أشد النهي عن اكتنازه وتجميده، ومن هنا تتجلى أهمية ربط البعد الاجتماعي بالاقتصادي من خلال إظهار مجالات التنمية الاجتماعية في البنوك الإسلامية من خلال التالي:

أولًا: القرض الحسن

يعتبر القرض الحسن من أهم الخيارات التي تراعي حاجات الناس وتعينهم على تلبية حاجاتهم دون إرهاقهم بفوائد ربوية تثقل كاهلهم. (الأحمد و السرطاوي، 2018).

ومن مزايا القروض الحسنة تنوع فائدتها، لتشمل:

1. القروض الإنتاجية: التي تقدم الفرصة المناسبة للمقدمين على الأعمال الجديدة وأصحاب المهن المختلفة والمزارعين للقيام بمشروعات جديدة تعود بالنفع عليهم وعلى من حولهم. (إسماعيل، 2014).
2. القروض التمويلية: التي تقف موقفاً هاماً في حالة الإعسار الشديد والديون المتراكمة، وبالتالي انقاذ المشروعات الصغيرة من الإفلاس بتسديد ما عليهم من التزامات، وأيضا الإعانة على إنشاء مشروعات جديد متوسطة أو صغيرة يكون لها الدور الكبير في تخفيف نسب البطالة والفقر في المجتمع. (غربي، 2013).

ثانيًا: الزكاة

تعتبر الزكاة ركيزة أساسية من ركائز المجتمع الإسلامي، وتتجلى أهميته بكونه ركن من أركان الإسلام الخمسة العظمى. وعليه فإن البنك الإسلامي يُلقى على عاتقه دور مهم في احتساب الزكاة دون التهـرب وإغفال حصته، وهو دور منوط بهيئة الرقابة الشرعية في البنك. (شروقي، 2018).

ويمكن الاستفادة من أموال الزكاة في تدعيم دور البنك الإسلامي في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال التالي:

1. أنشاء مشروعات خاصة للفقراء يعتمدون فيها على أنفسهم وتمكينهم في الأرض، بدلاً مـن القيـام فقط بسد جوعهم فترة صغيرة من الزمن.
2. الإنفاق على الغارمين الذين تعطلت مشروعاتهم الاقتصادية لسبب ما، وبالتالي مسـاعدتهم ماديـاً وإنقاذ مشروعاتهم من الهلاك مما له الأثر على استقرار الاقتصاد.
3. في حال وجود فوائض مالية من أموال الزكاة، يمكن القيام بأدوار كبيرة هامة كإنشـاء شـركات كبرى ومصانع ضخمة، يمكن من خلالها تشغيل الفقراء والمحتاجين وبالتالي تحقيق مبدأ التكافـل الاجتماعي، إضافة إلى دعم الاقتصاد بموارد هامة تجني الأرباح، فتعم الفائدة على المجتمع ككل. (نعيمة، 2021).

ثالثًا: الوقف

من الأمور الفريدة التي يتميز بها الإسلام فكرة الوقف. وهو ما يقدمه الإنسان في حياته خدمة لمصـالح الناس على أن يبقى العمل به بعد موته ويكون هدف المتبرع أخروي يبتغي به وجه الله تعالى.

ومن هنا يظهر أهمية دور البنك في تخصيص جزء من الأموال لإنشاء الوقفيـات بشـكل كامـل، أو بالتشارك مع أشخاص لتخفيف المصاريف على البنك وعلى الأفراد عنـد تقسـيم المصـاريف بيـنهم،

وبالتالي يكون للبنك الإسلامي دور هام في تشجيع مثل هذه الأفكار التنموية الاجتماعيـــة. (الأحمـــد و السرطاوي، 2018).

رابعًا: الجمعيات الخيرية

خاصة تلك التي تقدم المعونات لطلبة الجامعات بتوفير أقساطهم الدراسية، أو تلك التي تقدم الطعام فـــي مواسم رمضان أو على مدار السنة، أو الجمعيات التي تُعنى بتقديم كسوة الملابس للأطفـــال اليتـــامى. فيكون دور البنك الإسلامي هاماً جداً في دعم تلك الجمعيات والوقوف معهم. (عيسى، 2018).

خامسًا: تأمين حياة كريمة للناس في المجتمع

كترميم البيوت المتهالكة، وتقديم الرعاية الصحية لأصحاب الأمراض المزمنة، ومساعدة من لـــيس لـــه معيل خاصة من يعيش منهم في دور الأيتام وكبار السن. (بني لام، 2018).

سادساً: القيام بأنشطة النفع العام

كتعبيد الطرق وتوفير مظلات ومقاعد تقي من الحر والشتاء، وإنشاء أقسام فـــي المستشـــفيات، ودعـــم المكتبات وطلاب العلم. (الأحمد و السرطاوي، 2018).

مما سبق، يتضح أن الأفكار التي تم طرحها قد تكون لها علاقة بالبعد التنموي الاجتماعي، ولكنها فـــي الأصل تحمل الطابع الاقتصادي، فجميع المشاريع تحتاج إلى الدعم المالي حتى تقوم وتستمر، ومن هنا يبرز الدور الهام للبنك الإسلامي في تنمية المجتمع من حوله، وليس فقط النظر في تحقيق الأرباح دون الالتفات لمن حوله.

إن البنك الإسلامي الذي يحمل في طياته تلك المعاني التنموية للمجتمع يكون قد أفاد نفسه قبل المجتمع، فكثير من المؤسسات والشركات العالمية تتهافت على الدعاية والإعلان، ويكاد لا تخلو شـــركة ناجحـــة

وكبيرة ومرموقة من تلك الإعلانات لعلمهم بأهمية وجودهم الدائم في ذهن المتعاملين والزبائن. (الشرفا، 2007).

ومن ناحية أخرى قيام المستثمرين بالعمل على الاستثمار في بنوك ومؤسسات إسلامية ذات سمعة حسنة ومقبولة مجتمعياً، مما سيحقق للبنك المزيد من الفرص الاستثمارية وبالتالي تحقيق المزيد من الأرباح، والدخول في مشروعات جديدة وكبيرة. (الريثي، 2023).

يظهر من الجدول رقم (17) في الملحق (ب)، اعتناء البنوك الإسلامية بشكل اعم بالجوانب التنموية المجتمعية، ويظهر ذلك جلياً من حجم المخصصات والنفقات، فيما كانت أغلب المخصصات حول التنمية المستدامة، والإغاثة والتعليم والصحة وذوي الاحتياجات الخاصة.

يظهر انخفاض الإنفاق التنموي لمصرف الصفا؛ ويعود ذلك إلى حداثة المصرف ووجود خسارة مالية في السنوات الثلاثة.

يظهر انخفاض إنفاق البنك الإسلامي الفلسطيني للسنة المالية 2020، وذلك لتضرر الاقتصاد بشكل عام من جائحة كورونا، على خلاف البنك الإسلامي العربي الذي ارتفع الإنفاق لديه خاصة في مجالات الصحة ودعماً لمحاربة فيروس كورونا. (البنك الإسلامي العربي، 2021).

شكل (3)

رسم بياني لحجم إنفاق البنوك الإسلامية الفلسطينية على الجوانب التنموية

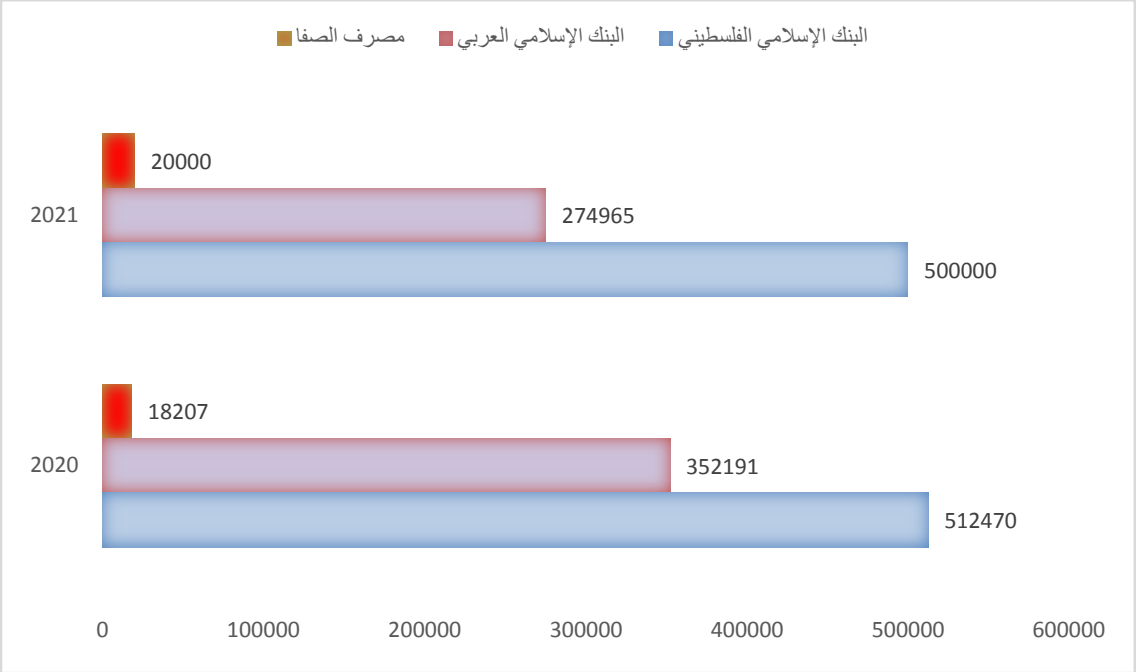

المصدر: إعداد الباحث.

- يظهر من الجدول رقم (17) السابق والرسم البياني للشكل (3)، حجم التباين الكبير في الإنفاق على الجانب التنموي الاجتماعي وتصدر البنك الإسلامي الفلسطيني لرأس هرم البنوك الإسلامية.
- يظهر استقرار الإنفاق لدى البنك الإسلامي العربي وبتغير طفيف جداً مقارنة من التغير الحاصل للبنك الإسلامي الفلسطيني بين عامي 2019-2020 حيث انخفض انفاقه بنسبة 69%.
- الإنفاق القليل جداً لمصرف الصفا مقارنة مع البنوك الأخرى، ويرجع ذلك لحداثة المصرف وحجم رأس ماله واستثماراته وأرباحه. فيما تركز إنفاق المصرف للمساعدة في محاربة جائحة كورونا فقام بتزويد وزارة الصحة الفلسطينية بمواد الوقاية والسلامة العامة. (مصرف الصفا، 2021).

2.4 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الفلسطينية مع معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)

برز في الآونة الأخيرة الدور الهام للبنوك الإسلامية في المجتمع الاقتصادي، واعتبارها من ركائز ومقومات الاقتصاد وأصل من أصول قيام الدول. وعليه كان لا بد أن يعطي مدراء تلك البنوك الاهتمام الكبير بالجانب المحاسبي وربطه بمعايير محاسبية هامة وعالمية.

وعليه أصبح وجوب تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية ضرورة ملحة وأهمية قصوى ليقوم البنك الإسلامي بالتأكد من مدى التزامه بإعداد القوائم المالية والتقارير طبقاً لما تقرره هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات الإسلامية. وبما أن أساس وجود البنوك الإسلامية مرتبط بمدى ثقة الجمهور المسلم، لأن الأصل هو التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها، وهذا يقتضي وجود أسس ومرجعية واضحة للبنوك الإسلامية، ابتداءً بوجود هيئة مراقبة شرعية معتبرة وموثقة وذات مكانة علمية ودينية ومجتمعية، مروراً بوجود ضوابط ومبادئ ضمن معايير تتفق عليها الهيئات الشرعية المختصة ومن أهمها الأيوفي.

الأيوفي، أو ما يعرف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبالإنجليزية Accounting & Auditing Organization for Islamic Financial Institutions، واختصارها (AAOIFI). وهي المنظمة الدولية الأولى المصدرة لمعايير الصناعة المالية الإسلامية الدولية، كانت تعرف سابقاً بـ (هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية)، وقد تم تسجيلها في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية غير هادفة للربح في العام 1991م. (الأيوفي، 2022).

ومن أهم أهدافها: تطوير فكر المحاسبة والمراجعة الذي يرتبط مباشرة بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وإعداد وتقديم معايير ذات مبادئ محاسبية إسلامية تتلاءم مع فقه الشرع وفقه الحال للتوفيق بين عمل المؤسسات المالية وبين ما تحتاجه ويحتاجه المتعامل معها، كما تهدف إلى نشر فكر المحاسبة

وتطويره من خلال عقد الندوات وتدريب الأفراد وإعداد الأبحاث والتقارير بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يعزز دور المؤسسات المالية الإسلامية ويقدم لها الحلول والأفكار والمقترحات التي تخدم عملها ولا تتعارض مع أحكام الشرع الإسلامي، ويشجع في نفس الوقت على الاستثمار والإبداع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. (الأيوفي، 2022).

2.4.1 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية مع معيار المحاسبة المالية رقم (1): العرض والإفصاح العام في القوائم المالية

تعتبر سياسة العرض والإفصاح من أهم السياسات التي يجب للبنك الإسلامي أن يعتني بها وأن يراعيها، وأن تكون مطابقة لما نص عليها معيار الإفصاح والعرض العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. فلها الأثر البارز في زيادة شفافية الإفصاح وبالتالي تقليل مخاطر الفساد والاحتيال والسرقة.

والإفصاح هو عملية تقديم المعلومات الهامة والواضحة والدقيقة عن المؤسسات الاقتصادية للجهات التي ترتبط بها بمصالح أو أعمال حالية أو مستقبلية، وبالتالي يجب عرض تلك المعلومات بصورة واضحة ولغة مفهومة وبيانات شاملة، ومن أنواعه: الإفصاح الكامل الذي يعني شمولية المعلومات والتقارير المالية، والإفصاح العادل الذي يعطي المعلومات بالقدر الكافي دون ترجيح فئة على أخرى، والإفصاح الكافي الذي يوفر الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية والمالية حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى. (عبد الرحمن، 2017).

إن التتبع العام في التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الفلسطينية يظهر مدى التزام البنوك بمعيار العرض والإفصاح العام، وذلك من خلال تضمين التقارير السنوية بكل الإفصاحات التي اشترطها المعيار والتي نص عليها.

ويأتي ذلك متوافقاً مع دراسة د. محمد سليمان عبد الرحمن (عبد الرحمن، 2017)، في بحثه: أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على البنوك الإسلامية. حيث خلص البحث إلى إدراك إدارة البنوك الإسلامية في فلسطين العمل بكل جدية بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام وبالشكل الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الإسلامية.

وأيضاً دراسة أحمد عبد الهادي شبير (شبير، 2017)، في بحثه: مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بمعيار العرض والافصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في القوائم المالية. حيث خلصت الدراسة إلى أن إدارات البنوك الإسلامية في فلسطين تحرص على اتباع طريقة عرض للبنود في القوائم المالية. وأن هنالك درجة كبيرة من مستوى الإفصاح عن المعلومات الأساسية والسياسات المحاسبية في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

نص المعيار

"ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواطنها أو أحجامها. وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في المعيار، فيجب الإفصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية". (الأيوفي، 2022).

شكل (4)

المجموعة الكاملة للقوائم المالية التي تنشرها المصارف الإسلامية حسب الأيوفي

المصدر: إعداد الباحث.

مدى التزام البنوك الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام في تقاريرها المالية السنوية، البنك الإسلامي الفلسطيني أنموذجاً

تتوافق هذه الدراسة مع ما توصل إليه الباحث أ. ياسر عبد طه الشرفا (الشرفا، 2007)، في بحثه المنشور في مجلة الجامعة الإسلامية بعنوان: "مدى التزام البنوك الإسلامية الفلسطينية بمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار".

حيث ناقش الباحث مدى التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، فقام بدراسة التقرير السنوي للبنك للعام 2005م.

وخلص الباحث إلى نتائج عدة أهمها:

- عدم وجود قياسٍ موضوعيٍ لعملية توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة. وهو خلافاً لما نص عليه معيار المحاسبة رقم (5).
- يراعي البنك الإسلامي مبدأ الإفصاح عن معدلات العائد الموزعة على الودائع وعلى ودائع المساهمين. ولكنه يقوم بخلط أموال المساهمين بأموال المودعين مما يؤدي ذلك إلى عدم دقة الإفصاح.

جاء في السياسات المحاسبية للبنك الإسلامي الفلسطيني:

"**أسس الإعداد:**

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية واستناداً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للبنك. يلتزم المصرف بالقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية، وتم إظهار الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة.

تم إعداد القوائم المالية بالدولار الأمريكي والذي يمثل عملة الأساس للبنك.

تطبق المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في حال عدم وجود معايير صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى حين صدور معايير محاسبة مالية إسلامية تحل محلها". (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

ثم أوضح البنك التزامه بتطبيق المعيار:

" معيار المحاسبة المالي رقم (1) – المعدل 2021 (العرض العام والإفصاح في القوائم المالية) يحدد ويحسن معيار المحاسبة المالية رقم 1- المعدل "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية" العرض الشامل ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل معيار المحاسبة المالية رقم 1.

"يسري المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). تتماشى معيار المحاسبة المالية رقم 1- المعدل 2021 مع التعديلات التي تمت على "الإطار المفاهيمي للتقارير المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAIOFI)" (المعدل 2020) (الإطار المفاهيمي).

سيساعد معيار المحاسبة المالية رقم 1- المعدل 2021 على إعداد قوائم مالية واضحة وشفافة ومفهومة، وسيساعد بدوره مستخدمين القوائم المالية على اتخاذ قرارات اقتصادية أفضل". (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

ومن خلال استعراض التقرير المالي السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني للسنة المالية 2021، يظهر التزام البنك بتنفيذ قرارات المعيار المحاسبي: العرض والإفصاح العام في القوائم المالية. (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

1. قائمة المركز المالي. حيث ظهر في القائمة

أ. الموجودات: وما تشمله من نقد وأرصدة أخرى لدى سلطة النقد وبنوك ومؤسسات مصرفية، وتمويلات مباشرة، وموجودات مالية من خلال قائمتي الدخل والدخل الشامل، وموجودات بالكلفة المطفأة، واستثمارات عقارية وفي شركات حليفة، وعقارات وممتلكات، ومشاريع تحت التنفيذ، وغيرها.

ظهرت البيانات المالية السنوية لبند الموجودات للبنك الإسلامي الفلسطيني، على النحو التالي:

- 2019: $1,315,246,083
- 2020: $1,511,331,316
- 2021: $1,656,425,003 (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

ب. المطلوبات: وما تشمله من ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية، وودائع العملاء، وتأمينات نقدية، ومخصصات متنوعة، ومخصصات الضرائب، ومطلوبات متعلقة بعقود الإيجار.

ظهرت البيانات المالية السنوية لبند المطلوبات للبنك الإسلامي الفلسطيني، على النحو التالي:

- 2019: $466,125,904
- 2020: 620,423,739
- 2021: $616,705,784 (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

ج. حقوق الملكية: وما تشمله من رأس المال المدفوع، وعلاوة الإصدار، واحتياطي إجباري، واحتياطي مخاطر مصرفية عامة، واحتياطي الاستثمارات العقارية، والتغير المتراكم في القيمة العادلة، والأرباح المدورة. (التقرير المالي السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني، ص93، 2022).

ظهرت البيانات المالية السنوية لبند حقوق الملكية للبنك الإسلامي الفلسطيني، على النحو التالي:

- 2019: $112,714,767
- 2020: $123,334,804
- 2021: $138,649,080 (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

2. قائمة الدخل. حيث ظهر في القائمة التالي

أ. الإيرادات: وما تشمله من إيرادات التمويل والاستثمارات، وأرباح عملات أجنبية، وحصة البنك من نتائج أعمال الشركات الحليفة، وأرباح الموجودات المالية بالقيمة العادلة وبالكلفة المطفأة، وأرباح توزيعات نقدية، وإيرادات أخرى.

ظهرت البيانات المالية السنوية لبند الإيرادات للبنك الإسلامي الفلسطيني، على النحو التالي:

- 2019: $58,121,705
- 2020: $56,381,206
- 2021: $64,553,233 (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

ب. المصروفات: وما تشمله من نفقات الموظفين، ومصاريف تشغيلية، ومخصص خسائر ائتمانية، واستهلاكات وإطفاءات، ومخصصات متنوعة ومصاريف تمويل وعقود إيجار.

ظهرت البيانات المالية السنوية لبند المصروفات للبنك الإسلامي الفلسطيني، على النحو التالي:

- 2019: ($40,356,999)
- 2020: ($42,378,598)
- 2021: ($45,377,142) (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

ج. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة.

3. قائمة التدفقات النقدية. حيث ظهر في القائمة

أ. أنشطة التشغيل: وما تشمله من أرباح قبل الضرائب، وخسائر موجودات بالقيمة العادلة، وخسائر تدني استثمارات عقارية، ومخصصات متنوعة، وتوزيعات أرباح نقدية، وغيرها.

ظهرت البيانات المالية السنوية لبند أنشطة التشغيل للبنك الإسلامي الفلسطيني، على النحو التالي:

- 2019: ($70,250,469)
- 2020: ($44,242,737)
- 2021: ($15,369,610) (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

ب. أنشطة الاستثمار: وما تشمله من توزيعات أرباح نقدية من الشركات الحليفة، وبيع استثمارات عقارية، وشراء موجودات مالية بالقيمة العادلة، وتوزيعات أرباح نقدية مقبوضة، وغيرها.

ظهرت البيانات المالية السنوية لبند أنشطة الاستثمار للبنك الإسلامي الفلسطيني، على النحو التالي:

- 2019: ($9,738,129)
- 2020: $4,450,317
- 2021: $19,654,023 (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

ج. أنشطة التمويل: وما تشمله من عقود إجارة متنوعة، وحسابات الاستثمار المطلقة.

ظهرت البيانات المالية السنوية لبند أنشطة التمويل للبنك الإسلامي الفلسطيني، على النحو التالي:

- 2019: $89,647,269
- 2020: $29,748,432
- 2021: $132,190,052 (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

4. قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة

حيث أفصح البنك عن إيرادات بيوع المرابحة، والتورق، وتمويل الاستصناع، والمضاربة، وعوائد الاستثمارات لدى البنوك الإسلامية، وإيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك.

ظهرت البيانات المالية السنوية لبند التغيرات في الاستثمارات للبنك الإسلامي الفلسطيني، على النحو التالي:

- 2019: $49,918,185
- 2020: $48,989,167
- 2021: $54,942,566 (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

5. قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة

حيث أفصح البنك عن نسبة الزكاة الواجبة على السهم والتي بلغت 5.69% دولار أمريكي لسنة 2021 و5.57% دولار أمريكي لسنة 2020، و0.0497 دولار أمريكي لسنة 2019 لكل سهم. (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021)

6. قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الإقراض

حيث أفصح البنك عن إجمالي التمويل المستقر المتاح، وإجمالي التمويل المستقر المطلوب، وصولاً إلى نسبة صافي التمويل المستقر والتي بلغت 173%.

ظهرت البيانات المالية السنوية لبند إجمالي التمويل المستقر المطلوب للبنك الإسلامي الفلسطيني، على النحو التالي:

- 2019: $634,152,587
- 2020: $827,468,908
- 2021: $733,011,329 (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

مما سبق يظهر التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام في تقاريره المالية السنوية والتي تتوافق مع معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

2.4.2 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2): المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

تتوافق هذه الدراسة مع دراسة (عزوز، 2016)، والتي كانت بعنوان: واقع التزام المصارف الإسلامية الجزائرية بمتطلبات معيار المرابحة للآمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

حيث ناقش الباحث مدى التزام المصارف الإسلامية بمتطلبات معيار المرابحة للآمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها: لم تلتزم المصارف الإسلامية بجميع متطلبات المعيار، وإنما التزمت ببعض بنوده فقط.

نص المعيار

"ينطبق هذا المعيار على الموجودات المتاحة للبيع بالمرابحة أو المرابحة للآمر بالشراء، وعلى إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر تلك الموجودات وعلى ذمم المرابحات، سواء اشترى المصرف تلك الموجودات من أمواله الذاتية، أم من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلقة، أم من أموال حسابات الاستثمار المقيدة.

وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار واضطر المصرف للعمل بما يخالفه فيجب الإفصاح عن ذلك". (الأيوفي، 2022).

متطلبات الإفصاح ومدى التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بتنفيذ قرارات المعايير الدولية (الأيوفي) في إعداد التقارير السنوية المالية 2019-2021

1. "يجب على المصرف أن يفصح في الإيضاحات حول القوائم المالية عما إذا كان يطبق في المرابحة للآمر بالشراء مبدأ الإلزام في الوعد أو عدم الإلزام". (الأيوفي، 2022).

جاء في التقرير المالي السنوي للبنك: "المرابحة للآمر بالشراء. إن المرابحة للآمر بالشراء هي عقد بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البنك مع زيادة ربح معلوم متفق عليه وهي من بيوع الأمانة التي يعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة بالإضافة للمصروفات المعتادة وتحديد ربح البنك. يقوم البنك بتطبيق مبدأ الإلزام بالوعد في عقود المرابحة وبما ينسجم مع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية". (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

2. "يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (1) بشأن العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية". (الأيوفي، 2022).

جاء في التقرير المالي السنوي للبنك

"معيار المحاسبة المالي رقم (1) – المعدل 2021 (العرض العام والإفصاح في القوائم المالية) يحدد ويحسن معيار المحاسبة المالية رقم 1– المعدل (العرض العام والإفصاح في القوائم المالية) العرض الشامل ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 1. يسري المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). تتماشى معيار المحاسبة المالية رقم 1 المعدل 2021 مع التعديلات التي تمت على "الإطار المفاهيمي للتقارير المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)" (المعد 2020) (الإطار المفاهيمي). سيساعد معيار المحاسبة المالية رقم 1 – المعدل 2021 على إعداد قوائم مالية واضحة وشفافة ومفهومة، وسيساعد بدوره مستخدمين القوائم المالية على اتخاذ قرارات اقتصادية أفضل". (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

ظهرت البيانات المالية السنوية للإفصاح عن التمويل بالمرابحة للبنك الإسلامي الفلسطيني، على النحو التالي:

- 2019: $43,809,988
- 2020: $44,002,924
- 2021: $47,260,884 (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

2.4.3 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية مع معيار المحاسبة المالية رقم (3): التمويل بالمضاربة

نص المعيار

"ينطبق هذا المعيار على عمليات التمويل بالمضاربة التي يقوم بها المصرف بصفته رب مال، وعلى العمليات المتعلقة بالمال الذي يقدمه المصرف لاستخدامه مضاربة منذ بدايتها وحتى نهايتها، سواء كان رأس مال المضاربة من أموال المصرف الذاتية أم من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلقة، أم من أموال حسابات الاستثمار المقيدة كما ينطبق هذا المعيار على العمليات المتعلقة بحصة المصرف في أرباح المضاربة أو خسائرها". (الأيوفي، 2022).

متطلبات الإفصاح

1. "يجب الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية للفترة عما إذا كان المصرف قد كون مخصصاً لانخفاض قيمة موجودات المضاربة خلال تلك الفترة المالية". (الأيوفي، 2022).

جاء في التقرير المالي السنوي للبنك:

"يتم إدراج عقود التمويل بالكلفة بعد تنزيل الأرباح المعلقة ومخصص تدني التمويلات، بالصافي. يتم تكوين مخصص تدني لعقود التمويل إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التمويل وعندما يمكن تقدير هذا التدني، تسجل قيمة التدني في قائمة الدخل والدخل الشامل.

يتم تعليق أرباح عقود التمويلات غير العاملة (المتعثرة) الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

يتم شطب التمويلات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من مخصص التدني ويتم تحويل أي فائض في المخصص إن وجد لقائمة الدخل. ويحول المحصل من التمويلات المشطوبة سابقاً إلى الإيرادات". (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

2. "يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (1) بشأن معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية". (الأيوفي، 2022).

جاء في التقرير المالي السنوي للبنك

"معيار المحاسبة المالي رقم (1) – المعدل 2021 (العرض العام والإفصاح في القوائم المالية) يحدد ويحسن معيار المحاسبة المالية رقم 1 – المعدل (العرض العام والإفصاح في القوائم المالية) العرض الشامل ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 1. يسري المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). تتماشى معيار المحاسبة المالية رقم 1 – المعدل 2021 مع التعديلات التي تمت على "الإطار المفاهيمي للتقارير المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)" (المعد 2020) (الإطار المفاهيمي). سيساعد معيار المحاسبة المالية رقم 1– المعدل 2021 على إعداد قوائم مالية واضحة وشفافة ومفهومة، وسيساعد بدوره مستخدمين القوائم المالية على اتخاذ قرارات اقتصادية أفضل". (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

ظهرت البيانات المالية السنوية للإفصاح عن التمويل بالمضاربة للبنك الإسلامي الفلسطيني، على النحو التالي:

- 2019: $1,762,417
- 2020: $1,496,525
- 2021: $1,374,165 (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

2.4.4 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية مع معيار المحاسبة المالية رقم (4): التمويل بالمشاركة

نص المعيار

"ينطبق هذا المعيار على عمليات التمويل بالمشاركة التي تقوم بها المصارف، سواء كانت المشاركة ثابتة (قصيرة أو طويلة الأجل) أم متناقصة (منتهية بالتمليك)، وسواء كان رأس مال المشاركة من أموال المصرف الذاتية، أم من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلقة، أم من أموال حسابات الاستثمار المقيدة، كما ينطبق هذا المعيار على العمليات المتعلقة بحصة المصرف في أرباح المشاركة أو خسائرها". (الأيوفي، 2022).

متطلبات الإفصاح

1. "يجب الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية للفترة عما إذا كان المصرف قد كون مخصصاً لانخفاض قيمة حصته في عمليات التمويل بالمشاركة خلال تلك الفترة". (الأيوفي، 2022).

جاء في التقرير المالي السنوي للبنك

"هو تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منهما متملكاً حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقة لنصيبه من الأرباح. وتقسم الخسارة على قدر حصة كل في رأس المال. تدرج المشاركة

بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد تنزيل الأرباح المعلقة ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة". (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

2. "يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (1) بشأن معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية". (الأيوفي، 2022).

جاء في التقرير المالي السنوي للبنك: "معيار المحاسبة المالي رقم (1) – المعدل 2021 (العرض العام والإفصاح في القوائم المالية) يحدد ويحسن معيار المحاسبة المالية رقم 1– المعدل (العرض العام والإفصاح في القوائم المالية) العرض الشامل ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 1. يسري المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). تتماشى معيار المحاسبة المالية رقم 1– المعدل 2021 مع التعديلات التي تمت على "الإطار المفاهيمي للتقارير المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)" (المعد 2020) (الإطار المفاهيمي). سيساعد معيار المحاسبة المالية رقم 1– المعدل 2021 على إعداد قوائم مالية واضحة وشفافة ومفهومة، وسيساعد بدوره مستخدمين القوائم المالية على اتخاذ قرارات اقتصادية أفضل". (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

معيار المحاسبة المالية رقم (5): الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار. ومعيار المحاسبة المالية رقم (6): حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها. حيث تم استبدالهما بمعيار المحاسبة المالية رقم (27): حسابات الاستثمار. (الأيوفي، 2022).

2.4.5 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية مع معيار المحاسبة المالية رقم (27): حسابات الاستثمار

نص المعيار

"ينطبق هذا المعيار على حسابات الاستثمار التي تديرها المؤسسات المالية الإسلامية، سواء أكانت تلك الحسابات مضمنة في الميزانية العمومية أو غير مضمنة فيها، مقيدة أو غير مقيدة". (الأيوفي، 2022).

متطلبات الإفصاح

"ينبغي الإفصاح عن النسب الخاصة بتخصيص الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية ومختلف أصحاب حسابات الاستثمار التي استخدمتها المؤسسة المالية الإسلامية..". (الأيوفي، 2022).

جاء في التقرير المالي السنوي للبنك

"يتم توزيع الأرباح على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة حسب سياسة التوزيع المعتمدة لدى إدارة البنك وذلك بعد تنزيل حصة البنك كمضارب وبالنسب المحددة في سياسة التوزيع.

يتم توزيع أرباح التمويلات والاستثمارات الممولة بشكل مشترك من حسابات الاستثمارات المطلقة ومصادر البنك الذاتية (حسابات التمويل المشترك) على أساس معدل الرصيد الشهري لهذه الاستثمارات. ويتم التوزيع لكافة العملات وفق التالي:

شكل (5)

نسب مشاركة الأرباح بين ألبنك وأصحاب الودائع

	نسبة مشاركة الودائع في الأرباح		حصة البنك كمضارب		حصة المودعين	
	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠
	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)
ودائع التوفير والتأمينات النقدية المشاركة في الأرباح	٤٠	٤٠	٧٠	٧٠	٣٠	٣٠
ودائع لأجل تستحق خلال شهر	٤٠	٤٠	٧٠	٧٠	٣٠	٣٠
ودائع لأجل تستحق خلال ٣ أشهر	٤٠	٤٠	٧٠	٧٠	٣٠	٣٠
ودائع لأجل تستحق خلال ٦ أشهر	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥	٣٥	٣٥
ودائع لأجل تستحق خلال سنة	٧٥	٧٥	٣٥	٣٥	٦٥	٦٥
شهادات إيداع إسلامية سنوية	٧٥	٧٥	٣٥	٣٥	٦٥	٦٥

يتحمل البنك كافة المصاريف الإدارية كما تم أيضاً تعديل نسب الأرباح الموزعة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من قبل الإدارة التنفيذية وذلك اعتماداً على نتائج أعمال البنك والنسب السائدة في السوق". (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

ظهرت البيانات المالية السنوية للإفصاح عن حسابات الاستثمار المطلقة للبنك الإسلامي الفلسطيني، على النحو التالي:

- 2019: $49,918,185
- 2020: $48,989,167
- 2021: $54,942,566 (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

2.4.6 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية مع معيار المحاسبة المالية رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك

حيث تم استبداله بمعيار المحاسبة المالية رقم 32: الإجارة. (الأيوفي، 2022).

معيار المحاسبة المالية رقم (32): الإجارة

نص المعيار

"يتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية لموجودات الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بصفة المصرف مؤجراً أو مستأجراً، وكذلك إيرادات ومصروفات تأجير أو استئجار هذه الموجودات". (الأيوفي، 2022).

متطلبات الإفصاح

"يفصح المصرف في الإيضاحات حول القوائم المالية عن إجمالي الموجودات المؤجرة مبوبة حسب الفئات الرئيسة، مطروحاً منها مجمع الاستهلاك الخاص بها في تاريخ قائمة المركز المالي". (الأيوفي، 2022).

جاء في التقرير المالي السنوي للبنك

"حق استخدام الأصول

يقوم البنك بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار(أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام).

يتم الاعتراف بحق استخدام الأصل بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم مطلوبات عقود الإيجار."

كما ظهرت إيرادات عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في التقرير المالي السنوي، فكانت في عام 2021: 583,649 $، وفي عام 2020: 272,044 $. (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

ظهرت البيانات المالية السنوية للإفصاح عن الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك للبنك الإسلامي الفلسطيني، على النحو التالي:

- 2019: $253,540
- 2020: $272,044
- 2021: $583,649 (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

2.4.7 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية مع معيار المحاسبة المالية رقم (10): الاستصناع والاستصناع الموازي

نص المعيار

"يتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية الواجبة الاتباع في عقود الاستصناع والاستصناع الموازي في القوائم المالية للمصارف لقياس وإثبات تكاليف وإيرادات الاستصناع والاستصناع الموازي، وقياس وإثبات المكاسب والخسائر الناتجة عن هذه المعاملات، وطرق عرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف". (الأيوفي، 2022).

متطلبات الإفصاح

"يفصح المصرف في قوائمه المالية عن إيرادات وأرباح عقود الاستصناع المثبتة عن الفترة المالية". (الأيوفي، 2022).

جاء في التقرير المالي السنوي للبنك إيرادات عقود الاستصناع، فكانت في العام 2021: 2,346,709 $، وفي العام 2020: 2,051,505 $. (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

ظهرت البيانات المالية السنوية للإفصاح عن التمويل بالاستصناع والاستصناع الموازي للبنك الإسلامي الفلسطيني، على النحو التالي:

- 2019: $1,640,798

- 2020: $2,051,505
- 2021: $2,346,709 (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

2.4.8 مدى مطابقة التقارير المالية السنوية مع معيار المحاسبة الماليـــة رقـــم (11): المخصصـــات والاحتياطات

نص المعيار

"في حالة حدوث خسارة متعلقة بالبنود خارج المركز المالي يجب تكوين مخصص لهذه الخسارة، كمـــا يشمل المعيار الاحتياطات التي تجنبها المصرف سواء من داخل أموال المضارب، قبل اقتطاع نصـــيب المضارب وهو (احتياطي معدل الأرباح) أم من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع نصـــيب المضارب وهو (احتياطي مخاطر الاستثمار)." (الأيوفي، 2022).

متطلبات الإفصاح

"يجب أن يفصح المصرف في الإيضاحات حول القوائم المالية عن إجمالي مبلغ المخصـــص الخـــاص لموجودات الذمم والتمويل والاستثمار، مع بيان الرصـــيد فـــي بدايـــة الفتـــرة الماليـــة، والإضـــافات والاستخدامات والاستردادات خلال الفترة المالية، والرصيد في نهاية الفترة المالية مع بيان الحالات التي تم فيها الاسترداد كلياً أو جزئياً للمخصصات ذات الأهمية". (الأيوفي، 2022).

جاء في التقرير المالي السنوي للبنك

"إحتياطي إجباري

وفقاً لقانون الشركات وقانون المصارف يقتطع ما نسبته 10% من الأرباح الصافية تخصص لحســـاب الإحتياطي الإجباري. لا يجوز وقف هـــذا الإقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ لهذا الحساب ما يعـــادل رأس مال البنك. لا يجوز توزيع الإحتياطي الإجباري على المساهمين إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 1,5% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية والفوائد والأرباح المعلقة و0.5% من التسهيلات الائتمانيةغير المباشرة. وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2013/53)، لا يتم تكوين إحتياطي مخاطر مصرفية عامة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال انطبقت عليها الشروط الواردة في التعميم. قام البنك خلال عام ٢٠١٨ بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وتسجيل أثر المعيار من حساب هذا الاحتياطي بما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/2). (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

ظهرت البيانات المالية السنوية للإفصاح عن المخصصات والاحتياطات للبنك الإسلامي الفلسطيني، على النحو التالي:

- 2019: $11,842,424
- 2020: $11,261,541
- 2021: $14,656,529 (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

الفصل الثالث

أثر إدارة الأصول الانتاجية ومعدلات التضخم والودائع والنقد الاحتياطي والأرباح السنوية على سياسة توزيع الأرباح (التوزيعات النقدية وغير النقدية) في البنوك الإسلامية الفلسطينية

3.1 منهجية الدراسة

3.1.1 المقدمة

ركزت الدراسة في الفصول السابقة على أرباح البنوك الإسلامية الفلسطينية وتوزيعها ضمن مختلف الجوانب النظرية، وجاء هذا الفصل الخاص ليسلط الضوء على الجانب الإحصائي الذي يوضح أثر المتغيرات المستقلة: (الأصول الإنتاجية والنقد الاحتياطي والودائع والأرباح السنوية والتضخم) على المتغير التابع: توزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية، من خلال توضيح طرق جمع البيانات وتحديد المتغيرات التي تتناسب وروح الدراسة، ومن ثم الانتقال إلى الأساليب الإحصائية التحليلية.

3.1.2 متغيرات الدراسة

تتمثل الدراسة بوجود متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل.

أولاً: المتغير التابع

توزيعات الأرباح (Dividends)

وهو ما يأخذه المساهمون كتدفقات نقدية وغير نقدية مقابل استثماراتهم في البنك من خلال أسهم يطرحها البنك، وبالتالي فإن توزيع الأرباح يؤثر على سعر السهم السوقي، وهو ما أكدته دراسة (Jang & Lee, 2014)، فقد أثبتت الدراسة بأن توزيعات الأرباح لها أثر إيجابي على القيمة السوقية لأسهم البنك.

ويفترض الباحث في هذه الدراسة وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية ما بين القيمة السوقية لأسهم البنك الإسلامي وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية.

ثانياً: المتغيرات المستقلة

1. إدارة الأصول الانتاجية (ASS)

والأصول هي عبارة عن ممتلكات الشركات أو الأفراد، وعادة ما تكون قيمتها عالية، ويتم اللجوء إلى تسييلها لتغطية الالتزامات والمصروفات (الشواوره، 2019). بينما جاء في تعريف (اخوان، 2017)،هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة.

يستخدم معدل دوران الأصول الثابتة لقياس قدرة الشركة على توليد المبيعات باستخدام استثمارات الأصول الثابتة ويتم حسابها بالمعادلة التالية: صافي المبيعات / متوسط الأصول الثابتة (Kenton, 2023).

وقد أظهرت دراسة (شراب، 2006)، وجود علاقة طردية بين إدارة الأصول الانتاجية وسياسة توزيع الأرباح، وأكدت الدراسة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية تربط سياسة توزيع الأرباح للبنوك بأصولها الانتاجية، وأن وجود أصول ذات كفاءة عالية تدفع بالبنك إلى توزيع نسب أعلى من الأرباح.

فيفترض الباحث في هذه الدراسة وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية ما بين إدارة الأصول الانتاجية وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية.

وسيتم اعتماد نسبة (النقد + موجودات مالية للمتاجرة / إجمالي الودائع) كنسبة منسجمة مع متغيرات الدراسة واعتمادها للحصول على نسبة السيولة التي يمكن تحصيلها من الأصول الانتاجية، لتأتي موافقة مع دراسة (Jang & Lee, 2014) في الحكم على نسبة السيولة لدى البنوك.

2. النقد الاحتياطي (REM)

احتياطي العملة هو الكميات النقدية التي يحتفظ بها المصرف أو الدولة لأهداف معينة (حنفي، 2019)،

يعتبر احتياطي العملة أحد أهم العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في البنوك، حيث توصلت دراسة (YONG & Mazlina, 2016)، إلى وجود علاقة طردية بين معدل النقد الاحتياطي وسياسة توزيع الأرباح، فاحتمال توزيع الأرباح يرتفع مع وجود معدل احتياطي نقدي عالي مما يؤدي إلى خفض التضخم (Ahmed & Javid, 2008).

بينما أوضحت العديد من الدراسات أثر معدل التضخم على سياسة توزيع الأرباح، والتي توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لمعدل الاحتياطي النقدي على سياسة توزيع الأرباح منها دراسة (Mujaddidi, 2017).

بينما يفترض الباحث في هذه الدراسة وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية ما بين حجم البنك الإسلامي وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية.

3. الودائع (DEP)

تمثل الودائع لدى المصارف الإسلامية والتجارية أهمية كبيرة ومورد أساسي لنشاطات البنك الاستثمارية والتجارية، فهي ضرورية لعمليات الاستثمار، والاقراض، وتقديم التسهيلات المصرفية، ودعم برامج التمويل. بعبارة أخرى إن المصارف بكافة أنواعها تتعامل بأموال الغير استثماراً وإقراضاً (حسين، 2016).

وقد أكدت دراسة (Zaman & Hassan, 2015)، أن معدل الودائع البنكية كلما ارتفعت أدت إلى دفع توزيعات أرباح بشكل أكبر، وأيضاً دراسة (Ozuomba, 2016)، التي قاست أثر الودائع فاعتبرت زيادة معدل الودائع لها أثر في توزيع الأرباح ودفع توزيعات نقدية بشكل سنوي.

ويفترض الباحث في هذه الدراسة وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية ما بين معدل الودائـــع وسياســـة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية.

4. الأرباح السنوية (PRF)

تتمثل الأرباح السنوية بالمعادلة التالية: الدخل الإجمالي – المصروفات. حيث تعـــد الأربـــاح الســـنوية مؤشراً مهماً على جودة الأنشطة الاستثمارية وكفاءتها، مما يدفع البنك بتوزيع الأرباح على المستثمرين (الربابعة، 2012).

وقد أكدت دراسة (شراب ص.، 2006)، أن ارتفاع معدل الأرباح السنوية يؤثر على سياســـة توزيـــع الأرباح من خلال دراسة عينة من الشركات الخاصة الأردنية والعراقية.

ويفترض الباحث في هذه الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية إيجابية بين معـــدل الأربـــاح الســـنوية وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية.

5. التضخم (INF)

ينشأ التضخم نتيجة اختلال بين الطلب والعرض الكلي، ومن مظاهره ارتفاع عام في الأسعار يصـــاحبه انخفاض في قيمة العملات (دريد و عيساوي، 2013). وقد أوضحت دراســـة (مخلـــوف، 2019)، أن البنوك تسعى عند زيادة معدلات التضخم إلى تعظيم سياسة توزيع الأرباح.

ويفترض الباحث في هذه الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية إيجابية بين معدلات التضـــخم وسياســـة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية.

شكل (6)

نموذج فرضيات الدراسة

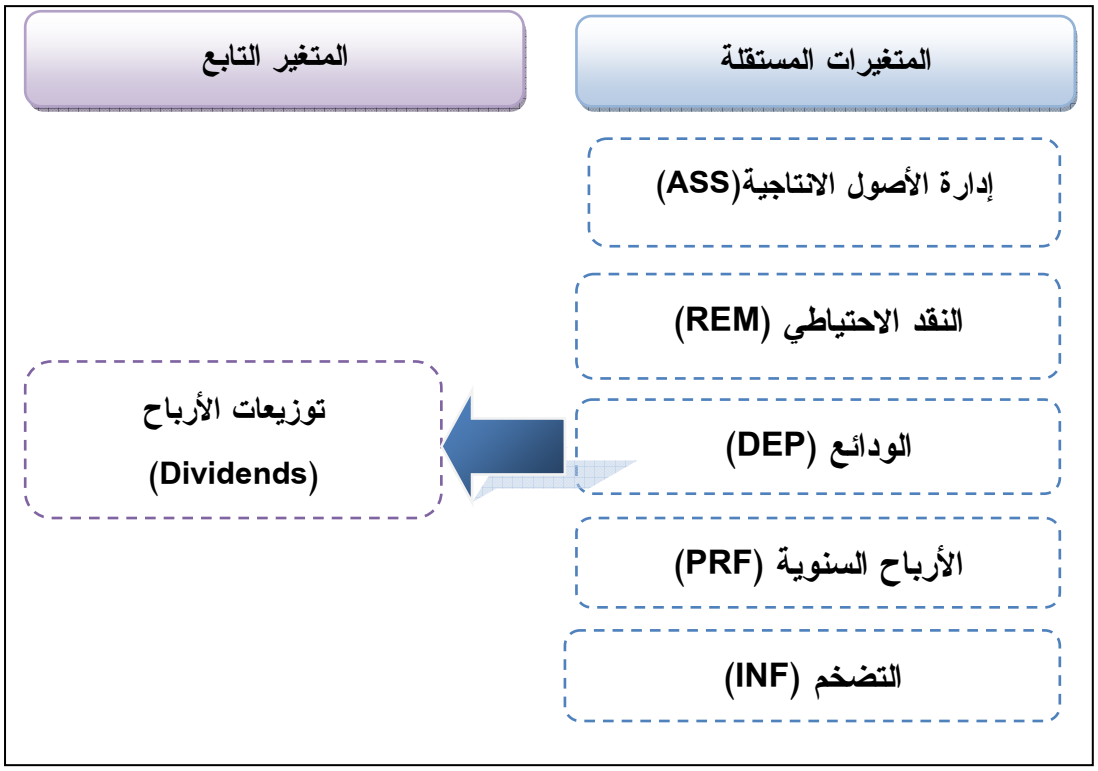

المصدر: إعداد الباحث.

3.1.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الإسلامية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، للأعوام 2011-2021. وتم اختيار هذه الفترة المالية على خلاف الفصول الأولى التي اقتصرت على السنوات المالية (2019-2021)؛ نظراً لحجم العينة التي تحتاج أكثر من 10 سنوات حتى تعتبر ذات قيمة إحصائية.

في حين بلغ عدد البنوك الإسلامية الفلسطينية ثلاثة، وهي: البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي، ومصرف الصفا.

3.1.4 بيانات الدراسة وطرق جمعها

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم اعتماد أسلوب (Panel Data Analysis) ويسمى هذا النوع من التحليل: Cross-Section Time-Series Data (Bruderl, 2005)، والذي يمتاز بتوفير كمية أكبر من المعلومات، ويساهم في زيادة حجم العينة ويعطي تقديرات أكثر كفاءة. (القضاة، 2020).

فيما سيتم الحصول على المعلومات بالرجوع إلى التقارير المالية السنوي المنشورة عبر بورصة فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة المالية 2011–2021.

3.1.5 أساليب تحليل البيانات

بما أن الدراسة قد اعتمدت أسلوب (Panel Data Analysis) والذي يأخذ بعين الاعتبار أثر العوامل الفردية وعامل الزمن، فإن أسلوب الأثر الثابت (Fixed Effect Model) يفترض ثبات العوامل الفردية وعامل الزمن وارتباطهما مع المتغيرات المستقلة، كما أكدت ذلك دراسة (Gujarati, 2003).

على عكس أسلوب الأثر العشوائي (Random Effect Model) الذي يفترض عشوائية ظهورها وعدم ارتباطها بالمتغيرات المستقلة. وعليه فإن أسلوب الأثر الثابت هو الأجدر والأكثر كفاءة في نتائج الدراسة.

ولمراعاة الاستخدام الأمثل لتحليل بيانات الدراسة، فسيتم استخدام Lagrange Multiplier (LM) Test، للمقارنة بين أسلوب Panel Data Analysis وPooled Data Analysis، للاختيار بين أسلوب الأثر الثابت والأثر العشوائي (Gujarati, 2003).

وكذلك نتائج (Variance Inflation Factor VIF)، لمعاينة مشكلة التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة. والأصل أنه إذا كان (VIF) > 10 = وجود ارتباط متعدد، وأن المتوسط = >10.

أما تحليل النتائج فسيقتصر على أسلوب نتائج (Hausman Test) و (LM) Lagrange Multiplier Test، لتلائمهما مع بيانات الدراسة وإعطاء أفضل نتائج تقدير لمعاملات الدراسة وأكثر فعالية وكفاءة.

3.2 اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

3.2.1 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

في هذا الجزء سيتم عرض أهم الإحصاءات الوصفية: كالانحراف المعياري، والمتوسط الحسابي، وأدنى وأعلى قيمة للبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وصولاً إلى مقارنة نتائج التحليل الوصفي.

يتبين من الجدول رقم (18) في الملحق (ب)، النتائج التالية:

- إدارة الأصول الإنتاجية (ASS): حيث بلغ الوسط الحسابي لنسبة الأصول الانتاجية (2.11)، وكانت أعلى قيمة (6.93)، بينما بلغت أدنى قيمة (4.24)، وهذا يوضح مدى الفرق بين البنوك الإسلامية الفلسطينية ومدى الاختلاف في سياسة توزيع الأرباح، وتفاوت القدرات على دفع التوزيعات بسبب اختلاف مستويات ربحيتها والمخاطر التي تواجهها.
- معدل النقد الاحتياطي (REM): حيث بلغ الوسط الحسابي لمعدل النقد الاحتياطي (3.49)، وكانت أعلى قيمة (6.05)، بينما بلغت أدنى قيمة (1.40)، وهذا يوضح مدى انخفاض معدلات النقد الاحتياطية بين البنوك الإسلامية الفلسطينية تبعاً لاختلاف الفرص الاستثمارية وحجم الاستثمارات.
- الودائع (DEP): حيث بلغ الوسط الحسابي للودائع (9.47)، وكانت أعلى قيمة (2.39)، بينما بلغت أدنى قيمة (2.06)، ويرجع هذا إلى حجم البنوك الإسلامية الفلسطينية واختلاف حجم الودائع لديها، مما يؤثر على قدرة دفع التوزيعات النقدية، ومدى المخاطر التي تواجهها مقابل الربحية المحققة.

- الأرباح السنوية (PRF): حيث بلغ الوسط الحسابي للأرباح السنوية (1.58)، وكانت أعلى قيمة (4.92)، وبلغت أدنى قيمة (2.77)، وهذا يوضح التباين الكبير في مقدار الأرباح السنوية البنوك الإسلامية الفلسطينية، ويرجع ذلك إلى مقدار أصولها وحجم البنوك.
- التضخم (INF): بلغ الوسط الحسابي للتضخم (1.13)، وكانت أعلى قيمة (2.87)، وأدنى قيمة (-0.73)، والانحراف المعياري (1.15)، ويرجع ذلك لاختلاف نسب السيولة بين البنوك الإسلامية الفلسطينية والاختلاف في سياسات توزيع الأرباح.

3.2.2 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

من خلال الجدول رقم (19) في الملحق (ب)، يظهر طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة، فيمكن من خلاله معرفة إن كان هناك ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة (Multicolinearity)، وقد أشارت دراسة (Oztik, 2016)، إلى طبيعة الارتباط الخطي، حيث يقتضي أن معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة إذا تجاوز نسبة 0.80، فإن ذلك يعني وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

وكما هو ملاحظ في مصفوفة الارتباط، فإن العلاقة بين المتغيرات المستقلة كانت مرتفعة وتعددت (0.80)، بحيث بلغت أقصى قيمة 0.9966، وهذا يعني وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.

3.2.3 نتائج اختبار VIF (Variance Inflation Factor)

سبق وأن تم اعتماد اختبار (Variance Inflation Factor: VIF)، لمعاينة مشكلة التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity). حيث أن قانون Variance Inflation Factor: $VIF_i = 1 / 1-R_i^2$. (POTTERS, 2023).

يظهر من الجدول رقم (20) في الملحق (ب)، نتائج اختبار الارتباط المتعدد، حيث أن الأصل إذا كان (VIF) > 10 = وجود ارتباط متعدد، وأن المتوسط = > 10. وهو ما أشارت إليه دراسة (Gujarati, 2003)، حيث أكدت وجود ارتباط متعدد إذا كانت قيمةVIF > 10.

وبما أن المتغيرات المستقلة (الأرباح الموزعة والتضخم والأرباح السنوية) هي أقل من 10، فهذا يدل على مدى الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة الثلاثة.

فيما كانت نتائج الاختبار للارتباط المتعدد بين كل المتغيرات المستقلة المستخدمة في الانحدار المتعدد أكبر من 10، فإن هذا يعد غير جيد للارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة. بحيث كان متوسط كافة المتغيرات = (49.82) وهذا يدل على عدم وجود ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة ككل.

3.2.4 نتائج تحليل الانحدار المشترك (على المدى الطويل)

يتم من خلال هذا التحليل التوصل إلى أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـــــ(REM, DEP, ASS, INF, PRF)، على المتغير التابع (نسبة الأرباح الموزعة TCD) والتي تشمل التوزيعات النقدية وغير النقدية.

الجدول رقم (21) في الملحق (ب) يظهر نتائج تحليل الانحدار المشترك المتعلق بالبنوك الإسلامية الفلسطينية على المدى الطويل، وتم التوصل إلى ما يلي:

1. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح السنوية (PRF) والأرباح الموزعة (TCD)، وهذا من أسس قواعد توزيع الأرباح لأن إدارة الأرباح لها علاقة بالتغير في رأس المال العامل، وهذا ما يتوافق مع دراسة (اللوزي، 2013)، وأيضاً دراسة (Savov, 2006).
   بينما تتعارض هذه النتيجة مع دراستي (السويطي، 2015)، ودراسة (شتيوي، 2009)، حيث توصلتا إلى وجود علاقة طردية وليست عكسية بين الأرباح السنوية وإدارة الأرباح الموزعة.

2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة في البنوك الإسلامية الفلسطينية بين الأصول الإنتاجية (ASS) والأرباح الموزعة (TCD)، حيث أن زيادة الأرباح الموزعة تزيد من معدل الأصول الإنتاجية، فالأصول الإنتاجية على المدى الطويل تعني زيادة إمكانية تحويل تلك الأصول إلى سيولة متاحة لتغطية الالتزامات المتداولة (عيسى، 2018).

وعليه فإن وجود أصول إنتاجية ذات كفاءة عالية وسيولة مستقبلية ممكنة يدفع البنوك إلى زيادة نسبة توزيع الأرباح وبالتالي ارتفاع معدل العائد على الأصول الإنتاجية. تتوافق هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (السويطي، 2015) التي أظهرت علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوزيعات النقدية والعائد على الأصول الإنتاجية بما يخص الشركات الباكستانية.

3. وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين معدل النقد الاحتياطي (REM) والأرباح الموزعة (TCD) في البنوك الإسلامية الفلسطينية، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (CHEN، 2023). ويعزو ذلك إلى أن البنوك ذات معدل النقد الاحتياطي تتمتع بازدياد في حجم نشاطاتها وبالتالي زيادة في توزيع الأرباح، حيث أن زيادة جودة الأرباح تقلل من حجم الاحتياطيات النقدية. (أسدي، 2019).

4. وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل معدل الودائع (DEP) والمتغير التابع الأرباح الموزعة (TCD) في البنوك الإسلامية الفلسطينية، حيث توافقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Platt, 2009).

فارتفاع معدل الودائع يعني إمكانية البنك من الدخول في نشاطات استثمارية عديدة وتفعيله لبرامج التمويل المختلفة وبالتالي تحقيق أرباح بنسبة أعلى، مما يعود بالأثر الإيجابي على توزيع الأرباح (نور ع.، 2003).

5. وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم (INF) والأرباح الموزعة (TCD) في البنوك الإسلامية الفلسطينية. تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (حفصي، 2016)، حيث تسعى

البنوك عند زيادة معدلات التضخم إلى توزيع الأرباح بهدف دفع الأموال إلى الأسواق لخلق فرص استثمارية وبالتالي زيادة أسعار الفائدة على التمويل. (عوض، 2013).

3.2.5 نتائج الدراسة الإحصائية

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج تتمثل بما يلي:

1. وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة بين الأصول الإنتاجية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية الفلسطينية، واعتباره دليلاً واضحاً على أن البنوك الإسلامية الفلسطينية تعتمد بشكل كبير في توزيع أرباحها على الأصول التي يمكن تسييلها مستقبلاً.
2. وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للنقد الاحتياطي على سياسة توزيع الأرباح، وأن حجم النقد لدى البنوك الإسلامية الفلسطينية هو ما يؤثر على قدرة البنوك على توزيع أرباحها.
3. من خلال تحليل البيانات الإحصائية تبين أيضاً وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الودائع ومعدل التضخم على سياسة توزيع الأرباح، يظهر ذلك طردياً فكلما ارتفعت نسبة الودائع ازدادت قدرة البنوك على توزيع الأرباح لوجود فرص استثمارية مقترنة بحجم الودائع والتي من الممكن استثمارها وتوظيفها.

3.2.6 توصيات الدراسة الإحصائية

أوصت الدراسة بما يلي:

1. ضرورة سعي البنوك الإسلامية الفلسطينية على تفعيل سياسات حديثة وجديدة لتوزيع الأرباح.
2. ضرورة مراقبة المتغيرات المستقلة ومعالجة المعيقات التي قد تواجهها. يظهر ذلك من الدراسة وحجم تأثير المتغيرات المستقلة في توزيعات الأرباح.

3. العمل على الاهتمام بزيادة معدلات الودائع لديها، ومواجهة مخاطر ارتفاع التضخم العام ضمن السياسات الاقتصادية المتاحة، بالتالي قدرة البنوك الإسلامية على الاستمرار بتوزيع الأرباح على المساهمين بشكل سنوي دون انقطاع.

4. أن تسعى البنوك الإسلامية بإعطاء أعلى توزيعات للأرباح على المساهمين مما يحقق رغبات وتطلعات المساهمين في البنوك الإسلامية الفلسطينية ويساعد على نموها وتطورها.

الخاتمة

إن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالة حالها حال غيرها من المؤسسات تسعى إلى الربح، مما يحتم عليها التعامل مع العمليات المصرفية وفقاً لحاجات المجتمع المختلفة، دون الخروج عن إطار الشريعة الإسلامية. فكما أن المصارف الإسلامية تتفق مع غيرها في الأصل العام وهو تحقيق الربح، فإنها تختلف عنها في وسيلة تحقيق الربح بعيداً عن طريق سعر الفائدة في الائتمان والقروض والودائع.

تناولت الدراسة جوانب عدة، شملت موارد الأموال في البنوك الإسلامية، وطبيعة الأرباح وأساليب إدارتها وتوزيعها، والفروق المالية بين البنوك الإسلامية الفلسطينية الثلاثة، ومدى التزام البنوك بتطبيق ما صدر عن المعايير الشرعية (الأيوفي)، وتحليلاً احصائياً لأثر إدارة الأصول الانتاجية ومعدلات التضخم والودائع والنقد الاحتياطي والأرباح السنوية على سياسة توزيع الأرباح.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1. وجود مصادر تمويل كبيرة لدى البنوك الإسلامية مما يجعلها قادرة على استعمال صيغ التمويل بوفرة، وأيضاً القدرة على استثمارها بما يحقق الأهداف الربحية.
2. أهمية الرقابة الشرعية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح غير المنضبطة شرعاً، ودورها الهام في إيجاد البدائل الشرعية التي تحقق تطلعات البنك كونه إسلامياً مع الحفاظ على الأرباح وتعظيمها.
3. أن إدارة الأرباح تحتاج إلى سياسات محاسبية تتلاءم مع أهداف وتوجهات البنوك الإسلامية.
4. أهمية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية السنوية كعنصر من عناصر جذب المستثمرين والمتعاملين.
5. وجود توجه مهم –بشكل عام– لدى إدارات البنوك الإسلامية بتطبيق قواعد المعايير الشرعية (الأيوفي).

6. كشف التحليل الإحصائي الدور المهم لتوزيع الأرباح في ارتفاع ربحية البنك، وتعظيم إدارته للأصول الإنتاجية، وزيادة النقد الاحتياطي، تبعاً لتوجه المستثمرين في استمرارية تعاملهم مع البنك لحصولهم على عوائد مجدية ومنتظمة. وأن البنوك الإسلامية الفلسطينية تعتمد بشكل كبير في توزيع أرباحها على الأصول التي يمكن تسييلها مستقبلاً.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. ضرورة تفعيل السياسات المحاسبية المنضبطة والمتوافقة مع هيئة المعايير الدولية للمحاسبة (الأيوفي)، وذلك لزيادة كفاءة التقارير المالية لسنوية الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية، وتحقيقاً للتكامل والعدالة في توزيع الأرباح بين البنك والأطراف المشتركة في الاستثمار.
2. ضرورة مراعاة جميع جوانب التقارير المالية في الإفصاح والشفافية دون إهمال أي عنصر حتى لو كان صغيراً.
3. ضرورة إلحاق بند مهم في التقارير المالية السنوية ينص على آلية توزيع الأرباح والقواعد والأسس التي اعتمدها البنك في عملية التوزيع، وذلك زيادة للوعي المحاسبي والمصرفي لدى شركاء البنك بطبيعة العمل في البنك، مما يعزز دوره التنافسي في الوسط المالي.
4. ضرورة قيام هيئة الرقابة الشرعية للبنك بعقد الدورات والمؤتمرات التي تهتم بعملية توزيع الأرباح، حتى ترتقي مهنة المحاسبة والمراجعة إلى أداة فاعلة في خدمة عملاء البنك والمجتمع ككل.
5. ضرورة فصل إيرادات العمليات المصرفية عن إيرادات العمليات الاستثمارية، وأي إيرادات يكون لأصحاب الودائع الحق فيها دون البنك.
6. ضرورة مراعاة حجم الأرباح التي يتلقاها المودعون مقارنة مع حجم الأموال التي قاموا بإيداعها، وألا يستأثر البنك بالربح الكبير لوحده.

المراجع العلمية

أولاً: المراجع العربية

أبو حفيظة، سهى. هارون، محمد. أحمد، عبد الرحيم. حرز الله، فادي. (10 نوفمبر، 2015). المرابحة للآمر بالشراء في البنوك الإسلامية في فلسطين. *المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية المتقدمة-جهار*، الصفحات 5-32.

أحمد الحسيني. (2019). *المحفظة الاستثمارية*.

الأحمد، سهيل. السرطاوي، علاء. (2018). *دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاجتماعية البنك الإسلامي العربي أنموذجًا*. نابلس-فلسطين: المؤتمر الدولي الثامن لكلية الشريعة بعنوان: الصيرفة الإسلامية في فلسطين بين الواقع والمأمول.

اخوان، سهام. (2017). *تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية الجزائرية "دراسة حالة عينة من البنوك العمومية بوكالات بسكرة خلال الفترة (2007-2017)"*. الجزائر: جامعة محمد خيضر.

أسدي، أماني عبد القادر. (2019). *أثر جودة الأرباح على قيمة الأسهم للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان للأوراق المالية*. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

إسماعيل، شمسية. (31 يناير، 2014). مبادئ استحقاق الربح في الفقه الإسلامي. *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية*، الصفحات 52-54.

الأيوفي. (2022). *المعايير الشرعية*. الرياض: دار الميمان.

باكير، محمد. (2019). حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية. *Linked in*، 22.

براضية، حكيم. بن علي، بلعزوز. (15 12، 2015). أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، الصفحات 74-96.

البرغوثي، عروبة. (2018). *متطلبات الشفافية والإفصاح في المصارف الإسلامية*. رام الله: مجلة الاتحاد العام للاقتصادين الفلسطينين.

بن زاير، مبارك. بن زاير، عبد الوهاب. (15 3، 2017). نظرية المالية السلوكية مقابل نظرية كفاءة الأسواق المالية. *مجلة البشائر الاقتصادية*، الصفحات 86-97.

بني لام، علي. (4 8، 2018). أثر حقوق المساهمين على إيراد الخدمات المصرفية – حالة دراسية من المصارف العراقية التجارية الخاصة. *مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث*، الصفحات 66-91.

الحاج أحمد، محمد محمد فياض. (2018). *أثر المخاطر المالية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية*. عمان-الأردن: جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

الحسناوي، سالم. (2018). *الإدارة المالية الحديثة*. عمان-الاردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع.

حسين، علي. (2016). *أثر الودائع في صافي دخل المصرف*. بغداد: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.

حفصي، رشيد. (2016). *دراسة وتحليل تأثير سياسة توزيع الأرباح على أداء أسهم المؤسسات المدرجة في السوق المالي – حالة سوق دبي المالي في الفترة مابين 2011 – 2014 –*. الجزائر: المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية.

حنفي، خالد هاشم عبد الحميد. (31 تموز، 2019). إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. *المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة*، الصفحات 597-628.

دريد، بلال.عيساوي، نصر الدين. (2013). *أثر التضخم على القوائم المالية وطرق معالجته حسب النظام المحاسبي المالي*. أم البواقي: جامعة أم البواقي.

الربابعة، ميساء قاسم. (2012). إدارة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية والتجارية الأردنية. *جامعة اليرموك*، صفحة 115.مخلوف، وسيم سليمان. (2019). *أثر سياسة توزيع الأرباح على ربحية الشركات (دراسة على المصارف في سوق عمان للأوراق المالية)*. سوريا: الجامعة الافتراضية السورية.

رضوان، هديب. (2020). *دور جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في تحسين الأداء المؤسسي دراسة حالة: البنك الإسلامي العربي*. غزة: جامعة الأقصى.

الريثي، عبد الله يحيى. (24 3، 2023). دراسة قياسية لمحددات الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية السعودية. *المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات*، الصفحات 4-16.

الزيدانيين، عبد القادر. سعادة، يوسف. الشاعر، محمد. (30 يونيو، 2017). أثر توظيف الودائع الاستثمارية على ربحية المساهمين: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية. *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية*، الصفحات 267-285.

سامر الكحلوت. (18 8، 2014). العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين. *المكتبة المركزية-الجامعة الإسلامية*، صفحة 104.

السبئي، صادق. (29 أيلول، 2021). التمويل بصيغة المشاركة، الواقع وآليات التطوير، دراسة ميدانية على عينة من المصارف الإسلامية في اليمن والسعودية. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، الصفحات 324-341.

سمحان، حسين. (2013). *أسس العمليات المصرفية الإسلامية*. عمان: دار لاميرة للنشر والتوزيع والطباعة.

السويطي، سميح محمد. (2015). *العلاقة بين جودة الأرباح وبين توزيعات الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين*. الخليل: جامعة الخليل.

شاهين، علي. (14 يناير، 2005). مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية. *مجلة الجامعة الإسلامية*، الصفحات 297-341.

شبانة، محمد جمال محمود. (2016). *آلية توزيع الأرباح في المصارف لإسلامية الفلسطينية: دراسة حالة البنك الوطني الإسلامي*. غزة: الجامعة الإسلامية.

شبير، أحمد عبد الهادي. (2017). *مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بمعيار العرض والافصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في القوائم المالية*. الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع.

شتيوي، أيمن أحمد. (2009). دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية علي ممارسات ادارة الارباح بالشركات المصرية. *المجلة العلمية (التجارة والتمويل)*، الصفحات 114-179.

شراب، صباح أسامة علي. (2006). *أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية "دراسة تطبيقية"*. غزة-فلسطين: الجامعة الإسلامية.

الشرفا، ياسر عبد طه. (2007). *مدى التزام البنوك الإسلامية الفلسطينية بمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار*. غزة: الجامعة الإسلامية.

شروقي، زين الدين. (30 6، 2018). محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية. *مجلة الإنماء للاقتصاد والتجارة*، الصفحات 153-171.

الشمري، صادق. (2022). *الصناعة المصرفية الإسلامية: مداخل وتطبيقات*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

الشواوره، علي قبلان. (21 3، 2019). أثر إدارة الارباح على الاداء المالي مقاسا في معدل العائد على الاصول والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عما. *مجلة جامعة الشرق الأوسط*، الصفحات 58-64.

الضرب، حسين. (2017). *اثر العائد والمخاطرة و قرار االستثمار في االداء المالي للمصرف (دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق لالوراق المالية)*. كربلاء-العراق: جامعة كربلاء.

عبد الرحمن، محمد سليمان. (2017). *أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الفلسطينية)*. غزة-فلسطين: الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا.

عبد الرزاق، محمد. (2012). *المكاسب غير الشرعية في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين*. نابلس-فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

عبد العزيز، نوال. (2020). طبيعة الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية. *أي عربي*، 35-37.

عبد الله، آمنة. مدلول، غصون. (1 نوفمبر، 2021). تحليل وقياس أثر جـودة الخـدمات المصـرفية الخاصة على زيادة القدرة التنافسية. *مجلة العلوم الإنسانيسة والطبيعية*، الصفحات 445-464.

عبيد، شاهر. (6 أغسطس، 2021). أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية علـى رضـا والتـزام عملاء البنك الإسلامي الفلسطيني. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسـات الاقتصـادية والإداريـة*، الصفحات 133-157.

عزوز، أحمد. (2016). *واقع التزام المصارف الإسلامية بمتطلبات معيار المرابحـة للآمـر بالشـراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية*. الجزائر: مجلة معارف.

العنزي، مرضي. (7 12، 2017). الإجارة المنتهية بالتمليك. *الألوكة*، صفحة 21.

عوض، وائل. (2013). *مدخل إلى الاقتصاد الكلـي*. عمـان-الأردن: دار وائـل للطباعـة والنشـر والتوزيع.

عيد، خالد عبد القادر. (2017). *الحساب الجاري*. القاهرة-مصر: مجلة البحوث والدراسات الشرعية.

عيسى، هيثم أحمد. (2018). *العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل*. سوريا: جامعة تشرين.

غربي، عبد الحليم. (2013). *قياس وتوزيع ألرباح يف البنوك إلسالمية*. حماة-وريا: مجموعة دار أبي الفداء العاملية للنشر والتوزيع والترجمة.

فيشوش، حمزة. (30 يونيو، 2020). مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسـلامية. *جامعـة محمد بوضياف-المسيلة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير*(1)، الصفحات 110-120.

قارش، جميلة. (2013). *ضوابط الربح وعوامل استحقاقه في الاقتصاد الإسلامي وعلاقتها بالمخـاطرة -دراسة وصفية تحليلية-*. الجزائر: جامعة باتنة.

القضاة، محمد عواد سالم. (2020). *اثر حجم العينة في دقة تقدير قدرة الفرد ودالة معلومات الاختبار*. عمان: مجلة كلية التربية بالمنصورة.

قندوز، عبد الكريم. (2022). *مؤسسات التمويل الإسلامي*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

اللوزي، خالد محمد. (2013). *أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم (دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان)*. عمان: جامعة الشرق الأوسط.

مسند أحمد.أحمد بن حنبل مسند أحمد. (1969). القاهرة: مؤسسة الرسالة.

مصرف الصفا. (2021). *التقرير المالي السنوي لمصرف الصفا*. رام الله: مصرف الصفا.

المصري، رفيق. (2001). *بحوث في المصارف الإسلامية*. الامارات: دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع.

المظاهري. أبو الكلام شفيق القاسمي.(2015). شرح قاعدتي الغنم بالغرم والخراج بالضمان. *الألوكة الشرعية*، 45-56.

موساوي، ياقوت. (2013). *دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسّسة" كلّية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*. أم البواقي: كلّية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي.

ندا، عزيزة. (5 10، 2019). معايير الجودة في عقد الاستصناع (دراسة فقهية). *مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا*، الصفحات 10-113.

نعيمة، برودي. (30 6، 2021). طرق احتساب أرباح الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، الصفحات 387-413.

نور، عبد الناصر. (2003). *العلاقة بين توزيعات الأرباح و العوائد السوقية غير العادية للأسهم و مدى تأثرها بربحية الشركة و حجمها و درجة مخاطرتها اللانظامية: دراسة ميدانية بين الشركات المساهمة العامة العراقية الأردنية*. الرياض: مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد و الإدارة.

نور، عبد الناصر. بركة، محمد ناصر. (22 7، 2019). أثر الإفصاح المالي وغير المالي على أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. *مجلة البلقاء للبحوث والدراسات*، صفحة 22.

النووي، محيي الدين. (2002). *المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج*. بيروت: دار ابن حزم.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Ahmed, H., & Javid, A. (2008). *Dynamics and determinants of dividend policy in Pakistan (evidence from Karachi stock exchange non-financial listed firms).* Munich: University Library of Munich, Germany.

Bruderl, J. (2005). *An Empirical Investigation into the Effect of Enhancing Airline Capacity on Load Factor: A Case of Kenya's Low-Cost Carriers.*

JAMES CHEN .(2023) .*Reserve Requirements: Definition, History, and Example* .

Jang, B., & Lee, H. (2014). *Liqidity-Adjuted Price-Dividend Ratios and Expected Returns.* Korea: Korean Finance Association.

Kagan, J. (2020). What Is Business Banking? Definition and Services Offered. *Investopedia*, 20-25.

Platt, H. (2009). *Financial Distress Comparison Across Three Global Regions.*

Puspitaningtyas, Z., Toha, A., & Prakoso, A. (2018-2019). Understanding the concept of profit as an economic information instrument: disclosure of semantic meanings. *Accounting and Financial Control*, pp. 27-36.

Savov, S. (2006, 7). Earnings Management, Investment, and Dividend Payments. *SSRN Electronic Journal*.

Hussain, M., Shahmoradi, A., & Turk, R. (2015, june 10). An Overview of Islamic Finance. *International Monetary Fund*, pp. 15-21.

Manglik, M. (2016, May 5). Research Paper Operating Margin Ratio (A Comparative Study of Selected Public and Private Sector Companies). *Research Gate*, pp. 65-77.

Ozuomba, C. (2016, Sep 9). The effect of dividend policies on wealth maximization – a study of some selected plcs. *Cogent Business & Management,* pp. 8-16.

Munir, Q. (2016, Oct 12). Handbook of Research on Financial and Banking Crisis Prediction through Early Warning Systems. *IGI Global*, p. 514.

Oztik, T. (2016, 12). Reliability and Validity of the Turkish Version of the Moral Development Scale for Professionals. *International Journal of Caring Sciences*, p. 770.

Jayathilaka, A. (2020, Dec 12). Operating Profit and Net Profit: Measurements of Profitability. *Scientific Research*, pp. 12-24.

Christiano, L. (2022, May 6). Modelling the Great Recession as a Bank Panic: Challenges. *Economica*, pp. 200-238.

Sutrisno, S., & Widarjono, A. (2022, October 31). Is Profit–Loss-Sharing Financing Matter for Islamic Bank's Profitability? The Indonesian Case. *MDPI*, pp. 207-211.

Alicia Tuovila 27) .Dec, 2022 .(Economic Profit (or Loss): Definition, Formula, and Example .*Invetopedia*.11-6 الصفحات ،

Kenton, W. (2023, 1 16). Fixed Asset Turnover Ratio Explained With Examples. *Investopedia*.

POTTERS, C. (2023, 2 12). A variance inflation factor (VIF) is a measure of the amount of multicollinearity in regression analysis. *INVESTOPEDIA*.

YONG, T., & Mazlina, M. (2016, 2 29). Determinants of Dividend Payout Ratio: Evidence from Malaysian Public Listed Firms. *Journal of Applied Environmental and Biological Sciences*, pp. 48-54.

Gujarati, D. (2003, 4 8). Influential Observations in Stochastic Model of Divisia Index Numbers with AR(1) Errors. *Applied Mathematics*, pp. 5-16.

Zaman, K., & Hassan, S. (2015, 6 1). The Relationship between Growth-Inequality-Poverty Triangle and Environmental Degradation: Unveiling the Reality. *Arab Economic and Business Journal*, pp. 57-71.

Mujaddidi, M. (2017, 7 1). Profit Distribution in the Islamic Banks-Daily Product Basis and Allocation of Weightages. *Journal of Islamic Business and Management*, pp. 39-51.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

البنك الإسلامي العربي. (31 12، 2021). *https://aib.ps/*. تم الاسترداد من موقع البنك الإســـلامي العربي على الانترنت: https://aib.ps/

البنك الإسلامي الفلسطيني. (31 12، 2021). *https://www.islamicbank.ps/*. تم الاسترداد مـــن موقع البنك الإسلامي الفلسطيني على الانترنت: https://www.islamicbank.ps/

بورصة فلسطين. (25 12، 2021). *بورصة فلسطين*. تم الاسترداد من بورصة فلسطين:
https://web.pex.ps/eyJDT05UUkVTSUQiOiJDb21wYW55UHJvZmlsZVB
hZ2UiLCJJU0NPTlQiOnRydWUsIkxBTkdJRCI6Ijc4IiwiTUFJTlBBUkVO
VElEIjoyOTksIk1FTlVJRCI6MzI4LCJPVkVSVklFV0lURU1JRCI6NzkzL
CJQQVJFTlRJRCI6Mz

سلطة النقد الفلسطينية. (2022). *التقرير المالي السنوي*. رام الله: سلطة النقد الفلسطينية.

سلطة النقد الفلسطينية. (2022). *قانون رقم (2) لسنة 1997م*. تم الاسترداد من
https://maqam.najah.edu/legislation/85/:
/https://maqam.najah.edu/legislation/85

الطالب، غسان. (24 8، 2019). *https://yemen-yba.com/6283/*. تم الاسترداد من موقع الغد:
https://yemen-yba.com/6283

الملاحق

ملحق (أ)

التحليل الإحصائي

التحليل الوصفي للمتغيرات:

Variable |ObsMeanStd. Dev.MinMax

ASS|122.11e+091.22e+096.93e+084.24e+09

REM|123.49e+081.52e+081.40e+086.05e+08

DEP|129.47e+086.20e+082.39e+082.06e+09

PRF |121.58e+07684297949212052.77e+07

INF|121.13751.151411-.732.87

TCD |121.04e+07595190323298471.99e+07

اختبار عامل التضخم:

Variable |VIF1/VIF

REM |113.170.008836

DEP |112.870.008860

TCD |9.840.101638

INF |7.680.130184

PRF |5.550.180076

Mean VIF |49.82

الارتباط بين المتغيرات:

```
. corr ASS REM DEP PRF INF TCD
(obs=12)
```

	ASS	REM	DEP	PRF	INF	TCD
ASS	1.0000					
REM	0.9942	1.0000				
DEP	0.9966	0.9884	1.0000			
PRF	0.8820	0.8667	0.8682	1.0000		
INF	-0.4902	-0.5309	-0.4356	-0.4896	1.0000	
TCD	0.4948	0.5281	0.4295	0.5469	-0.9254	1.0000

```
. reg d.logTCD d.logass d.logREM d.logDEP d.logPRF d.INF l.error
```

Source	SS	df	MS		
Model	2.32285131	6	.387141886	Number of obs	= 11
Residual	.030507378	4	.007626845	F(6, 4)	= 50.76
				Prob > F	= 0.0010
Total	2.35335869	10	.235335869	R-squared	= 0.9870
				Adj R-squared	= 0.9676
				Root MSE	= .08733

D.logTCD	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
logass D1.	3.153947	.6908438	4.57	0.010	1.235857	5.072036
logREM D1.	-2.504028	.5522321	-4.53	0.011	-4.03727	-.9707858
logDEP D1.	1.479148	.5595403	2.64	0.057	-.0743851	3.032681
logPRF D1.	.2197878	.1449299	1.52	0.204	-.1826022	.6221778
INF D1.	-.3933941	.0298617	-13.17	0.000	-.4763036	-.3104847
error L1.	-1.767408	.1482758	-11.92	0.000	-2.179088	-1.355729
_cons	-.4137188	.1402239	-2.95	0.042	-.8030428	-.0243948

*Significant in 1% significance level**Significant in 5% significance level***Significant in 10% significance level

** تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي E-views (12) للحصول على نتائج الانحدار

ملحق (ب)

الجداول

جدول (11)

التوزيعات النقدية وتوزيعات الأسهم للبنك الإسلامي العربي على المساهمين، للسنوات الماليـــة 2019-2021

السنة	التوزيعات النقدية	نسبة التوزيعات النقدية	توزيعات الأسهم	نسبة توزيع الأسهم
2021	$ 4,000,000	% 4.36	$ 4,500,000	% 4.9
2020	$ 2,565,000	% 2.89	$ 3,250,000	% 3.67
2019	$ 4,000,000	% 4.71	$ 3,550,000	% 4.18

المصدر: (البنك الإسلامي العربي، 2021)

جدول (12)

التوزيعات النقدية وتوزيعات الأسهم للبنك الإسلامي الفلسطيني على المساهمين للسنوات المالية 2019-2021

السنة	نسبة التوزيعات النقدية	توزيعات الأسهم	نسبة توزيع الأسهم
2021	% 5.88	$ 5,000,000	% 5.88
2020	-------	$ 5,000,000	% 6.25
2019	-------	$ 3,000,000	% 3.9

المصدر: (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021)

جدول (13)

توزيعات الأرباح على المودعين والمساهمين في البنك الإسلامي الفلسطيني (2019-2021)

المتغير	2019	2020	2021
ربح البنك	$14,524,068	$11,169,723	$13,685,189
توزيعات أرباح نقدية على المودعين	$2,625,000	$3,637,109	$3,528,302
توزيعات الأرباح على المساهمين	$3,000,000	$5,000,000	$5,000,000

المصدر: (بورصة فلسطين، 2021)

جدول (14)

توزيعات الأرباح على المودعين والمساهمين في البنك الإسلامي العربي (2019-2021)

المتغير	2019	2020	2021
ربح البنك	$9,010,282	$8,014,336	$11,689,174
توزيعات أرباح نقدية على المودعين	$3,000,000	$6,999,956	$4,432,388
توزيعات الأرباح على المساهمين	$4,000,000	$2,565,000	$4,000,000

المصدر: (بورصة فلسطين، 2021)

جدول (15)

توزيعات الأرباح على المودعين والمساهمين في مصرف الصفا (2019-2021)

المتغير	2019	2020	2021
ربح البنك	$(3,956,115)	$(4,623,095)	$(619,626)
توزيعات أرباح نقدية على المودعين	----	$72,131	$101,434
توزيعات الأرباح على المساهمين	----	$70,160	----

المصدر: (بورصة فلسطين، 2021)

جدول (16)

المكاسب غير الشرعية للبنوك الإسلامية الفلسطينية خلال السنوات المالية(2019-2021)

البنك	2019	2020	2021
	رصيد المكاسب غير الشرعية نهاية الفترة		
البنك الإسلامي الفلسطيني	$38,468	$ 31,385	$ 50,994
البنك الإسلامي العربي	$94,266	$ 88,819	$ 433,846
مصرف الصفا	$3,988	$ 9,559	$ 14,053

المصدر: (بورصة فلسطين، 2021)

جدول (17)

المسؤولية التنموية الاجتماعية للبنوك الإسلامية الفلسطينيةللسنوات المالية 2019-2021

البنك	2019	2020	2021
الإسلامي الفلسطيني	$737,324	$ 512,470	$ 500,000
الإسلامي العربي	$112,083	$352,191	$274,965
مصرف الصفا	$800	$18,207	----

المصدر: (بورصة فلسطين، 2021)

جدول (18)

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	Mean	Std. Dev.	Minimum Value	Maximum Value
ASS	2.11	1.22	4.24	6.93
REM	3.49	1.52	1.40	6.05
DEP	9.47	6.20	2.39	2.06
PRF	1.58	6.84	2.77	4.92
INF	1.13	1.15	-0.73	2.87
TCD	1.04	5.95	2.32	1.99

Observation= 12

جدول (19)

مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	ASS	REM	DEP	PRF	INF	TCD
ASS	1.0000					
REM	0.9942	1.0000				
DEP	0.9966	0.9884	1.0000			
PRF	0.8820	0.8667	0.8682	1.0000		
INF	-0.4902	-0.5309	-0.4356	-0.4896	1.0000	
TCD	0.4948	0.5281	0.4295	0.5469	-0.9254	1.0000

جدول (20)

نتائج اختبار التعددية الخطية (Multicollinearity) لمتغيرات الدراسة المستقلة

VIF		
Variable	**VIF**	**1/VIF**
REM	113.17	0.008836
DEP	112.87	0.008860
TCD	9.84	0.101638
INF	7.68	0.130184
PRF	5.55	0.180076
Mean VIF	49.82	

جدول (21)

نتائج تحليل الانحدار المشترك

D. Log TCD	**COEF.**	**Std.**	**T**	**P > |t|**	**(95% Conf. Interval)**	
Log ASS	3.153947	0.6908438	4.57	0.010*	1.23	5.07
Log REM	-2.504028	0.5522321	-4.53	0.011*	-4.03	-0.97
Log DEP	1.479148	0.5595403	2.64	0.057*	-0.07	3.03
Log PRF	0.2197878	0.1449299	1.52	0.204	-0.18	0.62
INF	-0.3933941	0.0298617	-13.17	0.000*	-0.47	-0.31

* ذات دلالة عند مستوى 5%.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

MEASURING AND DISTRIBUTING PROFITS IN PALESTINIAN ISLAMIC BANKS

By
Omar Ghassan Muhammad Nada

Supervisor
Dr. Alaa Razia

This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Islamic Finance, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine

2023

MEASURING AND DISTRIBUTING PROFITS IN PALESTINIAN ISLAMIC BANKS

By
Omar Ghassan Muhammad Nada
Supervisor
Dr. Alaa Razia

Abstract

The study aimed to find out how to distribute profits in Palestinian Islamic banks and measure those profits within financial instruments, and the study was also exposed to know the sources of funds of Islamic banks and how to achieve profits, in order to ensure the application of this through Islamic financial accounting and reference principles compatible with the standards of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI). The process of distributing profits is one of the sensitive and difficult matters facing the departments of Islamic banks due to the nature of the Mudaraba contract based on mixing depositors' funds with shareholders and thus the lack of clarity of profit ratios between the parties to the contract, and also because of other considerations such as administrative expenses and expenses incurred by projects and the nature of their calculation. Thus, the study clarified the parties to the contract and the assets of the Islamic bank's funds and knew the nature of the Islamic banks' distribution of those profits by reviewing the published annual financial statements, analyzing the reasons on which the distributions were based, and then measuring them to compare the performance of Palestinian Islamic banks with each other, with the aim of reaching a clear mechanism for banks to calculate profits and how to distribute them, and to know the shortcomings in the performance of some of them and give solutions to those problems, and thus provide an advanced service for Palestinian Islamic banking, which reflects positively on the public and earning His confidence, this helps in the development of Islamic banks and increase competitiveness with other financial institutions.To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive inductive and analytical approach, where the study reached several important recommendations for Palestinian Islamic banks, the most important of which is that the departments of these banks effectively and comprehensively apply all items of the financial statements in accordance with accounting standards (AAOIFI), in order to reduce problems related to the process of calculating and distributing profits, and the

study also recommended the formation of committees and training individuals whose work is limited to studying investment deposits and controlling them so that they are classified and determining the participation rates of each deposit and thus reaching a correct and accurate calculation For the profit achieved and a fair distribution of ratios between the Mudarib and the Lord of money

Keywords: dividend distribution; Sharia standards; productive assets; inflation; reserve cash; VIF joint regression test.